الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية:العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

رقم: .....

ميدان:العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: علوم اقتصادية

تخصص:اقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

تحت عنوان:

طرق وآليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر – دراسة تحليلية–

من إعداد الطالب:

– سعودي ياسين

تحت إشراف:

– د. واضح فواز

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
			رئيسا
واضح فواز	أستاذ محاضر " أ "	جامعة محمد بوضياف – المسيلة –	مشرفا ومقررا
			مناقشا

السنة الجامعية : 2020–2021

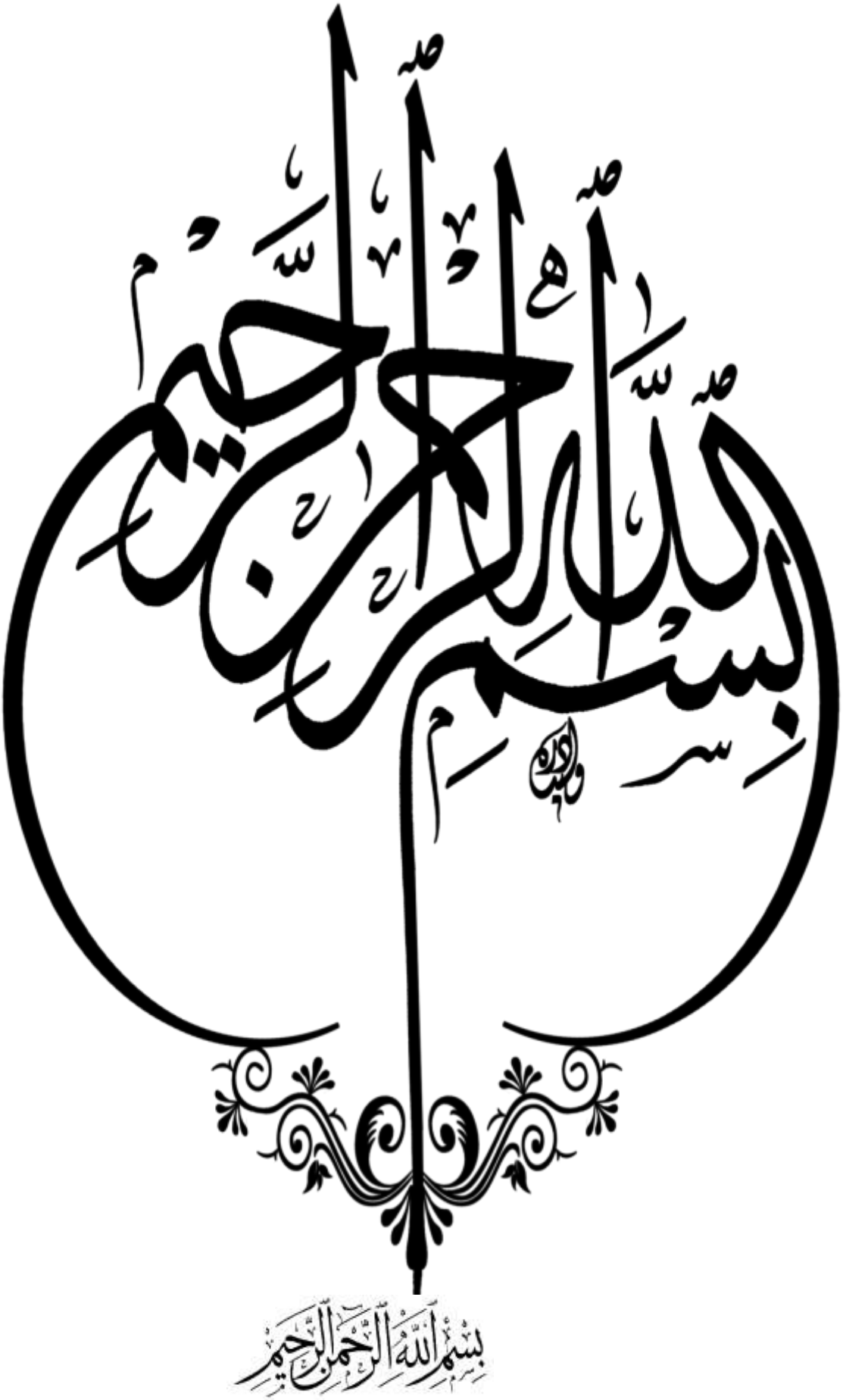

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

حمدا كثيرا وشكرا جزيلا لخالقي ومولاي باسط الدين بالعطايا والنعم ذو الجلال والإكرام منبع التوفيق ميسر الأعمال الذي أنار لنا الدروب وسطر لنا الأسباب ما يكفي لقطف ثمرة الجهد والاجتهاد إلى الحبيب المصطفى عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم.

إلى أسمى مراتب الحب والحنان إلى من وضعت الجنة تحت أقدامها إلى التي اسمها أحلى ما نطق به لساني إلى من سهرت من أجلي الليالي وكان دعاءها سر نجاحي وتوفيقي وحنانها بلسم جراحي إلى أنبل وأعظم إنسانة في الوجود إلى "أمي الحبيبة" حفظها الله ورعاها.

إلى إخوتي كل واحد باسمه إلياس وزوجته، عبد الحميد، سفيان، محمد لمين، إلى كل الأهل والأقارب، إلى كل أصدقائي بالأخص حبيب،أكرم، إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد إلى جميع زملاء دفعة السنة ثانية ماستر نقدي وبنكي إلى كل من في قلبي ونسيه قلمي.

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع

ياسين

شكر و تقدير

الحمد لله الذي أنعم علي بنعمة العلم، ووفقني لإنجاز هذا العمل وإتمامه.

نتقدم بالشكر الجزيل والتقدير الخالص والاحترام الفائق إلى كل من ساعدني

في إنجاز هذا العمل المتواضع، وأخص بالذكر:

المشرف واضح فواز

الذي تفضل بالإشراف على هذه الدراسة منذ أن كان مجرد فكرة حتى اكتمل في صورته النهائية، ولم يدخر جهدا في مساعدتي بما قدمه من توجيهات ونصائح ثمينة زادت من قيمة الدراسة.

كما أتقدم بجزيل الشكر وخالص التقدير والاحترام إلى كل من ساهم من قريب أو من بعيد في انجاز هذا العمل المتواضع ولو بشطر كلمة.

"جزاكم الله عني كل خير"

ياسين

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
البسملة	–
الإهداء	–
شكر وتقدير	–
فهرس المحتويات	I – I
قائمة الجداول	I–I
قائمة الأشكال	I – I
قائمة المختصرات	I
المقدمة العامة	أ – ح
الفصل الأول: الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
تمهيد	1
المبحث الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	2
المطلب الأول: تحديد تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	2
المطلب الثاني: معايير تحديد التعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	5
المطلب الثالث: التعاريف المختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	10
المبحث الثاني: أشكال وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعناصر المكونة لها	23
المطلب الأول: أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	23
المطلب الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	28
المطلب الثالث: العناصر المكونة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	30
المبحث الثالث: أهمية ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشاكل التي تواجهها وتحدياتها المستقبلية	32
المطلب الأول: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	32
المطلب الثاني: المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	36

المطلب الثالث: التحديات المستقبلية التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	38
خاتمة الفصل	41
الفصل الثاني: آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
تمهيد	42
المبحث الأول: عموميات حول التمويل والمصادر المتاحة	43
المطلب الأول: مفهوم التمويل أهميته ومصادره	43
المطلب الثاني: العوامل المحددة لأنواع التمويل والأبعاد الإستراتيجية لقرارات التمويل	48
المطلب الثالث: طرق التمويل وأشكاله	50
المبحث الثاني: الصيغ التقليدية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	55
المطلب الأول: التمويل طويل الأجل	55
المطلب الثاني: التمويل متوسط الأجل	57
المطلب الثالث: التمويل قصير الأجل	58
المبحث الثالث: الصيغ المستحدثة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	61
المطلب الأول: نظام حاضنات الأعمال	61
المطلب الثاني: الصيغ الإسلامية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	64
المطلب الثالث: التمويل التأجيري	66
المطلب الرابع: التمويل عن طريق مؤسسات رأس المال المخاطر	69
خاتمة الفصل	74
الفصل الثالث: دراسة تحليلية حول واقع تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	
تمهيد	75
المبحث الأول: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	76
المطلب الأول: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	76
المطلب الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني	85

المطلب الثالث: المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	93
المبحث الثاني : واقع آليات التمويل والمؤسسات الداعمة	95
المطلب الأول: الهيئات التمويلية الحكومية المباشرة وغير المباشرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	95
المطلب الثاني: هيئات وبرامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	113
المطلب الثالث: أهم البنوك المتعاونة مع هيئات دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة المتوسطة في إطار اتفاقية التمويل وآفاقها	120
المبحث الثالث: دور هيئات التمويل في دعم وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وآفاقها المستقبلية	136
المطلب الأول: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر **ANGEM**	136
المطلب الثاني: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية **ANADE**	140
المطلب الثالث: الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة **CNAC**	143
المطلب الرابع: الأفاق المستقبلية لدعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	148
خاتمة الفصل	149
خاتمة	155-150
قائمة المصادر والمراجع	167-156
قائمة الملاحق	-

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01-01	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2017	12
02-01	تعريف الصين للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	14
03-01	التعريف الياباني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	15
04-01	تعريف تركيا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	16
05-01	تعريف ماليزيا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	17-16
06-01	التعريف الفرنسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	17
07-01	تصنيف بروتش وهيمنز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	18
08-01	تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب لجنة الأمم المتحدة	19
09-01	تصنيف المؤسسات تبعا لتعداد العمال في دول (OCDE)	20
10-01	تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض الدول العربية	21
11-01	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس تنظيم العمل	27
01-03	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة 2010 إلى السداسي الأول 2019	78
02-03	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعتها من 2010 إلى السداسي الأول 2019.	79
03-03	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم نهاية السداسي الأول لسنة 2019.	81
04-03	تمركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المنطقة الجغرافية للفترة(2011-2019).	82
05-03	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط خلال الفترة (2011-2019).	84
06-03	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إحداث مناصب الشغل للفترة من (	86

	2011 حتى 2019).	
07-03	**صافي التعامل الخارجي للفترة (2011-2019).**	88
08-03	**مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات من (2003 حتى 2015).**	90-89
09-03	**القيمة المضافة للصناعات خارج المحروقات (2013-2017)**	91
10-03	**مداخيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقا لقطاع النشاط للفترة: (2011-2019).**	92
11-03	**صيغ التمويل الثنائي**	102
12-03	**مبالغ وعدد ملفات القروض للفترة (2016 إلى 2019 خلال فترة 3 أشهر الأولى إلى غاية 2019/03/31).**	123
13-03	**نسب تطور إجمالي التمويلات المقدمة من طرف مصرف السلام الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفترة بين (2011 إلى غاية 2019).**	132
14-03	**توزيع القروض الممنوحة حسب نمط التمويل**	136
15-03	**توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط**	137
16-03	**توزيع القروض الممنوحة حسب الجنس**	138
17-03	**توزيع القروض حسب الشريحة العمرية**	139
18-03	**حصيلة مناصب الشغل المستحدثة إلى غاية 2021/03/31**	140
19-03	**المشاريع الممولة من قبل الصندوق الوطني للتأمين على البطالة**	143
20-03	**المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة من قبل الصندوق الوطني للتأمين على البطالة حسب النشاط خلال.**	146-145
21-03	**مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة من قبل الصندوق في التشغيل**	147

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01-02	تدفق الموارد المالية من المقرضين إلى المقترضين.	53
02-02	يبين خصائص التمويل التأجيري.	67
01-03	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر للفترة (2010 إلى السداسي الأول 2019).	78
02-03	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعتها من (2010 إلى السداسي الأول 2019).	80
03-03	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المنطقة الجغرافية لسنة 2019.	83
04-03	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إحداث مناصب الشغل للفترة من (2011 حتى 2019).	86
05-03	صيغ التمويل الثلاثي.	103
06-03	المستوى الأول: أقل أو يساوي 5000.000 دج.	105
07-03	المستوى الثاني: ما بين 5000.000 و 10.000.000دج.	106
08-03	مبالغ قرض ANSEJ للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2016 إلى 2019).	124
09-03	مبالغ قرض ANGEM للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2016 إلى 2019).	125
10-03	مبالغ قروض CNAC للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2016 إلى 2019).	126
11-03	عدد الملفات المقبولة عن طريق قروض ANSEJ. CNAC. ANGEM للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة 2016 إلى 2019.	127
12-03	تطور إجمالي التمويلات المقدمة من مصرف السلام الجزائر في الفترة بين (2011 إلى 2019).	132
13-03	توزيع القروض الممنوحة حسب نمط التمويل.	137

14-03	توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط.	138
15-03	توزيع القروض الممنوحة حسب الجنس.	139
16-03	توزيع المؤسسات المحدثة خلال سنة 2020 حسب النشاطات.	141
17-03	توزيع المؤسسات المحدثة خلال سنة 2020 حسب صيغة التمويل.	141
18-03	توزيع المؤسسات المحدثة خلال سنة 2020 حسب الجنس والمستوى الدراسي	142
19-03	توزيع منصب الشغل المحدثة خلال سنة 2020 حسب الجنس.	143
20-03	عدد المشاريع الممولة من قبل الصندوق الوطني للتأمين على البطالة.	144

قائمة المختصرات

المختصر	المعنى باللغة الفرنسية	المعنى باللغة العربية
CED	**C**omité **é**conomique et **D**éveloppement	لجنة التنمية الاقتصادية الأمريكية.
ILO	**I**nternational **L**abour **O**rganisation	منظمة العمل الدولية.
ESCWA	**E**conomic and **s**ocial **c**ommission for **w**estern **A**sia	لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.
UNIDO	**O**rganisation des **N**ations **U**nies pour le **D**éveloppement **I**ndustriel	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.
OCDE	**E**conomic **c**o-**o**peration and **D**evelopment **E**conomiques	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.
ANGEM	**A**gence **N**ational de **G**estion du **M**icro-crédit en Algérie	الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.
ANADE	**A**gence **N**ational d'Appui et de **D**éveloppements de l'**E**ntreprenariat	الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.
ANSEJ	**A**gence **N**ational de **S**outien à l'Emploi de **J**eunes	الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب.
CNAC	**C**aisse **N**ational d'**A**ssurance Chômage	الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.
FGAR	**F**onds de **G**aranties de prêt pour les petites et moyennes entreprises	صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
IFU	**I**mpôt **f**orfaitaire **u**nique	الضريبة الجزافية الوحيدة.
FNI	**F**onds **N**ational d'**i**nvestissement	الصندوق الوطني للاستثمار الجزائري.
ANDI	**A**gence **N**ational de **D**éveloppement de l'**i**nvestissement	الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار.
ANIREF	**A**gence **N**ational d'**i**ntermédiation **e**t **R**égulation **F**oncière	الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري.
ANDIPME	**A**gence **N**ational de **D**éveloppement de la **P**etites est **M**oyennes **E**ntreprises	الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
BADR	La **B**anque de la L'**A**griculture et de **D**éveloppement **R**ural	بنك الفلاحة والتنمية الريفية.
BNA	La **B**anque **N**ational d'**A**lgérie Lance	البنك الوطني الجزائري.
BDL	**B**anque de **D**éveloppement **L**ocal	بنك التنمية المحلية.

مقدمـــــة

مقدمة:

في ظل التغيرات الاقتصادية والاتجاه المتزايد نحو الاندماج في اقتصاد عالمي موحد أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل خيارا استراتيجيا هاما في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة، من خلال توفير فرص عمل وتنويع الهيكل الصناعي وترقية الصادرات ومساهمتها في جذب المدخرات المحلية وخلق القيمة المضافة، كما أنها من أهم الوسائل الفعالة لإحداث الانتعاش الاقتصادي نظرا لما تتمتع به من خصوصيات مميزة مثل: سهولة تكيفها ومرونتها وقدرتها على المنافسة وخلق الثروة عن طريق تشجيع الاستثمار.

وعلى الرغم من أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتمتع بجملة من المزايا والسمات إلا أنها تبقى معرضة دائما للعديد من الصعوبات والمشاكل التي تقل من أهميتها وقدرتها على العمل، منها المشاكل الإدارية والتنظيمية، المنافسة، التسويق وغيرها، ولعل أهم المشاكل التي يعاني منها أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلك المتعلقة بالحصول على مصادر الدعم والتمويل المختلفة.

إذ يشكل التمويل أهم عائق بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث يلاحظ أن هناك قصور في الآليات والصيغ التمويلية المتاحة أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسبب اختلافها مقارنة بالمؤسسات الكبرى التي تملك خيارات تمويلية كثيرة ومتنوعة بالنظر إلى حجمها وقدراتها المالية الكبيرة والتي تمنحها إمكانية دخول الأسواق المالية الكبيرة، وكذا الحصول على ثقة معظم البنوك.

لذا حاولت العديد من الدول ومن بينها الجزائر أن توفر المناخ والدعم المالي وكذا الفني لإنشاء وتوسيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث عرفت السياسة الاقتصادية الجزائرية تحولات عميقة وتغيرات هامة خاصة في هياكل الاقتصاد الوطني، فبدل السياسة القائمة على الصناعات والمؤسسات الكبيرة كرست الأولوية للتوجه والاهتمام الكبير بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمؤسسات التي يسهل تمويلها خاصة المؤسسات المصغرة، وذلك بغية توسيع وتنويع النشاطات الممارسة من قبل هذه المؤسسات للدور الإيجابي الذي تقوم به، حيث قامت على إثر ذلك بإصدار نصوص قانونية ومراسيم تنظيمية من أجل هيكلة التمويل المؤطر من قبلها، لاستحداث أنشطتهم الخاصة التي تمكنهم من الحصول على مداخيل، ما يؤدي إلى ترقية وتنمية الاقتصاد الوطني بصفة عامة.

⇦ إشكالية الدراسة والتساؤلات الفرعية:

إشكالية الدراسة:

إذا كانت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر في الوقت الراهن من أهم محركات النمو الاقتصادي وإحدى أدوات خلق الثروة على المستوى المحلي والوطني على حد سواء، وبالرغم من أهمية هذه المؤسسات إلا أنها تواجه الكثير من العقبات والصعوبات، ويأتي على رأس هذه العقبات مشكلة التمويل حيث تحتاج هذه المؤسسات لمصادر التمويل المختلفة خلال دورة حياتها والمراحل التي تمر بها، ولذلك تأتي مسألة تطويرها وقضية تمويلها في مقدمة الأولويات المتعلقة بإعداد سياسات ملائمة لترقية دورها التنموي، وهذا ما سعت إليه الجزائر من خلال تبني إستراتيجية تهدف إلى ترقية ودعم هذا النوع من المؤسسات. وانطلاقا من هنا يمكن معالجة هذا الموضوع من خلال طرح الإشكالية التالية:

ما هي طرق وآليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وما مدى فعالية آليات وطرق التمويل ؟

التساؤلات الفرعية:

- ما هي مصادر وأساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟
- ما هي احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الاحتياجات المالية ؟
- ما هي المعوقات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستوى الوطني ؟
- ما هي الآليات والهيئات المستحدثة وما مدى مساهمتها في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ؟
- كيف تستفيد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الدعم الحكومي الموجه لها؟

⇦ فرضيات الدراسة:

انطلاقا من الأسئلة الفرعية المطروحة أعلاه، يمكن الاعتماد على الفرضيات التالية كمحاولة لإعطاء إجابات مبدئية عن التساؤلات السابقة، والتي سوف يختبر صحتها أو خطأها من خلال هذه الدراسة:

– هناك عدة مصادر لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بحسب نشاطها، ويعتبر التمويل المصرفي أحد أهم هذه المصادر.

– تختلف الاحتياجات المالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المرحلة التي تمر بها حيث نجد أن صاحب المشروع يحتاج لنوعين من الأموال:

- ✓ الاحتياجات المالية اللازمة للتشغيل الأولي للمشروع.

- ✓ الأموال التي تغطي احتياجات الأصول الثابتة.

– إن طبيعة النشاط لهذه المؤسسات يجعلها تواجه العديد من المعوقات والصعوبات على المستوى الوطني، ومن بين أبرزها مشكلة التمويل.

– الآليات والهيئات المستحدثة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

- ✓ الوكالة الوطنية لدعم وترقية المقاولاتية ANADE.
- ✓ صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGAR.
- ✓ الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM.
- ✓ الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC.

حيث تساهم هذه الهيئات بشكل فعال في توفير مصادر تمويلية لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا تقديم الدعم المالي والفني والإداري.

– تستفيد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الدعم الحكومي الموجه لها عن طريق مختلف الهيئات الحكومية المباشرة وغير المباشرة التي تقدم الدعم المالي والفني لهاته المؤسسات.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

– توضيح مختلف المفاهيم الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإبراز أهميتها في الاقتصاديات المتقدمة والنامية.

– تسليط الضوء على خصوصيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي اكتسبت أهمية بالغة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي، والذي جعلها محط أنظار العديد من الباحثين الاقتصاديين الذين أجمعوا على حيوية هذا القطاع.

– التعرف على مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني، وأهم قنوات التمويل المستحدثة و المستخدمة في هذا القطاع ومعوقات تنميته.

– معرفة أهم الخدمات التي تقدمها هيئات الدعم والتمويل الحكومية المباشرة وغير المباشرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

⇦ أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة من إرساء مختلف الأفاق النظرية والتطبيقية التي تستمد كيانها من دراسة مختلف الجوانب المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والدور الكبير الذي تلعبه هذه الأخيرة في الارتقاء باقتصاديات الدول المتقدمة والنامية وفي جميع المجالات وعلى جميع الأصعدة المحلية والدولية، وكذلك الاهتمام الكبير الذي أولته الجزائر لهذه المؤسسات والإصلاحات العميقة بهدف تأهيل هذا القطاع في مختلف جوانبه إبرام الجزائر للعديد من اتفاقيات التعاون مع عدة دول حول هذا القطاع، وإقامة العديد من الملتقيات والدورات العلمية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى ذلك تتبع أهمية هذه الدراسة كونها تسلط الضوء كيفية أو بالأحرى مختلف الطرق والأساليب المتبعة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هذه الأخيرة التي لقيت اهتماما كبيرا من طرف السلطات والهيئات الاقتصادية الوطنية وإنشاء وزارة منتدبة مكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة ما هو إلا دليل على ذلك.

⇦ أسباب اختيار الموضوع:

أسباب شخصية:

– محاولة تسليط الضوء على هذا النوع من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و واقعها محليا حتى أمتلك المعلومات والدراية الكافية التي تساعدني على إنشاء وتسيير جيد لمؤسسة صغيرة أو متوسطة في المستقبل.

– الاهتمام الحلي بهذا النوع من المؤسسات خاصة في الفترة الحالية، لإنشاء مؤسسات عن طريق القروض والتسهيلات المقدمة للشباب من مختلف الهيئات الحكومية.

– طبيعة تخصص المجال الدراسي.

أسباب موضوعية:

– أهمية الموضوع في ظل التحولات الاقتصادية التي تمر بها البلاد و العالم ككل.

– الوقوف على حقيقة وجوهر مشاكل التمويل التي يعيق تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

– الاهتمام الحكومي بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال المنظومة المؤسسية المتخصصة في تنمية هذا القطاع " إنشاء وزارة منتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالمؤسسات المصغرة"، مع وجود إستراتيجية وطنية شاملة لتنمية هذا القطاع.

⇦ منهجية الدراسة:

تستدعي طبيعة الدراسة أن يكون المنهج المستخدم:

المنهج الوصفي التحليلي: من خلال دراسة الإحصائيات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في تنمية الاقتصاد الوطني، وكذا إحصائيات مختلف هيئات دعم وتمويل هذه المؤسسات وتحليل هذه الإحصائيات وكان ذلك في الفصل الثالث للدراسة " الجانب التطبيقي".

المنهج التاريخي: وذلك من خلال حديثنا عن تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 1963 إلى غاية السنوات الأخيرة الماضية، من أجل تتبع بعض الوقائع التاريخية والتسلسلات الزمنية لبعض المراحل التاريخية عن تطور هذه المؤسسات وكان ذلك في الفصل الثالث في المبحث الأول.

⇦ الدراسات السابقة:

دراسة الباحث: عثمان لخلف (2004): المقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، بعنوان: **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها–حالة الجزائر–** حيث أكد فيها الباحث على أهمية م.ص.م في التنمية الاقتصادية وأساليب تنشيطها، كما تطرق إلى إستراتيجية التنمية وعلاقتها بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

دراسة الباحث: فارس طارق (2017–2018): المقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة فرحات عباس سطيف1، بعنوان: **دور ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل ترقية قدرتها التنافسية " دراسة حالة الجزائر"** حيث توصل فيها الباحث إلى أن م.ص.م تعاني العديد من المعوقات والمشاكل والتي تجعلها غير قادرة على المنافسة،بالرغم من البرامج والسياسات التي تبنتها الجزائر للرفع من تنافسية هذا القطاع، حيث أكد الباحث بالاستناد إلى بعض تجارب الدول الرائدة، أنه وإن كان توافر المناخ مشجع للأعمال وآليات خاصة لمساندة هذه المؤسسات إلا أنها غير كافية، حيث توصي دراسته بضرورة تحقيق التكامل الوثيق بين هذه السياسات والسياسات الصناعية، المالية، التكنولوجية لضمان نجاحها.

دراسة الباحثة: برجي شهرزاد (2011): المقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة تلمسان، بعنوان: **إشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،** حيث تناولت فيها الباحثة مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا مصادر تمويلها، وبينت كيفية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والمصادر الأكثر ملائمة.

⇦ هيكل البحث:

وللإجابة عن التساؤلات التي تثيرها الدراسة، وتحقيقا للمنهج العلمي المتعمد في بحث محاورها كي تتم الدراسة على أساسه وتسير على منواله ارتأيت معالجة هذا الموضوع في ثلاث فصول الأول تحت عنوان الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي يضم ثلاث مباحث تم تخصيص المبحث الأول إلى مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أما المبحث الثاني فتم التطرق فيه إلى تصنيف وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعناصر المكونة لها، أم المبحث الثالث فتم التطرق إلى أهمية ودور م.ص.م والمشاكل التي تواجهها وتحدياتها المستقبلية.

أما الفصل الثاني فقد اشتمل على آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وضم ثلاث مباحث، المبحث الأول تحت عنوان عموميات حول لتمويل ومصادره المتاحة، أما المبحث الثاني بعنوان الصيغ التقليدية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أما بالنسبة للمبحث الثالث تم التطرق فيه للصيغ المستحدثة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أما الفصل الثالث بعنوان دراسة تحليلية حول واقع تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، من خلال هذه الدراسة قمنا بجمع وتحليل البيانات والمعلومات حول واقع تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر التي كانت في المبحث الأول، أما في المبحث الثاني فقد تم تخصيصه لدراسة واقع آليات التمويل والمؤسسات الداعمة، أما المبحث الثالث فقد اختص بدور هيئات التمويل في دعم وإنشاء ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وآفاقها المستقبلية.

أما خاتمة البحث فقد تضمنت حوصلة لنتائج الدراسة ومجموعة من الاقتراحات.

الفصل الأول

الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد:

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في معظم اقتصاديات العالم, كونها تمثل أكثر المؤسسات تعدادا, كما تعتبر أكثرها مساهمة في تحقيق بعض السياسات الاقتصادية و الاجتماعية التي تعجز المؤسسات الكبيرة عن تحقيقها, وتزداد أهميتها في كونها لا تتطلب رؤوس أموال ضخمة مقارنة مع المؤسسات الكبيرة ،ورغم كل ذلك لم تحضي المؤسسة الصغيرة والمتوسطة قبل عشرية السبعينيات من القرن الماضي بالاهتمام الذي حظيت به في الوقت الحالي من قبل علوم التسيير, ولم تعتبر المؤسسة الصغيرة والمتوسطة حتى كشكل مصغر للمؤسسة الكبيرة, إلا أن دورها التنموي جعلها تستأثر بالاهتمام مجددا, وانطلاقا من هذه الأهمية سنقوم بدراسة هذا النوع من المؤسسات من خلال تحديد أهم المعايير المستخدمة في تعريفها بالإضافة إلى خصائصها و العناصر المكونة لها وأهميتها ودورها في الاقتصاد إضافة إلى المشاكل التي تواجهها وتحدياتها المستقبلية,وفق تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث تناولنا في المبحث الأول مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفي المبحث الثاني تصنيف وخصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وفي المبحث الثالث أهمية ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و المشاكل التي تواجهها و تحدياتها المستقبلية .

المبحث الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

كثيرا ما يطرح موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عديد الإشكالات نظرا لخصوصية هذا النوع من المؤسسات، وكذا اختلاف وجهات النظر بين الباحثين والمهتمين بهذا القطاع، بالإضافة إلى الغموض الذي مازال قائما للفصل بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة والمؤسسات الكبيرة من جهة أخرى، ولتوضيح ذلك نتطرق في هذا المبحث إلى أهم العوامل التي تحول دون إيجاد تعريف موحد وشامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى معايير تصنيفها وأهم تعريفاتها.

المطلب الأول: تحديد تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن الأهمية البالغة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النشاط الاقتصادي العالمي، جعلته يستقطب اهتمام العديد من الباحثين والمفكرين الاقتصاديين الذين اجتهدوا في إعطاء تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كل حسب المعايير والمحددات التي يراها مناسبة في تحديد معالم هذا التعريف , حيث يختلف تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من دولة لأخرى باختلاف إمكانياتها وقدراتها، وظروفها الاقتصادية والاجتماعية إضافة إلى غرض التعريف سواء كان تخطيطي أو تطويري أو تنظيمي أو إحصائي .[1]

إن كثرة التعاريف المستخدمة جعل تعريف م ص م غامض ويثير الكثير من الجدل في الأوساط الدولية، فإن هذا الاختلاف في تحديد التعريف من دولة لأخرى يجعل من الصعوبة القيام بمقارنات دولية حتى ولو وجدت الإحصاءات, وتكمن صعوبة تحديد تعريف موحد لها في صعوبة وضع الحدود الفاصلة بين مؤسسة وأخرى أو قطاع وآخر، إذ باختلاف النشاط تختلف الحدود الفاصلة، أو مقارنة مؤسسات القطاع بين بلدان ذات مستويات التنمية المختلفة.

ومن خلال هذا يتأكد لنا وجود مجموعة من العراقيل التي تحول دون وجود تعريف موحد، جامع ودقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي سنحاول ذكر أهمها:

أولا: العوامل الاقتصادية: والتي تضم ما يلي:

1- اختلاف مستويات النمو الاقتصادي للدول

[1]- بوخاوة، عبد القادر عطوي، **التجربة التنموية في الجزائر وإستراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، مداخلة ضمن الدورة التدريبية حول تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية ، سطيف الجزائر، 25-28 ماي 2003 ص 02.

يتمثل هذا الاختلاف في التفاوت في درجة النمو بين الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية ، والذي يعكس التطور الذي وصلت إليه كل دولة من تطور في التكنولوجيا المستعملة وكذلك وزن الهياكل الاقتصادية فيها من مؤسسات ووحدات اقتصادية أخرى ، فالمؤسسة الصغيرة في اليابان مثلا ، أو الولايات المتحدة الأمريكية أو في أي بلد مصنع آخر يمكن اعتبارها مؤسسة متوسطة أو كبيرة في دولة نامية كالجزائر أو تونس ، وذلك حسب اختلاف وضعيتها الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك الحال بالنسبة لمؤسسة تعتبر كبيرة في الجزائر في حين تظهر كمؤسسة متوسطة أو صغيرة في دولة صناعية كاليابان .[1]

فانطلاقا من هذه النظرة نصل إلى نتيجة أن تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يختلف من بلد إلى آخر لاختلاف درجة النمو الاقتصادي بين الدول، الأمر الذي يفسر غياب تعريف موحد وصالح لجميع الدول.

2 – تنوع الأنشطة الاقتصادية

يمكن أن تصنف المؤسسات حسب طبيعة النشاط الذي تمارسه إلى ثلاثة قطاعات رئيسية:

- **القطاع الأول**: يضم المؤسسات المتخصصة في الزراعة بمختلف أنواعها ومنتجاتها وتربية المواشي، بالإضافة إلى أنشطة الصيد البحري.
- **القطاع الثاني**: ويتمثل في الصناعة أي المؤسسات الصناعية ، وتشمل مختلف المؤسسات التي تعمل على تحويل المواد الطبيعية إلى منتجات قابلة للاستعمال أو الاستهلاك النهائي أو الوسيط ، وتشمل بعض الصناعات المرتبطة بتحويل المواد الزراعية إلى منتجات صناعية مختلفة ، بالإضافة إلى تحويل وتكرير المواد الطبيعية من معادن وطاقات (الصناعات الإستخراجية) .
- **القطاع الثالث**: يضم المؤسسات الخدماتية ، أي المؤسسات المنتجة للخدمات كالتوزيع ، النقل ، السياحة ، والتأمين ....
- وهنالك قطاع رابع ظهر نتيجة التطور الذي عرفه قطاع الخدمات في السنوات الأخيرة والذي يتمثل في المؤسسات التي تمنح الخدمات لمؤسسات أخرى كالإعلام الآلي، الاستشارة....

ويؤدي الاختلاف في النشاط الاقتصادي للمؤسسات إلي اختلاف الهيكل التنظيمي والمالي لها ، فعند المقارنة بين مؤسسات القطاع الصناعي ومؤسسات القطاع الخدماتي نجد أن الأولى تتميز بهيكل تنظيمي معقد نظرا لأنها تحتاج إلي

[1] - غول فرحات، **الوجيز في اقتصاد المؤسسة**، دار الخلدونية ، الجزائر، ط1، 2008، ص 18-19.

استثمارات كبيرة وهياكل ومعدات ضخمة وعدد كبير من الأيدي العاملة ، عكس المؤسسات الخدماتية التي تتميز ببساطة الهيكل التنظيمي في أغلب الأحيان لأن نشاطها يعتمد على عناصر دورة الاستغلال واستخدام عدد أقل من الأيدي العاملة ، لهذا فإنه يمكن تصنيف المؤسسات الصناعية الصغيرة أو المتوسطة كمؤسسة كبيرة في القطاع الخدماتي نظرا لحجم استثماراتها ورؤوس أموالها.[1]

وبالتالي نجد أن من الصعب أمام توع النشاط الاقتصادي الوصول إلى تعريف موحد وشامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3- اختلاف فروع النشاط الاقتصادي

تختلف وتتنوع فروع النشاط الاقتصادي، فالنشاط التجاري ينقسم إلى تجارة بالتجزئة أو بالجملة، وتنقسم أيضا على مستوى الامتداد إلى تجارة خارجية وتجارة داخلية، والنشاط الصناعي بدوره ينقسم إلى فروع عدة، منها الصناعات الإستخراجية الغذائية التحويلية ،الكيميائية و التعدينية....الخ، وتختلف كل مؤسسة حسب النشاط الذي تنتمي إليه أو أحد فروعه، وذلك بسبب تعداد اليد العاملة وأرس المال الموجه للاستثمار، فالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة في مجال الصناعة النسيجية (500 عامل مثلا) تعتبر وحدة كبيرة، بينما تكون صغيرة في صناعة السيارات.[2]

ثانيا: العوامل التقنية

يتمثل العامل التقني في مستوى الاندماج بين المؤسسات ، فإذا كانت المؤسسة أكثر اندماجا فهذا يؤدي بعملية الإنتاج لكي تكون موحدة ومتمركزة في مصنع واحد ، وبالتالي يتجه حجم المؤسسة إلى الكبر والتوسع ، أما إذا كانت العملية الإنتاجية مجزأة وموزعة على عدد من المؤسسات فإن هذا يؤدي إلى ظهور مؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم .[3]

ثالثا: العوامل السياسية:

يمكننا هذا العامل من تحديد مفهوم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة و تبيان حدودها، والتمييز بين المؤسسات حسب رؤية واضعي السياسات والاستراتيجيات التنموية، وهذا من خلال معرفة مدى اهتمام الدولة ومؤسساتها بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والمساعدات التي تقدمها لهذا القطاع لم واجهة الصعوبات التي تعترض طريقه من أجل توجيهه وترقيته ودعمه ، وعلى ضوء العامل السياسي يمكن تحديد التعريف وتبيان حدوده والتمييز بين المؤسسات حسب رؤية واضعي السياسات والاستراتيجيات التنموية والمهتمين بشؤون هذا القطاع.

1- زوبير عياش، سعاد قوفي، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين إشكالية التنمية الاقتصادية ومتطلبات النهوض**، الملتقى الدولي حول: واقع آفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، جامعة الوادي، الجزائر، 5-6 ماي 2013، ص 03 .

2 - خوني رابح، حساني رقية، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها**، أتريك للنشر والتوزيع، مصر، ط1، 2008، ص01.

3-،رابح خوني، رقية حساني، **آفاق تمويل وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية ، جامعة فرحات عباس، سطيف ، الجزائر، 25-28 ماي 2003، ص 03.

رابعا: عوامل أخرى

تكمن في إشكالية تحديد معيار موحد، والذي على أساسه يمكن التفريق بين مختلف المؤسسات وتحديد حجمها، وعليه من الصعب نظريا الحصول على تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة صناعية كانت أم غيرها، وهذا راجع إلى اختلاف الباحثين في وجود معيار موحد في تصنيفها .

وبمعنى آخر أن كثرة التعاريف المستخدمة جعل مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غامض ويثير الكثير من الجدل في الأوساط الدولية فبعض الدول تعتمد على عدد العمال، والبعض الآخر يقتصر على رقم الأعمال، كما يستحيل في كثير من الدول النامية إيجاد تعريف لكثرة المنشآت التي تعمل في القطاع غير الرسمي، وهي تلك المؤسسات التي لا تدفع الضرائب والتي تعرف بأنها خلية اقتصادية لها خصوصية في استعمالها الضعيف للعمالة مثل المؤسسات العائلية التي تنشط خارج قوانين الدولة,إذ يعتبر القطاع غير الرسمي من بين الأسباب التي أدت إلى خلط المفاهيم وصعوبة وضع تعريف لهذه المؤسسات . [1]

المطلب الثاني: معايير تحديد التعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد رأينا فيما سبق أن تحديد تعريف دقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلى أساس يرضي ويتفق عليه الجميع يعتبر من الصعب بمكان إن لم نقل مستحيلا ولكن لا يعني هذا أن نبقى مكتوفي الأيدي ونحكم بعدم وجود تعريف دقيق لأنه ليس من المنطقي دراسة موضوع من غير معرفة ماهيته ومعالمه ولذالك تم الاعتماد على جملة من المعايير يمكن الاستناد عليها في محاولة تحديد ماهية هذه المؤسسات وهذا رغم كثرة هذه المعايير والتي تشكل هي الأخرى أي كثرة هذه المعايير مشكلة في تحديد هذه الماهية, فهي تشمل على سبيل المثال لا على سبيل الحصر معيار عدد العمال, رأس المال مستوى التنظيم, درجة الانتشار, كمية أو قيمة الإنتاج, حجم المبيعات, مستوى الجودة ....الخ وقد يستخدم أي من هذه المعايير منفردا كما قد يحتاج الأمر لاستخدام أكثر من معيار واحد في نفس الوقت [2]

وتكمن مشكلة هذه المعايير في صعوبة الاختيار المناسب بينها ويمكن تصنيفها إلى صنفين هما:

⇦ المعايير الكمية.

---

[1] بن عزة هشام، **دور القرض الإيجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، دراسة حالة بنك البركة الجزائري، مذكرة لنيل شهادة ماجيستير في الاقتصاد، تخصص مالية دولية ، جامعة وهران، 2011-2012، ص 6 .

[2] – صفوت عبد السلام عوض الله، **اقتصاديات الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية**، دار النهضة العربية، مصر، ط1، 1953، ص 12.

⇦ المعايير النوعية.

أولا : المعايير الكمية

المعايير الكمية هي من أهم المعايير المستخدمة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي تخص مجموعة من المؤشرات التقنية الاقتصادية ومجموعة أخرى من المؤشرات النقدية [1]

تتمثل المجموعة الأولى في:

- عدد العمال.
- كمية أو حجم الإنتاج.
- رقم الأعمال .
- رأس المال .
- العمالة ورأس المال المستثمر معا .
- الطاقة الإنتاجية .

❖ **معيار عدد العمال:** يعد عدد العمال من الأساسيات الأكثر استخداما في التمييز بين حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكبيرة الحجم، نظرا لسهولة البيانات المتعلقة بالعمالة في المؤسسات.[2]

ويتراوح عدد العمال في المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة باختلاف كل دولة ومقوماتها الاقتصادية ، ففي معظم الدول النامية نجد أن عدد العمال في المؤسسات يتراوح مابين عامل واحد إلى 50 عاملا ، لكن استخدام التقنيات الحديثة في بعض المؤسسات جعل حجم العمالة يتضاءل مقارنة بالمؤسسات المصغرة والصغيرة كانت سابقا تعتمد فقط على المهارة اليدوية و إمكانيات العمل بالدرجة الأولى ، ولهذا تغير استخدام معيار العمالة في المدة الأخيرة عن المدة السابقة كمحدد لحجم نشاط المؤسسة . ومن ثم أصبح المفهوم أكثر تعقيدا باستخدام معيار العمالة ، لأنه يستخدم في الفصل بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن المؤسسات الكبيرة ، لكن التقدم التكنولوجي و الاستخدام الحديث

[1] – صفوت عبد السلام عوض الله، مرجع سابق، ص 19.

[2] – السعيد بريبش، **مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية** : حالة الجزائر ، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 12 ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر، نوفمبر 2007، ص 61 .

لأساليب الإنتاج التي تعتمد على المعرفة جعل كثيرا من المؤسسات تستعمل عددا محدودا من العمالة فضلا عن اعتمادها كثافة رأس المال، وعلى الرغم من كل الاتفاقيات التي وجهت لمعيار العمالة، إلا أنه من أكثر المعايير الكمية استخداما[1].

❖ **معيار كمية أو حجم الإنتاج:** يعطي البعض أهمية لمعيار كمية الإنتاج أو قيمته أو جودته في التفرقة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات كبيرة الحجم ، وتحدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب هذا المعيار بأنها تلك المؤسسات التي تتصف بصغر وتوسط إنتاجها من حيث الكمية والقيمة وذلك لارتباطها بأسواق صغيرة ، بحيث تكون مستويات دخول المستهلكين فيها منخفضة ، على عكس المؤسسات الكبيرة ذات الإنتاج الواسع التي تتجاوز الأسواق المحلية والإقليمية . [2]

❖ **معيار رقم الأعمال:** يعتبر هذا المعيار من المعايير الحديثة والمهمة لمعرفة قيمة وأهمية المؤسسات وتصنيفها من حيث الحجم، ويستخدم لقياس مستوى نشاط المؤسسة وقدرتها التنافسية ، ويرتبط هذا المعيار أكثر بالمؤسسات الصناعية ، غير أنه يواجه بعض التناقض ولا يعبر بصورة صادقة عن حسن أداء المؤسسة ، وذلك لأنه في حالة الارتفاع المتواصل لأسعار السلع المباعة فإن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع رقم أعمال المؤسسة ويسود الاعتقاد بأن ذلك نتيجة تطور أداء المؤسسة ، ولكن في الواقع فهو ناتج عن ارتفاع أسعار السلع المباعة ، ولذلك يلجأ الاقتصاديون إلى تصحيح الصورة عن طريق الرقم القياسي لتوضيح النمو الحقيقي لرقم الأعمال وليس الاسمي ، إضافة إلى ذلك يواجه هذا المعيار صعوبة أخرى تكمن في ارتفاع وانخفاض قيمة المبيعات من سنة لأخرى . [3]

❖ **معيار رأس المال:** حسب هذا المعيار فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي تلك المؤسسات التي تتميز بانخفاض حجم رأس المال المستثمر بها ، والذي يختلف بدوره من دولة إلى أخرى ، غير أن هذا المعيار تعترضه مشكلة تتمثل في تحديد المقصود برأس المال ، هل هو رأس المال الثابت أم رأس المال المستثمر كليا من رأس المال الثابت ورأس المال العامل ؟ ويميل البعض في هذا إلى استخدام رأس المال الثابت ، وذلك لأنه يمثل حجم الطاقة الإنتاجية ويعاب على هذا المعيار عدم كفايته لوحده في التمييز بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومؤسسات كبيرة الحجم ، بالإضافة

---

[1]- أحمد بوسهمين، **الدور التنموي للاستثمار في المؤسسة المصغرة في الجزائر** ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 26 ، العدد الأول، 2010، ص 206 .

[2] – هيا جميل بشارات، **التمويل المصرفي الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة**، دار النشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص27.

[3] – السعيد بريبش، عبد اللطيف بلغرسة، **إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين معوقات المعمول ومتطلبات المأمول**، الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف ، الجزائر، 17-18 أفريل 2006، ص 320 .

إلى عدم صلاحيته للمقارنة بين المؤسسات المماثلة في الدول المتخلفة ، وذلك لاختلاف قيمة النقود من بلد إلى آخر بحسب معدلات التضخم وارتفاع الأسعار والحالة الاقتصادية.

❖ **معيار العمالة ورأس المال المستثمر معا:** يعتمد هذا المعيار في تحديد المشروعات الصناعية والتجارية المختلفة وذالك بالجمع بين المعيارين السابقين أي معيار العمالة ومعيار رأس المال في معيار واحد يعمل على وضع حد أقصى لعدد العمال بجانب مبلغ معين للاستثمارات الرأسمالية الثابتة في المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة . [1]

❖ **معيار الطاقة الإنتاجية:** يكون هذا المعيار ذا فعالية في المقارنة بين المؤسسات التي تكون فيها طبيعة المنتج موحدة كصناعة السكر والاسمنت، ولكن لا يعتبر مقياس دقيق للحجم في مؤسسات تتعدد فيها أشكال المنتج كالنسيج مثلا.[2]

ثانيا:المعايير النوعية.

لقد رأينا من خلال تطرقنا للمعايير الكمية أنها تتضمن من الجوانب السلبية وبالتالي عدم قدرتها لوحدها الفصل بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وغيرها من المؤسسات الأخرى وذالك لتباين المعطيات من قطاع اقتصادي إلى آخر هذا ما جعل الباحثين يدرجون معايير أخرى وهي المعايير النوعية التي تتمثل في:[3]

- الملكية.
- المسؤولية.
- حصة المؤسسة في السوق
- الاستقلالية

❖ **معيار الملكية:** تعود ملكية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أغلبها إلى القطاع الخاص في الوقت الحالي، وتشكل النسبة الكبيرة منها مشروعات فردية وعائلية، ويلعب المدير أو المالك دورا كبيرا فيها على جميع المستويات، بتوليه كافة المهام الإدارية.[4]

---

[1] – كمال ديدة، لزهاري قسومة، **البيئة الجبائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، الملتقى الوطني حول : واقع وآفاق النظام المالي المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، جامعة الوادي، الجزائر ، 5-6 ماي 2013 ، ص 04 .

[2] – هيا جميل بشارات، مرجع سابق، ص 28.

[3] – عمر صخري، **مبادئ الاقتصاد الوحدوي**، ديوان المطبوعات الجامعية ، ط7، الجزائر، ص 88-114.

[4] – الأخضر بن عمر، علي باللموشي، **معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطويرها**، الملتقى الدولي حول : واقع وآفاق النظام المالي المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، الجزائر، 5-6 ماي 2006، ص 04 .

❖ **معيار المسؤولية:** تتمثل في المسؤولية المباشرة والنهائية للمالك والذي يكون في كل الحالات هو صاحب القرار داخل المؤسسة وله تأثير على طبيعة التنظيم وأسلوب الإدارة ، فالمدير أو مالك يؤدي العديد من الوظائف في وقت واحد كالإنتاج، الإدارة، التمويل ، التسويق وهي عمليات توزيع في المؤسسات الكبيرة على عدة أشخاص والتي تظهر الفرق بينها وبين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وإن استخدام مالك أو مدير المؤسسة بعض المساعدين (محاسب، رئيس ....) .[1]

❖ **معيار حصة المؤسسة من السوق:** نظرا للعلاقة الموجودة بين المؤسسة والسوق كون هذا الأخير الهدف الذي تؤول إليه منتجاتها ، فهو يعتبر أحد المؤشرات التي تساعد على تحديد حجم المؤسسة بالاعتماد على وزنها وأهميتها داخل السوق الذي كلما كانت حصة المؤسسة فيه كبيرة وحظوظها وافرة كلما اعتبرت هذه المؤسسة كبيرة ، أما تلك التي تستحوذ على جزء يسير منه وتنشط في مناطق ومجالات محدودة ، فتعتبر صغيرة ومتوسطة الحجم ، لكن مؤشر السوق له حالات عدة فقد يكون في حالة منافسة تامة ، أي وجود عدد قليل من المنتجين كل منهم ينتج جزءا ضئيلا من حجم الإنتاج الإجمالي المعروض في السوق ، أو حالة الاحتكار التام حيث يوجد منتج واحد فقط أو حالة المنافسة الاحتكارية المتمثلة في وجود عدد كبير من المنتجين ينتج كل منهم جزءا بسيطا من مجموع الإنتاج ، وأخيرا احتكار القلة أي عدد قليل من المنتجين يسيطرون على السوق.[2]

❖ **معيار الاستقلالية** : تكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مستقلة إذا كانت الإدارة مستقلة ماليا بنسبة 50 % ، فالمالك هو من يتخذ القرارات في المؤسسة دون تدخل أطراف خارجية ،كما يتحمل كافة المسؤوليات اتجاه الغير.[3]

❖ **معيار طبيعة الصناعة** : يتوقف حجم المؤسسات على مدى استخدام آليات الإنتاج ، فبعض الصناعات تحتاج في إنتاج سلعها إلى وحدات كبيرة من العمل ووحدات صغيرة نسبيا من رأس المال كالسلع الاستهلاكية والصناعات النسيجية والبعض الآخر من الصناعات يحتاج لتشغيل وحدات إنتاج عمل قليلة ووحدات نسبية من رأس المال كالصناعات المعدنية والهندسية .....[4]

---

[1] – عيسى دراجي، لخضر عدوكة، الدور **الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الشاملة**، الملتقى الوطني حول : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية المستدامة، واقع وآفاق، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 13-14 ماي 2012، ص 02 .

[2] – عمر صخري ، مرجع سابق، ص 88-114 .

[3] – عبد الله خبابة، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية تحقيق التنمية المستدامة**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، ط1، 2013، ص 16.

[4] – كمال ديدة ، لزهاري قسومة، مرجع سابق، ص ، 05.

المطلب الثالث : التعاريف المختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعتمد بعض الدول والمنظمات الدولية في تعريفها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على نوع نشاطها الاقتصادي والبعض الآخر على درجة أو مستوى نموها والظروف الاقتصادية والاجتماعية لها ، وقد ركزت بعض الدول في وضعها لهذا التعريف على الجانب الوصفي (المعايير النوعية)، بينما اعتمد البعض الآخر على الجانب الكمي من المعايير، وبذلك يكون التعريف أكثر دقة كلما اشتمل على مجموعة كبيرة من هذه المعايير (المعايير النوعية والكمية معا).[1]

وعلى الرغم من عدم وجود تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول العالم فإن وجود تعريف واضح ومحدد داخل البلد الواحد هو أمر ضروري ، وذلك من أجل :

- زيادة كفاءة البرامج والامتيازات المقدمة لها .
- تسهيل الدراسات والمقارنة بين وحدات نفس القطاع .
- تسهيل التنسيق بين الجهات والمشاريع في مجال دعم ومساندة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وفي ما يلي سيتم التطرق إلى أهم التعريفات الشائعة والمستعملة في بعض الدول:

الفرع الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

اعتمدت الجزائر تعريف الاتحاد الأوروبي لسنة 1996 حول المؤسسات الصغيرة إذ صادقت على ميثاق بولونيا حول هذه المؤسسات سنة 2000 وبالتالي كرست هذا المفهوم، وهو يعتمد على ثلاث (03) معايير أساسية: رقم الأعمال، عدد العمال، الحصيلة السنوية لرقم الأعمال.[2]

وفي ظل التحولات العميقة التي شهدتها الدولة الجزائرية جاء النص التشريعي في شكل قانون رقم 01/ المؤرخ في 12/12/2001 الذي يترجم إرادة الدولة لتحقيق الأهداف المسطرة ،كما أنه يحدد معالم إستراتجية مستقبلية للنهوض بالقطاع من خلال تعريف واضح وصريح في القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادر عام 2001 [3].

---

[1] - – فريد لرقط ، وآخرون، **دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات النامية ومعوقات تنميتها**، الدورة التدريبية الدولية حول : تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية ، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 25-28 ماي 2003، ص 03.

[2]– هالة محمد لبيب، **إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي، المنطقة العربية للتنمية الإدارية**، ط1، جامعة الدول العربية، مصر، 2004.

[3] – شيبان آسيا، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية**، مذكرة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2009/2008، ص07.

ونظرا لتغيير نمط النمو في إطار سياسة الدولة في تنويع الاقتصاد أكثر من أي وقت مضى وتشجيع ودعم إنشاء الثروة خارج قطاع المحروقات تم تعديل القانون رقم 18-01 المؤرخ في 12/12/2001 ليصبح تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب ما جاء في المادة الخامسة (05) من القانون رقم 17- 02 المؤرخ في 10 جانفي 2017 : " تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة ،مهما كانت طبيعتها القانونية ،بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/ أو الخدمات ، تشغل من واحد (01) إلى مائتين وخمسين (250) شخصا ، لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة (04) ملايير دينار جزائري، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار (01) دينار جزائري ، تستوفي معيار الاستقلالية ".[1]

فبالمقارنة مع التعريف الوارد في القانون السابق رقم 18 – 01 يتضح لنا أنه تم تغيير معيار رقم الأعمال السنوي ومجموع الحصيلة السنوية وذلك بالزيادة عما كان سابقا، و هذا راجع أساسا إلى ضرورة تحيين القيم المالية من جهة و تدهور قيمة الدينار في السوق الوطنية و الدولية من جهة أخرى .

و لقد جاء القانون الجديد بتحديد المقصود بما ورد في التعريف أعلاه كما يلي :

- **الأشخاص المستخدمون:** هم عدد الأشخاص الموافق لعدد وحدات العمل السنوية، بمعنى عدد العاملين بصفة دائمة خلال سنة واحدة، أما العمل المؤقت أو الموسمي فيعتبران أجزاء من وحدات العمل السنوي ، والسنة التي يعتمد عليها بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تنشط هي تلك المتعلقة بآخر نشاط محاسبي مقفل .
- **الحدود المعتبرة لتحديد رقم الأعمال أو مجموع الحصيلة:** هي تلك المتعلقة بآخر نشاط مقفل مدة 12 شهر.
- **المؤسسة المستقلة:**كل مؤسسة لا يمتلك رأس مالها بمقدار 25 % فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى، لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[2]

و يمكن تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب المعيار القانوني كما يلي:

- **التعاونيات** :تعد الجمعيات التعاونية من المشاريع الاختيارية التي تؤمن من قبل مجموعة من العناصر البشرية دف تأمين احتياجات الأعضاء من الخدمات والسلع الضرورية بأقل تكلفة ممكنة .
- **المؤسسات العامة:** هي المؤسسات التابعة للقطاع العام، تمتاز بإمكانات مالية ومادية كبيرة وتستفيد من مجموعة من التسهيلات والإعفاءات المختلفة ،وكذلك تحتوي على جهاز رقابة يتمثل في الوصايا .

[1] – الأمانة العامة للحكومة الجزائرية ، **القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 17-02 المؤرخ في 10 جانفي 2017**، الجريدة الرسمية العدد 02، الصادرة بتاريخ 11 جانفي 2017، ص05 .

[2] – الأمانة العامة للحكومة الجزائرية، مرجع سابق، ص 5-6.

- **المؤسسات الخاصة** : هي مؤسسات تخضع للقانون الخاص، ويندرج تحتها صنفين أساسيين وهما المؤسسات الفردية والشراكة (المؤسسات الفردية : وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها بالدرجة الأولى إلي شخص واحد ويقوم بجميع الأعمال الإدارية والفنية، ومطالب بتوفير الأموال الضرورية للممارسة النشاط، وعن أمثلة ذلك نجد المعامل الحرفية و ورشات الصناعة...الخ) ، (مؤسسات الشراكة : سواء كانت شركات أشخاص أو شركات أموال ، أو شركة ذات المسؤولية المحدودة) .[1]

جدول رقم (01-01) : تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2017.

المعايير / المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال	مجموع الحصيلة السنوية
مؤسسة صغيرة جدا	من 01 إلى 09	أقل من 40 مليون دج	أقل من 20 مليون دج
مؤسسة صغيرة	من 10 إلى 49	أقل من 400 مليون دج	أقل من 200 مليون دج
مؤسسة متوسطة	من 5 إلى 250	ما بين 400 مليون دج إلى 4 مليار دج	ما بين 200 مليون دج إلى 1 مليار دج

المصدر: من إعداد الطالب استنادا إلى المواد 08، 09، 10 من القانون رقم 17-02 المؤرخ في 2017/1/10، **المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الجريدة الرسمية، العدد 02 الصادرة بتاريخ 2017/1/11، ص05-06.

والجدير بالذكر، أن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وضح أنه إذا صنفت مؤسسة في فئة معينة وفق عدد عمالها، وفي فئة أخرى طبقا لرقم أعمالها أو مجموع حصيلتها، تعطى الأولوية لمعيار رقم الأعمال أو مجموع الحصيلة لتصنيفها.[2]

الفرع الثاني: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب بعض الدول

1-تعريف الولايات المتحدة الأمريكية:

حسب قانون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعام 1953 الذي نظم إدارة هذه المؤسسات فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي ذلك النوع من المؤسسات التي يتم امتلاكها و إدارتها بطريقة مستقلة حيث لا تسيطر على مجال العمل

[1] – مشري محمد الناصر، دور **المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص إستراتيجية المؤسسة للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف، 2011، ص 16 .

[2] – المادة **11 من القانون رقم 17-02، المؤرخ في 2017/01/10، المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الجريدة الرسمية، العدد 02، الصادرة بتاريخ 2017/01/11، ص 06.

الذي تنشط في نطاقه وقد اعتمد على معياري المبيعات وعدد العاملين لتحديد تعريف أكثر تفصيلا فقد حدد القانون هذه المؤسسات كما يلي :[1]

- مؤسسات الخدمات والتجارة بالتجزئة من 1 إلى 5 مليون دولار كمبيعات سنوية.
- مؤسسات التجارة بالجملة من 5 إلى 15 مليون دولار كمبيعات سنوية.
- المؤسسات الصناعية عدد العمال 250 عامل على الأقل.

2- تعريف بريطانيا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

عرف قانون الشركات البريطاني الذي صدر عام 1985 المشروع الصغير أو المتوسط بأنه ذلك المشروع الذي يستوفي شرطين أو أكثر من الشروط التالية: [2]

- حجم التداول السنوي لا يزيد عن 14 مليون دولار أمريكي .
- حجم رأس المال المستثمر لا يزيد عن 65.6 مليون دولار أمريكي .
- عدد من العمال والموظفين لا يزيد على 250 عامل .

3- تعريف الصين:

يتم تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصين وفقا لقانون ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الذي صدر في عام 2003 ، من خلال مجموعة أساسية من المعايير ، وقد حل هذا القانون محل المبادئ التوجيهية القديمة التي دخلت حيز التنفيذ في عام 1988 والمعايير التكميلية لعام 1992 ، تتمثل هذه المعايير في الإيرادات السنوية، مجموع الأصول وكذا عدد العمال ، والجدول التالي يبين المعايير المعتمدة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصين .[3]

[1] – زايزي بلقاسم، **تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الملتقى الدولي حول التسيير الجيد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، الجزائر ،2003، ص 06.

[2] – بن دقفل فريحة، **سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2015/2014 ، ص 14.

[3] – فارس طارق، **دور ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل ترقية قدرتها التنافسية دراسة حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2017-2018، ص 21 .

جدول رقم (01-02) تعريف الصين للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

حجم التصنيف	القطاعات	عدد العمال	مجموع الأصول	الإيرادات التجارية
مؤسسة صغيرة	صناعة	أقل من 300	أقل من40 مليون يوان	أقل من 30 مليون يوان
	بناء	أقل من 600	أقل من40 مليون يوان	أقل من 30 مليون يوان
	تجارة الجملة	أقل من 100	أقل من40 مليون يوان	أقل من 30 مليون يوان
	تجارة التجزئة	أقل من 100	أقل من40 مليون يوان	أقل من 30 مليون يوان
	نقل	أقل من 500	أقل من40 مليون يوان	أقل من 30 مليون يوان
	خدمات بريدية	أقل من 400	أقل من40 مليون يوان	أقل من 30 مليون يوان
	فندقة ومطاعم	أقل من 400	أقل من40 مليون يوان	أقل من 30 مليون يوان
مؤسسة متوسطة	صناعة	2000-300	40-400 مليون يوان	30-300 مليون يوان
	بناء	3000-600	40-400 مليون يوان	30-300 مليون يوان
	تجارة الجملة	200-100	40-400 مليون يوان	30-300 مليون يوان
	تجارة التجزئة	500-100	40-400 مليون يوان	30-150 مليون يوان
	نقل	3000-500	40-400 مليون يوان	30-300 مليون يوان
	خدمات بريدية	1000-400	40-400 مليون يوان	30-300 مليون يوان
	فندقة ومطاعم	800-400	40-400 مليون يوان	30-150 مليون يوان

المصدر : فارس طارق، **دور ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل ترقية قدرتها التنافسية دراسة حالة الجزائر** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2017-2018، ص21 .

4- تعريف ألمانيا:

تتبنى ألمانيا وهي إحدى دول الاتحاد الأوروبي عدة تعاريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستند في ذلك إلى بعض المعايير الكمية والنوعية ، فيما يلي أهم التعاريف : [1]

- المؤسسات الصغيرة هي كل منشأة تمارس نشاطها اقتصاديا ويقل عدد العمال من 200 عامل
- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي ذلك المشروع الذي يعمل به أقل من 49 عامل.

[1] – رابح خوني، رقية حساني، مرجع سابق، ص 27.

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي التي لا تعتمد في تمويلها على السوق المالي، وتتم إدارتها من قبل مستثمرين مستقلين يعملون بصفة شخصية ويتحملون كل الأخطار وتصنف المؤسسات في ألمانيا إلى ما يلي:
  - ✓ المؤسسة المجهرية : من فرد إلى 5 أفراد .
  - ✓ المؤسسة الصغيرة: من 6 أفراد إلى 20 فردا.
  - ✓ المؤسسة المتوسطة: من 21 فرد إلى 100 فرد.
  - ✓ المؤسسة الكبيرة: من 101 فأكثر.

5- تعريف اليابان:

يستخدم في اليابان معيار رأس المال أو معيار المبلغ الإجمالي للاستثمار، وها بالتزامن مع معيار اليد العاملة في إعطاء تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، حين أن هذه المعايير هي نفسها، ولكن الاختلاف يكمن في العتبات التي يتم تطبيقها على كل قطاع من القطاعات التي تنتمي إليها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فيتم تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اليابانية بالاعتماد على السقوف التالية : [1]

جدول (01-03) التعريف الياباني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

القطاع	عدد العمال	حجم رأس المال
الصناعة والبناء	300 عامل أو أقل	300 مليون ين أو أقل
تجارة الجملة	100 عامل أو أقل	100 مليون ين أو أقل
تجارة التجزئة	50 عامل أو أقل	50 مليون ين أو أقل
الخدمات	100 عامل أو أقل	50 مليون ين أو أقل

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على " عبد الله قروي، **معوقات تطبيق الإيجار التمويلي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة- دراسة حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص بنوك مالية ومحاسبة، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2016-2017، ص16.

[1]- عبد الله قروي، **معوقات تطبيق الإيجار التمويلي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة- دراسة حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص بنوك مالية ومحاسبة، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2016-2017. ص 16.

6- تعريف تركيا:

يتم تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تركيا ، وفقا لقانون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادر بتاريخ 18 ماي 2006، استنادا على معياري حجم العمالة ورقم الأعمال أو مجموع حصيلة الميزانية السنوية، ليتم تعديل هذا التعريف في 04 نوفمبر 2012، وذلك بمراجعة الحدود المتعلقة برقم الأعمال ومجموع حصيلة الميزانية السنوية كما يلي :

جدول رقم (01-04) تعريف تركيا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

	مؤسسة مصغرة	مؤسسة صغيرة	مؤسسة متوسطة
عدد العمال	من 01 إلى09	من 10 إلى 49	من 50 إلى 250
رقم الأعمال السنوي	أقل من 1 مليون ليرة تركية	من 1 إلى 8 مليون ليرة تركية	من 8 إلى 40 مليون ليرة تركية
الميزانية السنوية	أقل من 1 مليون ليرة تركية	من 1 إلى 8 مليون ليرة تركية	من 8 إلى 40 مليون ليرة تركية

Source: OECD :Financing SMEs and Entrepreneurs 2016, Edition OECD ,p430.

7- تعريف ماليزيا:

يتم تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ماليزيا استنادا على المعايير التي حددها المجلس الوطني لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (NSDC) في سنة 2005، والمتمثلة في حجم العمالة أو حجم المبيعات السنوية مع الأخذ بعين الاعتبار قطاع النشاط الاقتصادي الذي تنتمي إليه المؤسسة ، ليتم مراجعة هذه المعايير في جويلية 2013، كما يلي :

جدول رقم (01-05) تعريف ماليزيا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

	المؤسسات التي تعمل في مجال الصناعة	المؤسسات التي تعمل في مجال الخدمات وباقي القطاعات
مؤسسة مصغرة	أقل من 5 عامل أو حجم المبيعات السنوية أقل من 300.000 رينحت ماليزي	أقل من 5 عامل أو حجم المبيعات السنوية أقل من 300.000 رينحت ماليزي
مؤسسة صغيرة	مابين 5 إلى أقل من 75 عامل أو حجم المبيعات السنوية ما بين 300.000 إلى أقل من 15 مليون رينحت ماليزي	ما بين 5 إلى أقل من 30 عامل أو حجم المبيعات السنوية ما بين 300.000 إلى أقل من 3 مليون رينحت ماليزي
مؤسسة متوسطة	مابين 75 إلى 200 عامل أو حجم	ما بين 30 إلى 75 عامل أو حجم المبيعات

	المبيعات السنوية ما بين 15 مليون إلى 50 مليون رينحت ماليزي	السنوية ما بين 3 مليون إلى 20 مليون رينحت ماليزي

Source: OECD :Financing SMEs and Entrepreneurs 2016,Edition OECD ,p327.

8- التعريف الفرنسي :

يمكن توضيحه من خلال الجدول الموالي :[1]

جدول رقم (01-06) التعريف الفرنسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

معايير كمية للتصنيف / أنواع المؤسسات	عدد العمال (وحدة العمل السنوية)
مؤسسة مصغرة جدا	من 01 إلى 09 عامل
مؤسسة صغيرة جدا	من 10 إلى 19 عامل وكذلك من 01 إلى 19
مؤسسة صغيرة	من 20 إلى 49 عامل وكذلك من 01 إلى 49
مؤسسة متوسطة	من 50 إلى 249 عامل
مؤسسة صغيرة ومتوسطة	من 01 إلى 249

المصدر: بن عزة هشام، **دور القرض الإيجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة بنك البركة الجزائري**، مذكرة لنيل شهادة ماجيستير في الاقتصاد، تخصص مالية دولية، جامعة وهران، 2011-2012،ص14.

9- تعريف بلدان جنوب شرق آسيا

تعتمد بلدان جنوب شرق آسيا في تعريفها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على دراسة حديثة حيث قام "بروش" و " هيمنز " بتصنيف يعتمد وبصفة أساسية على معيار العمالة وأصبح هذا التصنيف معترف به وبصفة عامة لدى هذه الدول وهذا التصنيف هو : [2]

جدول رقم (01-07) تصنيف بروتش وهيمنز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

[1]- بن عزة هشام، مرجع سابق، ص 14.

[2] - زغيب شهرزاد وعيساوي ليل ، **مداخلة تحت عنوان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر "واقع وآفاق"**، الملتقى الوطني الأول حول م.ص.م ، ودورها في التنمية ، جامعة عمار تليجي ، الأغواط 8-9 أفريل 2002، ص 13 .

من 1 إلى 9 عمال	مؤسسة عائلية حرفية
من 10 إلى 49 عامل	مؤسسة صغيرة
من 50 إلى 99 عامل	مؤسسة متوسطة
من 100 عامل فأكثر	مؤسسة كبيرة

المصدر: صفوت عبد السلام عوض الله، مرجع سابق، ص 14.

الفرع الثالث: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب بعض المنظمات والهيئات الدولية

1- تعريف الاتحاد الأوروبي:

يعرف الاتحاد الأوروبي ممثلا في اللجنة الأوروبية المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بأنها مؤسسات مستقلة تأخذ أي شكل قانوني ، تمارس نشاطا اقتصاديا، تشغل على الأكثر 250 شخصا، لا يتجاوز رقم أعمالها 50 مليون يورو، أو مجموع ميزانيتها 47 مليون يورو.[1]

2- تعريف البنك الدولي

يميز البنك الدولي في تعريفه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين ثلاثة أنواع هي[2]:

- المؤسسة المصغرة : هي التي يكون فيها أقل من 10 موظفين، وإجمالي أصولها أقل من 100.000 دولار أمريكي، وكذلك حجم المبيعات السنوية لا يتعدى 100.000 دولار أمريكي.
- المؤسسة الصغيرة : هي التي تضم أقل من 50 موظفا، وكل من أصولها وحجم المبيعات السنوية لا يتعدى 3 ملايين دولار أمريكي.
- المؤسسة المتوسطة : عدد موظفيها أقل من 300 موظف ، أما كل من أصولها وحجم المبيعات السنوية لا يفوق 15 مليون دولار أمريكي.

[1] – جيلالي بوشرف، فوزية بوخبزة، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بناء الاقتصاد الوطني،مجلة الإستراتيجية والتنمية**، العدد 4، رقم 6 ، ص 137.

[2] – سليمان ناصر، عواطف محسن، مداخلة بعنوان: **تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية**، الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات المستقبل، المركز الجامعي غرداية، فيفري 23-24 -2011، ص 17.

3-تعريف لجنة الأمم المتحدة:[1]

جدول رقم (01-08) تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب لجنة الأمم المتحدة :

الدول النامية	الدول الصناعية
• من 15- 19 عامل تعتبر مؤسسة صغيرة • من 20- 19 عامل مؤسسة متوسطة • أكثر من 100 عامل مؤسسة كبيرة	• من 05- 99 عامل تعتبر مؤسسة صغيرة • من 100- 499 عامل تعتبر مؤسسة متوسطة • أكثر من 500 عامل تعتبر مؤسسة كبيرة

المصدر: سليمة غدير، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر**،دراسة تقييمية لبرنامج ميدا، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة،2007، ص07-08.

4-تعريف لجنة التنمية الاقتصادية الأمريكية CED (Economic Development Committee):

تعرف هذه اللجنة المشروع الصغير بأنه ذلك المشروع الذي يجب أن يستوفي شرطين أو خاصيتين على الأقل كما يلي:[2]

- استقلال الإدارة: المديرون هم أنفسهم ملاك المشروع بصفة عامة.
- رأس مال: يتم توفيره بواسطة المالك الفرد أو مجموعة صغيرة من الملاك.
- العمل في منطقة محلية: يعيش العاملون والملاك في مجتمع واحد ولا يشترط أن تكون الأسواق المحلية.
- حجم المشروع: صغير نسبيا بالنسبة للصناعة التي ينتمي إليها المشروع.

5-تعريف منظمة العمل الدولية (ILO):[3]

تعرف منظمة العمل الدولية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، على أنها تلك المؤسسات الإنتاجية والحرفية التي لا تتميز بالتخصص بالإدارة، ويديرها مالكها ويصل عدد العاملين فيها إلى 250 عاملا.

[1] - سليمة غدير، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر**، دراسة تقييمية لبرنامج ميدا، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة،2007، ص07-08.

[2] – ماجدة رحيم، **واقع ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني دراسة حالة الجزائر**، للفترة من 2003 إلى 2017 ، مذكرة ماستر أكاديمي ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،2018، ص 06 .

[3] – هيا جميل بشارات ، مرجع سابق، ص 35.

6- تعريف اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (ESCWA):

عرفت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عل أنها المؤسسات التي يعمل بها ما بين 50 إلى 250 عاملا.[1]

7- تعريف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO):

وضعت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية تعريفا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية والدول المتقدمة، ففي الدول النامية اعتبرت المؤسسات المصغرة بأنها تلك المؤسسات التي يعمل بها من 1 إلى 4 عمال، أما الصغيرة فهي التي يعمل بها من 5 إلى 19 عاملا، بينما في الدول المتقدمة فاعتبرت المؤسسة التي يعمل بها من 1 إلى 99 عاملا بالمؤسسة الصغيرة .[2]

8- تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE):

جدول رقم (01-09) تصنيف المؤسسات تبعا لتعداد العمال في دول (OCDE)

الحجم / الدول	مؤسسات صغيرة (عامل)	مؤسسات متوسطة (عامل)	مؤسسات كبرى (عامل)
بلجيكا	من 01 إلى 50	من 51 إلى 200	أكبر من 201
الولايات المتحدة الأمريكية	من إلى 250	من 251 إلى 500	أكبر من 501
فلندا	من 01 إلى 50	من 251 إلى 200	أكبر من 201
بريطانيا	من 01 إلى 50	من 251 إلى 200	أكبر من 201
اليابان	من 01 إلى 49	من 50 إلى 500	أكبر من 501
سويسرا	من 01 إلى 20	من 21 إلى 100	أكبر من 101

المصدر: بن عزة هشام، مرجع سابق، ص17.

[1] – اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **قدرة المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة على الابتكار في بلدان مختارة من منطقة الإسكوا، الأمم المتحدة** ، نيويورك ،2002، ص 05.

[2] – مناور حداد، حازم الخطيب، **دور المشروعات الصغيرة جدا و الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأردن**، مجلة أريد للبحوث والدراسات، المجلد9، العدد1، جامعة أريد الأهلية، الأردن، 2005، ص 120.

الفرع الرابع: تعريف بعض الدول العربية

1- تعريف بعض الدول العربية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تستخدم العديد من الدول العربية على أكثر من معيار في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتنحصر في أغلبها على عدد العمال ورأس المال المستثمر، والجدول الموالي يعرض بعض التعريفات المعتمدة في بعض الدول العربية.

جدول رقم (01-10) تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض الدول العربية

الدولة	نوع المؤسسة	عدد العمال	رأس المال المستثمر
اليمن	- مؤسسات صغيرة	- أقل من 4 عمال	-
	- مؤسسات متوسطة	- أقل من 10 عمال	
الأردن	- مؤسسات صغيرة	- ما بين 2 إلى عشرة عمال	-
	- مؤسسات متوسطة	- ما بين 10 إلى 25 عامل	
سلطنة عمان	- مؤسسات صغيرة	- أقل من 10 عمال	- أقل من 50 ألف ريال
	- مؤسسات متوسطة	- ما بين 10 إلى 100 عامل	- ما بين 50 إلى 100 ألف ريال
مصر	- المؤسسات الصغيرة	- أقل من 50 عامل	- رأس المال بين 50 ألف إلى مليون جنيه
السعودية	- مؤسسات صغيرة	- ما بين 1 إلى 20 عامل	رأس المال المستثمر لا يفوق
	- مؤسسات متوسطة	- ما بين 21 إلى 100 عامل	20 مليون ريال
الكويت	- مؤسسات صغيرة	- أقل من 10 عمال	لا يتجاوز 200 ألف دينار كويتي
	- مؤسسات متوسطة	- بين 10 إلى 50 عامل	
البحرين	- مؤسسات صغيرة	- ما بين 5 إلى 19 عامل	-
	- مؤسسات متوسطة	- ما بين 20 إلى 100 عامل	
العراق	- مؤسسات صغيرة	- ما بين 1 إلى 9 عمال	100 ألف دينار عراقي
	- مؤسسات متوسطة	- ما بين 10 إلى 29 عامل	
السودان	- المؤسسات الصغيرة	- أقل من 10 عمال	-

المصدر : منظمة العمل العربي : **المشروعات الصغيرة والمتوسطة كخيار للحد من البطالة وتشغيل الشباب في الدول العربية، مؤتمر العمل العربي**، الدورة الخامسة وثلاثون، شرم الشيخ،جمهورية مصر العربية، 23 فيفري – 01 مارس 2008،ص 13-15 .

2- التعريف المتبني:

ترتكز الكثير من التعاريف المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على معايير مختلفة مثل عدد العمال، ورقم الأعمال، نوعية ودرجة الاستقلالية وبساطة التنظيم .

ويختلف تعريف هذه المؤسسات من بلد إلى آخر حسب المعايير المستخدمة لتعريفها و لتباين المؤشرات الاقتصادية لذا فإنه من الضروري تكييف هذه المعايير مع خصوصيات النظام الاقتصادي و الاجتماعي السائد في ذلك البلد.

و خلاصة القول هو أن التعريف المناسب و الشامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أي بلد هو ذلك التعريف الذي يعمل على إبراز الخصائص الأساسية والحقيقية لهذه المؤسسات والذي يعتمد في بنائه على المزج بين كل المعايير الكمية والنوعية على حد سواء ، وفي هذا الإطار يمكن اقتراح التعريف التالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو أنها: " تلك المؤسسات التي تتميز بقلة عدد عمالها، صغر حجم رأس مالها انخفاض طاقتها الإنتاجية ومحدودية أسواقها والتي في الغالب تكون محلية بالإضافة إلى الجمع فيها بين الإدارة والملكية واعتمادها بشكل كبير على المصادر الذاتية والمحلية للتمويل ."

المبحث الثاني: أشكال وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعناصر المكونة لها

المطلب الأول: أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

توجد في الحياة الاقتصادية العديد من الأشكال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تختلف في أنماط ومجالات أنشطتها الاقتصادية، حجم أعمالها و إمكانيتها المادية ولكثرة الاختلاف فيما بينها، فإنها تصنف إلى أشكال مختلفة يمكن توضيحها فيما يلي:

1-تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المعيار القانوني:

تنقسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب هذا المعيار إلى:

- مؤسسات فردية : وهي المؤسسة التي يمتلكها ويديرها فرد واحد، حيث يقوم باتخاذ جميع القرارات وفي المقابل يحصل على الأرباح ، وهو المسؤول الأول والأخير عن نتائج أعمال المؤسسة من أرباح وخسائر .[1]

- مؤسسة الشركات : هي مؤسسات تعود ملكيتها إلى شخصين أو أكثر، يلتزم كل طرف بتقديم حصة من مال أو عمل لاقتسام ما قد ينشأ من أرباح أو خسائر في هذه المؤسسة .[2]

وتنقسم مؤسسات الشركات إلى: [3]

- **شركة الأشخاص** : تعود ملكيتها إلى عدد من الأشخاص ، وتشتمل على شركات التضامن وشركات التوصية البسيطة والشركات ذات المسؤولية المحدودة .
- **شركات الأموال**: وهذا النوع من الشركات لا أثر للاعتبار الشخصي فيها، ورأس مالها مقسم إلى أسهم قابلة للتداول، كشركات التوصية بالأسهم وشركات المساهمة.

2- تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب معيار طبيعة الملكية:

تنقسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب هذا المعيار إلى:

---

[1] - عمر صخري، **اقتصاد المؤسسة** ،ديوان المطبوعات الجامعية، ط4، الجزائر، 2006، ص 26.

[2] - نفس المرجع، ص27.

[3] - منصور بن أعمارة، **المؤسسات المصغرة ودور البنوك في تمويلها**، الدورة التدريبية الدولية حول : تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 25-28 ماي 2003، ص، ص 03-04.

- **مؤسسات خاصة:** هي مؤسسات تعود ملكيتها لفرد أو مجموعة من الأفراد (شركات أشخاص، شركات الأموال ...).[1]
- **مؤسسة مختلطة** : هي مؤسسات تعود ملكيتها بصورة مشتركة للقطاع العام والخاص ، أي تجمع بين الملكية العامة والملكية الخاصة .
- **مؤسسة عامة** : هي مؤسسات تعود ملكيتها للدولة فلا يحق للمسؤولين عنها التصرف فيها دون موافقة من الدولة ، ولا يحق لهم بيعها أو إغلاقها إلا إذا وافقت الدولة على ذلك ، والأشخاص الذين ينوبون عن الحكومة في إدارة المؤسسات العامة مسؤولون عن أعمالهم هذه اتجاه الدولة وفقا للقوانين العامة لها ،وتهدف المؤسسات العمومية من خلال نشاطها الاقتصادي إلى تحقيق مصلحة المجتمع وليس هناك أهمية كبيرة للربح في هذا النوع من المؤسسات وإنما هدفها الأساسي تحقيق أقصى ما يمكن من الأهداف العامة بمعنى تحقيق أقصى إنتاج وبذلك يمكن أن تحقق الربح .[2]

3-تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب معيار الحجم

يتم الاعتماد على عدد العمال في تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب هذا المعيار إلى:

- **المؤسسات المصغرة:** من 01 إلى 09 عمال.
- **المؤسسات الصغيرة:** من 10 إلى 49 عامل.
- **المؤسسات المتوسطة:** من 50 إلى 250 عامل.[3]

4-تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس توجهها

وتأخذ هذه المؤسسات الأشكال التالية :

- **المؤسسات العائلية:** هي تلك المؤسسات التي تتخذ من موضع إقامتها المنزل ، وتكون في الغالب من مساهمات أفراد العائلية ويمثلون فيها معظم مناصب الشغل ، وهذه المؤسسات تقوم بإنتاج السلع التقليدية بكميات محدودة .

---

[1] – حياة براهمي، نبيلة جعيجع، **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تخفيض معدلات البطالة في الجزائر**، الملتقى العلمي الدولي حول: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة،،الجزائر، 15-16 نوفمبر 2011، ص 10.

[2] – عمر صخري، **اقتصاد مؤسسة** ، مرجع سابق، ص 29.

[3] – المادة 11 من القانون رقم 17-02، المؤرخ في 2017/01/10، **المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الجريدة الرسمية، مرجع سابق، ص06.

- **المؤسسات التقليدية:** هذا النوع من المؤسسات يقترب كثيرا إلى النوع السابق لأنها تعتمد في الغالب على مساهمة العائلة، وتنتج منتجات تقليدية، ولكن ما يميزها عن النوع السابق هو أنها تكون في ورشات صغيرة و ومستقلة عن المنزل وتعتمد على وسائل بسيطة.
- **المؤسسات المتطورة وشبه المتطورة:** يتميز هذا النوع من المؤسسات باستخدامه لتقنيات وتكنولوجيات الصناعة الحديثة سواء من ناحية التوسع أو من ناحية التنظيم الجيد للعمل، أو من ناحية إنتاج منتجات منظمة مطابقة لمقاييس الصناعة الحديثة والحاجات العصرية.[1]

5-تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب معيار الطبيعة الاقتصادية للنشاط

يتم تصنيف المؤسسات حسب طبيعة النشاط إلى:

- **مؤسسات خدماتية** : هي تلك المؤسسات التي تقوم بتلبية حاجات تقتضيها الحياة الاجتماعية التي تتطور باستمرار، كخدمات البريد، السياحة، الكهرباء ، النقل .....الخ.[2]
- **مؤسسات صناعية** : هي المؤسسات التي تقوم بإنتاج السلع الاستهلاكية والسلع الوسيطية بالإضافة إلى إنتاج سلع التجهيز .[3]
- **المؤسسات الزراعية:** ويكون العمل فيها بإحدى الطرق التالية:
  - يقوم صاحب المزرعة باستغلال ملكيته وذلك بمساندة أسرته أو بعض المأجورين .
  - يقوم صاحب المزرعة بتأجير أرضه لفلاح قصد استغلالها مقابل مبلغ مالي .
  - يقوم بتفويض استغلال أرضه إلى مزارع ما مقابل قسط من المحصول.[4]
- **المؤسسات التجارية** : تقوم أساسا على شراء وبيع وتوزيع السلع بقصد الحصول على ربح ، أي أنها تمارس دور الوساطة بين المؤسسات الصناعية والمستهلك مهما كانت طبيعته باعتباره تاجر تجزئة أو تاجر جملة أو مستهلك نهائي أو مؤسسة صناعية ، هذه المؤسسات التجارية تشكل جزءا من سلسلة التوزيع الخاصة بمنتج معين ، فوجودها من عدمه

[1] - حياة براهمي، نبيلة جعيجع ، مرجع سابق، ص 10.

[2] – عبود صمويل، **اقتصاد المؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 1982، ص55.

[3] – محمد السعيد أوكيل، **وظائف ونشاطات المؤسسة الصناعية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط1، 1992، ص 04-05.

[4] – منصور محمد الشريف، **الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتأثيراتها على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الملتقى الوطني الأول حول : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر، 8-9 أفريل 2002، ص 03.

يتوقف على سياسة التوزيع التي تتبعها المؤسسة الصناعية، وتكون غير موجودة في حالة قيام المؤسسات الصناعية بالبيع المباشر إلى المستهلك النهائي.[1]

6- تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة المنتجات:

حسب هذا المعيار يوجد ثلاثة أصناف من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

- **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتجة للسلع الاستهلاكية :**[2]

يعتمد نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نظام إنتاج السلع الاستهلاكية على تصنيع عدة منتجات، ويعود التركيز عليها نظرا لكونها تتلاءم مع خصائص هذه المؤسسات، وتتمثل هذه المنتجات في :

- منتجات الجلود و الأحذية والنسيج.
- تحويل المنتجات الفلاحية.
- المنتجات الغذائية.
- الورق ومنتجات الخشب ومشتقاته.

- **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتجة للسلع الوسيطية :**

- يعتمد نشاط هذه المؤسسات على إنتاج مجموعة من السلع و التي تكون في مجال الصناعة الميكانيكية والكهربائية، الصناعة الكيميائية والبلاستيكية، صناعة مواد البناء، المحاجر والمناجم.

- **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتجة لسلع التجهيز :** [3]

إن أهم ما يميز مؤسسات إنتاج سلع التجهيز عن المؤسسات السابقة، احتياجها إلى الآلات والتجهيزات التي تتمتع بتكنولوجيا عالية للإنتاج وكثافة وكبر رأس مالها ، الأمر الذي قد لا يتماشى مع إمكانيات أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما يضيق عليها دائرة النشاط في هذا المجال والذي ينحصر في بعض الأنشطة والفروع البسيطة ، كإنتاج وتركيب بعض المعدات البسيطة ويكون هذا في البلدان المتقدمة، أما في البلدان النامية فإن نشاط هذه المؤسسات قد لا

---

[1] – لزهر العابد، **إشكالية تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير ،(غير منشورة)، جامعة قسنطينة –2–، الجزائر، 2012–2013، ص 21.

[2] – عثمان لخلف، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها**، حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، 2003–2004، ص 35.

[3] - يوسف قريشي، **سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية**، (غير منشورة)، جامعة الجزائر ،الجزائر، جانفي 2005، ص30.

يتعدى مجال الصيانة والإصلاح لبعض الآلات والتجهيزات كوسائل النقل وآلات الشحن و الآلات الفلاحية والتجهيزات الكهربائية وتجميع بعض الآلات الكهرومنزلية.[1]

7- تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب أسلوب تنظيم العمل:

في هذا التصنيف يمكن أن نميز بين نوعين من المؤسسات:

- مؤسسة غير مصنعة.
- مؤسسة مصنعة.

جدول رقم (01-11) تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس تنظيم العمل

الإنتاج العائلي	النظام الحرفي		النظام الصناعي للورشة المنزل			نظام التصنيع	
إنتاج مخصص للاستهلاك الذاتي	عمل في المنزل	ورشات حرفية	عمل صناعي في المنزل	ورشة شبه مستقلة	مصنع صغير	مصنع متوسط	مصنع كبير
1	2	3	4	5	6	7	8

Source: taly et r.mose la petit industrie moderne et le developpment .T1-P23.

- **مؤسسة غير مصنعة:**

وهي ممثلة في الفئات 1.2.3 أي الإنتاج العائلي والنظام الحرفي، ويعد الإنتاج العائلي أقدم شكل من حيث التنظيم ، أما النظام الحرفي فهو يقوم به شخص أو عدة أشخاص ويكون في الغالب يدوي بإنتاج سلع حسب طلبات الزبائن .

- **مؤسسة مصنعة:**

وهي ممثلة في الفئات من 4 إلى 8 فهذا النوع من المؤسسات يقوم بالجمع بين المصانع الصغيرة والمصانع الكبيرة ويتميز هذا النوع من المؤسسات باستخدام أساليب التسيير الحديثة وتعقيد العملية الإنتاجية وكذلك من حيث نوع السلع المنتجة واتساع الأسواق.

[1] – رياض ريمي، عقبة ريمي، **تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها في الجزائر**، الملتقى الوطني حول : واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، الجزائر، 5-6 ماي 2003، ص، ص 06-07 .

8- المقاولة من الباطن:

يمكن للمقاول الأصلي أن يتعهد بالعمل للمقاول من الباطن ما لم يوجد شرط صريح أو ضمني يمنعه من ذلك كما إذا كانت طبيعة المقاولة تستند إلى كفاية المقاول.[1]

نلاحظ مما سبق أن المقاولة من الباطن هي أن يلجئ شخص معين "المقاول" إلى شخص آخر "المقاول من الباطن" بإنجاز كل المشروع أو جزء منه ما لم ينص عقد المقاولة على خلاف ذلك ونجده يكون على شكلين :[2]

- تعاون مباشر.
- تعاون غير مباشر.

المطلب الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتقاسم المؤسسات المتوسطة والصغيرة الحجم مجموعة من الخصائص المميزة لها يومكن إجمال أهم الخصائص بالاتي:

أولا : الحجم والمسير

- **الحجم:** يمثل خاصية مهمة للأعمال المتوسطة و الصغيرة فقد ترى الإدارة و المالكين ضرورة بقاء المنظمة متوسطة أو صغيرة و لا تتطلع أن تأخذ حجما آخر و يكون مرد هذا التطلع الحصول على ميزات تفرد خاصة ترافق أساليب و مناهج عمل هذا المستوى من الحجم ، ولا ترغب المنظمة الانتقال إلى الحجم الأكبر رغم توفر الفرص المواتية لها .[3]
- **المسير:** المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تسير عادة من طرف المسير و الذي هو مالكها (صاحب المؤسسة المسير) قادر على أن يكون في اتصال مباشر مع العناصر العملية في المؤسسة ، و نتيجة لذلك فهو يتخذ كل القرارات و يقوم بالمراقبة على مستوى الأقسام التي تتكون منها المؤسسة و هذا ما يسمح له بكسب ميزة اتخاذ القرارات بسرعة و في الوقت المناسب. صاحب المؤسسة له احتياج كبير في إنهاء أعماله ، كما يكون حريصا على النجاح و يكون

[1] – أنور طلبة، **العقود الصغيرة، الشركة و المقاولة والتزام المرافق العامة**، المكتب الجامعي الحديث،الإسكندرية، ط1، 2004، ص 294.

[2] – عثمان لخلف، **دور ومكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية**، رسالة ماجستير معهد العلوم الاقتصادية الخروبة، 1994-1995، ص37.

[3] – طاهر محسن منصور الغالبي، **إدارة وإستراتيجية منظمات الأعمال المتوسطة والصغيرة**، الأردن، ط1، 2009، ص 26.

محفز على ذلك هنا يكون له خاصية الابتكار،و يتخذ دائما الأولوية في ذلك كماله الثقة في النفس هذا ما يجعل المؤسسة امتداد لشخصيته . [1]

ثانيا : المرونة وسرعة الاستجابة

هكذا يفترض أن يكون الأمر حيث البساطة و رشاقة الهيكل التنظيمي و ترابط مفردات العمل و عدم وجود آليات بيروقراطية رسمية جامدة تجعل عملية التغيير نحو الأحسن و الأفضل تجري بطريقة أفضل وأسرع، كذلك تمكن هذه الخصائص في الأعمال المتوسطة و الصغيرة من التكيف السريع و المرن للأحداث و والمفاجئات في بيئة التنافس . [2]

ثالثا: المعاملات التبادلية الداخلية

هذه الخاصية يمكن ملاحظتها بين أفراد المؤسسة و هي متعلقة بكثافة التبادل و كذلك بدرجة الموافقة التي تكون بين أفرادها. حسب ما جاء في هرم ماسلو للاحتياجات فإن فاعلية وفعالية المؤسسة تكون نتيجة لمدى تحفيز الأفراد التي تجعلهم يشعرون بالانتماء داخل المؤسسة .

رابعا: التخصيص والابتكار

- **التخصيص**: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ترتكز في عملها على جزء مميز من السوق، وذلك بمنتوجات مختلفة و هذا التنوع مبني على الميزة التنافسية الخاصة بها، عكس التركيز على تخفيض الأسعار تجزئة السوق و كذلك عدم إمكانية المؤسسة الصغيرة و المتوسطة التواجد في كل السوق تعتبر من أسباب التنويع و كنتيجة لهذا التخصص فإن هذه المؤسسات تقدم منتوجات تتميز بنوعية و جودة عالية .[3]
- **الابتكار**: المؤسسة الصغيرة و المتوسطة تتميز بروح المؤسسة التي تستجيب للتغيرات التقنية و كذلك الاختراع أي أنها تستفيد من هذه الحالات. الابتكار له عدة إمكانيات منها ، منتجات جديدة ، أسواق جديدة الابتكار في إجراءات الإنتاج، الابتكار في الأشكال التنظيمية.....الخ. [4]

بالإضافة إلى الخصائص التي تطرقنا إليها سابقا نضيف الخصائص التالية:

---

[1] - الهواري سعيد، **محددات نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة تطبيقية ونظرية**، مذكرة ماجستير في التسيير جامعة بومرداس ،2007، ص 24 .

[2] – طاهر محسن منصور الغالبي، مرجع سابق، ص 27.

1- René gelinas , yves bigras , les caractéristiques et les spécificité de PME , favorable ou défavorable a l'intégration logistique .pM18.

[4]- الهواري سعيد، مرجع سابق ، ص 24.

- ضعف تخصيص العمال إلى درجة أن الإدارة تقوم بعدة مهام إدارية، وفي غالب الأحيان، تقوم بمهام عملية، ومن جهة أخرى العمال عادة ما يكونون متعددي الخدمات.
- مسار القرار عادة حسب المراحل التالية: الحدس ⟵ القرار ⟵ التنفيذ وهذا يوضح الإستراتيجية قبل كل شيء تكون عن طريق الحدس و تكون مرنة .
- نظام المعلومات داخلي غير معقد، يعني أنه يسمح بنشر المعلومات بسرعة، سواء كانت معلومات صاعدة أو زلة بين الإدارة و العامل.
- نظام المعلومات الخارجي بسيط : بسبب قرب السوق من المؤسسة سواء جغرافيا أو بسيكولوجيا، بالإضافة إلى ذلك عادة ما تكون المؤسسة الصغيرة و المتوسطة ليست بحاجة إلى دراسة سوق معقد .

المطلب الثالث: العناصر المكونة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتمثل العناصر المكونة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يلي :[1]

أولا : الموارد المادية

- **مجموعة عناصر ثابتة:** والتي يجب على المؤسسة امتلاكها كالأرض والمعمل، المحل والمكاتب (valeurs immobilisées)
- **مجموعة عناصر متحولة:** (éléments fongibles) والتي تتحول الواحدة بالأخرى وذلك من خلال (cycle d'exploitation) الدائرة الاستثمارية مثلا: الموارد الأولية، رأس المال .....الخ.

ثانيا: الموارد الغير مادية

من أهم العناصر المكونة للشركة في العالم الحديث هي العناصر الغير مادية، إذ أن العمليات التجارية الرئيسية تتعلق بهذه العناصر من هذه الموارد وتتمثل في: (الملكية، الفردية، الشعار...الخ).

ثالثا : الموارد البشرية

من الناحية القانونية تشمل الموارد البشرية كل من :

1- المدراء والمالكين : هو مسؤول عن أداء مجموعة من المرؤوسين بغرض تحقيق أهداف المنظمة وعليه تحقيق ثلاثة مهام رئيسية وهي : العمل مع الآخرين ، القيام بالوظائف الإدارية ، الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وذلك لانجاز أهداف المنظمة بكفاءة وفعالية ، ويتم تصنيف المدراء بناءا على خمسة تصنيفات يتم على أساسها تحديد أنواع المدراء :

[1] – العميد الركن الدكتور نبيل جواد، **إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية**، ط1، ص 43-45.

- حسب المستوى الإداري (المدير و الإدارة العليا والوسطى).
- حسب مجالات الإدارة (مدير تسويق، إنتاج، مالية).
- حسب نطاق الإشراف (مدير وظيفي، مدير عام).
- حسب المسمى الوظيفي (مدير,مدير إداري, رئيس إداري).

وتشمل وظيفة القائد أو المدير في أي مشروع أو مؤسسة توجيه وتحفيز أعضاء الفريق أو الموظفين ومساعدتهم للوصول إلى أهداف مرتبطة بالأعمال.

ويمكن تقسيم الأساليب التي يعتمدها القائد إلى أربعة (4) وهي : القيادة التي تهتم بالانجاز ، القيادة الموجهة ، القيادة بالمشاركة ، القيادة المساندة.

- **عملية القيادة:** تشمل (5) مهام أساسية للمديرين وهي:
- **التخطيط**: يشمل تحديد أهداف المنظمة وتقرير أفضل السبل لانجازها.
- **التنظيم**: يشمل تنظيم الأفراد والموارد المتاحة لتنفيذ الخطة.
- **صناعة القرار**: ويشمل تحديد مشاكل العمل ووضع البدائل التصحيحية واختيار البديل الأمثل.
- **القيادة و التوجيه**: فالقيادة الفعالة تجعل أفراد المؤسسة يعملون معا بتناسق وانسجام لبلوغ الهدف.
- **الرقابة**: تشمل مراقبة جميع العمليات داخل المؤسسة.

2- العمال: يقومون بتنفيذ الأوامر في المؤسسة وذلك بغية الوصول إلى أهداف الشركة، يقوم القائد الذي يمثل أعلى الهرم الوظيفي بتوصيل المعلومات إلى الأسفل لكل المستويات في الفريق وتبقى المشكلة في ذلك النمط من الإدارة من القمة إلى القاع حيث إننا لا نتمكن غالبا من التأكد الدائم والمستمر من وصول الرسالة أو كيف تم استقبالها نظرا لقلة التغذية المرتدة من المستويات السفلى من الهرم الوظيفي، في حين يتحمل العاملون مسؤولية إنتاجهم ويتم دعم المستويات الثلاثة من خلال خبراء مثل : خبراء تكنولوجيا المعلومات.

لعل أفضل طريقة للوصول إلى قرار هي مناقشة المشكلة مع الزبناء وتحليل البدائل المتاحة وعلينا تشجيع من نقوم باستشارتهم على إبداء الرأي . و إذا ما تطلب الأمر يمكن إشراك الآخرين في تقديم الأفكار وتجميع البيانات اللازمة وبعد البحث في كافة الخيارات حينئذ نكون في وضع جيد لاختبار منهج و أسلوب للتنفيذ.[1]

[1] – العميد الركن الدكتور نبيل جواد، مرجع سابق، ص 45.

المبحث الثالث : أهمية ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشاكل التي تواجهها وتحدياتها المستقبلية

لم تشهد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اتفاقا حول معايير تعريفها وتصنيفها، إلا أن هناك اتفاق على أهميتها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء ، حيث تساهم هذه المؤسسات وبشكل فعال في توفير مناصب العمل وتكوين الفائض الصناعي ، والمساهمة المعتبرة في القيمة المضافة والناتج المحلي الإجمالي، كما تعتبر أيضا وسيلة لدعم وتنمية الصادرات ، ولها مساهمة فعالة في تحقيق التوازن والاستقرار الاجتماعي ، ومع ذلك تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العديد من المشاكل والتحديات المستقبلية التي تعترض نشأتها ونموها وتحد من دورها الفعال في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وفيما يلي سوف نستعرض أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي ، وكذا أهم المشاكل التي تواجهها ، وتحدياتها المستقبلية .

المطلب الأول: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أولا : الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة [1]

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور بالغ الأهمية في الاقتصاديات النامية والمتقدمة، فهي تعد من أهم مكونات النشاط الاقتصادي في كل دول العالم، ولا يمكن الاستغناء عنها في أي مرحلة من مراحل التنمية الاقتصادية، وعموما يمكن القول أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تؤدي في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، أدوار تنموية على درجة كبيرة من الأهمية، يمكن عرضها على النحو التالي :

1- توفير مناصب الشغل : تساهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في توفير فرص عمل كثيرة للعاملين عن العمل في الوقت الذي تعاني معظم دول العالم من مشكلة البطالة ، فهي تساهم في استقطاب عدد كبير من اليد العاملة و تركز على العنصر البشر ي في العملية الإنتاجية ، كما أنها تقبل توظيف الأشخاص الذي لم يتلقوا التكوين و التدريب الذي يؤهلهم للعمل في المؤسسات الكبيرة.

2- تكوين الإطارات المحلية: تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية في تكوين الأفراد وتدريبهم على المهارات الإدارية والإنتاجية والتسويقية والمالية لإدارة أعمال هذه المؤسسات في ظل قلة وضعف إمكانيات معاهدة الإدارة ومراكز التدريب وأيضا تعمل هذه المؤسسات على تدريب العاملين وتأهيلهم لوظائف أحسن مستقبلا حيث أنها تسمح للعمال بالقيام بمهام متعددة وفي فترات زمنية قصيرة حتى تكبر وتتنوع المهام والمسؤوليات التي يقومون بها وبذلك تتسع

[1] – رابح خوني، رقية حساني، مرجع سابق، ص 46.

مداركهم ومعارفهم وتزداد خبراتهم حتى يكونوا في موقع اتخاذ القرارات الهامة و هذا ما يظهر ويعزز طاقاتهم وقدراتهم الفعالة .

3- توزيع الصناعات وتنويع الهيكل الصناعي : تلعب المؤسسات ص و م دورا أساسيا في توزيع الصناعات الجديدة على المدى الصغير و الأرياف و التجمعات السكانية النائية ، و هذا يعطيها فرصة أكبر لاستخدام الموارد المحلية و تنميتها و تلبية حاجيات الأسواق المحدودة المتواجدة في هذه الأماكن و أيضا توظيف اليد العاملة في هذه المناطق وتلعب أيضا المؤسسات ص و م دوار أساسيا في مجال تنويع الهيكل الصناعي حيث تعمل المؤسسات ص و م الإنتاج لتلبية حاجيات السوق في مجال تنويع الهيكل الصناعي حيث تعمل المؤسسات ص و م الإنتاج لتلبية حاجيات السوق.[1]

4- تقديم منتجات وخدمات جديدة: إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مصدر للأفكار الجديدة والابتكارات الحديثة حيث تقوم بإدماج السلع والخدمات المبتكرة، وهذا راجع إلى معرفتها لاحتياجات عملائها بدقة ومحاولة تقديم الجديد ومواكبة التجديد

5- توفير احتياجات المشروعات الكبيرة : تقوم المؤسسات ص و م بتغذية المشروعات الكبيرة لأفكار الجديدة حيث تعمل في كثير من الأحيان كرافد للمؤسسات الكبيرة بالخدمات المساندة و التي ليس لهذه المؤسسات من جدوى أن تنتجها مثال" : مصانع السيارات و الطائرات في اليابان والولايات المتحدة الأمريكية تعتمد على سلسلة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة المتواجدة حولها لإمدادها بكثير من قطع الغيار اللازمة" .

6- استخدام التكنولوجيا الملائمة: إن المؤسسات ص و م تستخدم فنو ن إنتاج بسيطة و نمط تقني ملائم لظروف البلدان النامية حيث أن التقنيات المستخدمة في هذه المؤسسات كثيفة العمالة و غير مكلفة و غير مكلفة للعملة الصعبة مقارنة مع التقنيات المتطورة كثيفة أرس المال.

7- المحافظة على استمرارية المنافسة: من خلال التطورات السريعة تصبح المنافسة أداة التعبير من خلال الابتكار و التحسين ، و تظهر المنافسة الحديثة في عدة أشكال منها : السعر، شروط الائتمان ، الخدمة ، تحسين الجودة في الإنتاج و الصراع بين الصناعات في التبديل و التغيير و التجديد.

[1] – رابح خوني، رقية حساني، مرجع سابق، ص 12.

8- تحقيق التطور الاقتصادي: إن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة غالبا ما تعبر هي الأصل في التطور الاقتصادي وهي النواة التي تنمي الاقتصاد القومي فيما بعد المؤسسات الكبيرة سواء بتطورها أو بالأفكار التي تقدمها ، إذن فالمؤسسات اليوم صغيرة و متوسطة هي مؤسسات الغد الكبرى.

ثانيا: الأهمية الاجتماعية:

يرتبط الجانب الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بجانب اجتماعي مهم، يظهر في نشر الوعي الصناعي والتحرر من أساليب الإنتاج التقليدية، والتي لازمت المجتمعات الريفية لفترات طويلة، فهذه المؤسسات بطبيعتها تنتشر في أرجاء البلاد، وبالتالي لها دور كبير في التأثير على سلوك الأفراد وتفكيرهم وعاداتهم، كما أنها تساهم في الاستفادة من وقت الفراغ الضائع والذي يترتب عليه تفشي الظواهر السيئة في المجتمع، وانتشار أنماط السلوك الاجتماعي غير السوي، ويمكن توضيح الأهمية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النقاط التالية :

1- التخفيف من المشكلات الاجتماعية وخفض معدلات الفقر: ويتم ذلك من خلال ما توفره المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مناصب شغل، سواء للمالك المسير لها أو لغيره وبذلك تساهم في حل مشكلة البطالة، وما تنتجه من سلع وخدمات موجهة إلى الفئات الاجتماعية الأكثر حرمانا وفقرا، تساهم في إيجاد علاقات للتعامل ، مما يزيد الإحساس بأهمية التآزر والتآخي بصرف النظر عن الدين والجنس واللون .[1]

2- المساهمة في التوزيع العادل للدخل: وهي مرتبطة بنمط توزيع الدخل وقربه من العدالة، في ظل وجود أعداد كبيرة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المتقاربة في الحجم والتي تعمل في ظل ظروف تنافسية ويعمل بها أعداد كبيرة من العمل، وذلك بالمقارنة بنمط التوزيع الذي يسود في ظل أعداد محدودة من المؤسسات الكبيرة التي تعمل في ظروف غير تنافسية، والتي يترتب عنها توزيع غير عادل للدخل .[2]

3- تكوين نسق قيمي متكامل في أداء الأعمال: تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق قيم اجتماعية لدى الأفراد، وأهمها الانتماء في أداء العمل إلى نسق أسري متكامل وذلك في الصناعات التي يتوارثها الأجيال، حيث يبدأ الفرد في اكتساب القيم التي تلقى إليه منذ الطفولة وحتى ممارسته للصناعة التي تمارس في داخل إطار الأسرة الواحدة، الأمر الذي يترتب عليه تكوين فئة من العمالة المنتجة والتي تعمل في النسق الواحد .[3]

---

[1] – سمير علام، **إدارة المشروعات الصناعية الصغيرة**، مطبعة جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، القاهرة، ط1، 1993، ص 12.

[2] – عبد الرحمان يسري أحمد، **تنمية الصناعات الصغيرة ومشكلات تمويلها**، الدار الجامعة الإسكندرية، ط1، 1996، ص27.

[3] – فتحي السيد عبده أبو أحمد، **الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ط1، 2005، ص77.

4- تحقيق الاستقرار الاجتماعي: تمنح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفرصة لإفراد الفئات التي تعيش على هامش المجتمع لأن تصبح قوة فاعلة فيه، عبر إقامة وتأسيس هذه المؤسسات، فهذه الفئات لا تملك القدرات المالية أو الأكاديمية أو العلاقات العامة التي تمكنها من الحصول على وظيفة أو إقامة مشروعات كبيرة، وذلك يعني بقائها على هامش العملية الإنتاجية في المجتمع، حيث تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تسهيل دخول هذه الفئات إلى العملية الإنتاجية، مما يؤدي إلى إزالة التوتر الذي يغلف عادة شكل العلاقة بين هذه الفئات وباقي شرائح المجتمع، وذلك كله يساهم في تحقيق الاستقرار الاجتماعي.[1]

5- رفع مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي: إن تدعيم دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يتم ممارستها في القرى والأقاليم الريفية، يساعد على رفع نسبة مساهمة المرأة في الأنشطة المختلفة التي تتطلب عمالة نسائية مثل المشغولات التقليدية، ويساعد هذا على استغلال طاقتهن والاستفادة من أوقات فراغهن، ورفع مستوى معيشتهن، ومن ثم تحقيق الاستغلال الأمثل للقوى العاملة من النساء، ويدعم من مشاركتهن في النشاط الاقتصادي ويحد من بطالتهن .[2]

6- أساس للتنوع الثقافي في الاقتصاد: تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز التنوع الثقافي والحفاظ عليه، مما يساهم في توسيع الاقتصاد، وحتى نفهم أهمية ذلك نأخذ مثال الأقلية العربية في استراليا والولايات المتحدة الأمريكية، حيث أنه غالبا ما يؤدي تكون هذه الأقلية ،إلى إقامة أفراد منها مشاريع صغيرة تخدم الحاجات الخاصة للأقلية، مما يوفر لأبناء الأقلية مجالا لممارسة نشاط اقتصادي لا يستطيع منافستهم عليه أبناء الأكثرية أو أبناء الأقليات الأخرى، ولكن مع مرور الوقت يبدأ المجتمع الأوسع بشراء هذه السلع أو الخدمات، وقد يبدأ بتطويرها ليكون لها جمهور أوسع، الأمر الذي يساهم في تعزيز التنوع الثقافي للمجتمع الأوسع واغناء اقتصاده .[3]

7- تدعيم دور المشاركة الوطنية في تنمية الاقتصاد القومي: تعد هذه الصناعات إحدى وسائل تدعيم المشاركة الوطنية في تنمية الاقتصاد القومي لأنها تعتمد على رؤوس الأموال الوطنية ومدخرات صغار المدخرين للاستثمار فيها، ومن ثم فإنها تعد من الوسائل التي ترفع من مستوى مشاركة أفراد المجتمع في التنمية وتساهم في إعداد طبقة من الوطنيين الصناعيين وتكوين مجتمع صناعي من الحرفيين. [4]

---

[1] – سمير علام، مرجع سابق، ص 13.

[2] – فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد، مرجع سابق، ص 77.

[3] – عبد الرحمن يسري أحمد، مرجع سابق، ص 29.

[4] – برجي شهرزاد، **إشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة " دراسة حالة ولاية مستغانم"**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة تلمسان،2011، ص 40.

المطلب الثاني: المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدة مشاكل وصعوبات يتمثل أهمها في ما يلي:

أولا: مشاكل الائتمان والتمويل:

تتمثل أهم المشكلات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية في الائتمان والتمويل، فلا تحظى بنفس فرص الحصول على الموارد المالية اللازمة من القطاع المالي كما هو الشأن في المؤسسات الكبيرة، فغالبا ما تحجم مؤسسات التمويل " لاسيما البنوك التجارية " عن تزويد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باحتياجاتها من التمويل، ويرجع ذلك لزيادة درجة المخاطرة في عمليات إقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسبب غياب الضمانات المناسبة.

إن عدم وجود الضمانات الكافية يعتبر من السلبيات التي أثرت في إيجاد التمويل المصرفي اللازم لهذا القطاع، وبالتالي تقلص فرص الحصول على الموارد المالية بالنسبة لهذه المؤسسات خاصة في البلدان النامية.

كما تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من عدم توفر النقد الأجنبي، وفي الغالب فإن الحصول عليه يمثل مشكلة كبرى ومعقدة للغاية، كون أن سياسات النقد الأجنبي في معظم الدول النامية غالبا ما تجنح إلى تشجيع المؤسسات الصناعية المكثفة لرأس المال بدرجة أكبر من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وهو ما يؤدي بصغار المستثمرين اللجوء إلى السوق الموازي لاقتناء ما تحتاج إليه من النقد الأجنبي لتمويل مستورداتها من الآلات والمعدات والخامات وقطع الغيار.....[1]

ثانيا: مشاكل إدارية:

تصطدم كافة الجهود المتعلقة بالحركية الاستثمارية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة كبيرة من العوائق الإدارية والإجراءات البيروقراطية المعقدة، التي تتطلب عشرات التراخيص والموافقات والعديد من الوثائق والجهات التي يتطلب الاتصال بها وأصبح محيط المؤسسة غير مساعد فهناك" تباطؤ" في الإجراءات وتعقيد الشبكات ، نقص تكوين الموظفين، نقص الإعلام، الوثائق المطلوبة .[2]

ثالثا: مشاكل تسويقية:

[1] – عثمان لخلف، مرجع سابق، ص، 65.

[2] – صالح صالحي، **أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد 3، 2004، ص 39.

وهي متمثلة في عدم اهتمام أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدراسة السوق لتصريف المنتجات، وذلك لنقص الكفاءة والقدرات التسويقية جراء نقص الخبرات والمؤهلات لدى العاملين، وعدم وجود معرفة أو خبرة بالمفهوم الحقيقي للتسويق وحصر هذا المفهوم بأعمال البيع والتوزيع.[1]

رابعا: مشاكل نقص الخبرة والمعلومات:

رغم أهمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واقتحامه ميادين متعددة (تجارة، صناعة، نقل، سياحة، فلاحة...)، إلا أن نقص المعلومات والافتقار إلى الخبرة التنظيمية والتسييرية، يظهر واضحا بالنسبة للظروف المحيطة بنشاط الصناعات الصغيرة والمحيط العام الذين يعملون فيه، كما أن جهل أصحاب المؤسسات وحصر طموحهم في حدود شؤون حرفتهم أو صناعتهم يجعلهم يفاجئون بانخفاض أو ارتفاع الأسعار، كما يتعرضون لنقص الخدمات أو يسقطون تحت سيطرة البائعين واحتكارهم للأسواق، كذلك غياب المعلومات الدقيقة عن المهتمين بهذا القطاع، فهو ما يستوجب تشخيص دقيق للمؤسسات.

كما أن الاختلاف في تحديد المفاهيم المتعلقة بهذا النوع من المؤسسات، أدى إلى تضارب في تقديم الإحصائيات .[2]

خامسا: المشاكل الفنية:

وتتمثل فيما يلي : [3]

1- صعوبة الحصول على التكنولوجيا وصعوبة التطوير والتحدث التكنولوجي : تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مشاكل حقيقية في التحديث ومواكبة التطورات التكنولوجية بسبب نقص المعلومات عن هذه التطورات من جهة وغياب جهات متخصصة يمكن اللجوء إليها في تقديم الدعم والمشورة الفنية أو في تبني برامج مخصصة لهذا الغرض.

2- صعوبة الحصول على مدخلات الإنتاج المادية : سواء الأولوية أو الوسيطية أو الأجزاء والمكونات، مما يجعلها غير قادرة على تطعيم منتجاتها بذلك المدخلات التي ترفع من مستوى مواصفاتها النوعية، وتجعلها أكثر قبولا وقدرة على المنافسة .

---

[1] – رضا زهواني، **تحسين تخطيط الإنتاج في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، دراسة حالة مؤسسة رمال بلاستيك تقرت، مذكرة ماجستير،جامعة ورقلة، 2006-2007، ص 17 .

[2] – محمد الصالح زويتة، **أثر التغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مذكرة ماجستير، الجزائر، 2006-2007، ص 19.

[3] – أحمد غبولي، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2010-2011، ص 32.

3- صعوبة الحصول على المعدات الإنتاجية: تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبة في الحصول على المعدات الإنتاجية الحديثة بسبب ضعف التمويل والدعم اللازم لها.

المطلب الثالث : التحديات المستقبلية التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لا تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمعزل عن الظروف والتحديات الخارجية المحلية والدولية المحيطة بها، لذلك وجب على مسير المؤسسة أن يأخذ كل هذه العوامل بعين الاعتبار في إستراتيجيته في ترقية وتطوير هذه المؤسسات، ويمكن أن نحصر أهم التحديات التي يمكن أن تواجه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عصرنا هذا في النقاط التالية:

أولا : ثورة المعلومات: يعرف نظام المعلومات بأنه النظام الذي يجمع البيانات من المصادر المختلفة ويحولها إلى معلومات حسب احتياجات المستفيدين منها، لذلك تصمم نظم المعلومات من أجل تزويد الإدارة بالمعلومات الفورية التي تساعد على اتخاذ القرارات في الوقت المناسب.

بحيث أصبحت هذه التقنية من المتطلبات الأساسية في هذا العصر، وإن عدم محاولة المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة الاستفادة من مزاياها لا يرجع للبعد المادي بقدر ما يرجع للبعد الثقافي والمعرفي، لأن تكلفة الاستفادة من هذه التقنية تتجه إلى الانخفاض بشكل ملحوظ مع زيادة انتشارها، وهذا يعتبر تحديا للمؤسسات المعنية.[1]

ثانيا: التطور التكنولوجي: لقد أدى التطور التكنولوجي إلى تسهيل عمليات الانتقال بين الدول وسرعة أداء المعاملات الاقتصادية الدولية سواء التجارية أو المالية، كما أدى إلى تجاوز الحدود السياسية للدول، واتساع الأسواق بصورة جعلت المنتجات تأخذ الصفة العالمية، كما أدى إلى تشابه أنماط الاستهلاك في العالم بين شعوب مختلفة الثقافات، وهذه التطورات هي نتاج حقيقي بما يعرف بالثورة الصناعية.[2]

[1] – حكيم شبوطي، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية**، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص 13.

[2] – رضا زهواني ، مرجع سابق، ص 13.

ثالثا: التصدير: يلعب مصدروا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا حيويا في تحسين الميزان التجاري عن طريق عملية التصدير وفي حماية منافستهم وتحسين أرباحهم، ويتيح دخول السوق العالمية العديد من المزايا والفوائد لهذه المؤسسات والتي من أهمها: [1]

- تزايد النمو.
- تزايد الأرباح.
- تزايد عدد العملاء.
- المزايا الضريبية.
- فتح أسواق إضافية .
- تحسين المنافسة .
- اتساع المنتجات والخدمات.

حيث تحجم العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في الدول النامية عن الانخراط في الأنشطة التصديرية لاعتقادها الخاطئ بأن المؤسسات والشركات الكبرى هي القادرة على مزاولة هذه الأنشطة بنجاح، ويرجع هذا الاعتقاد إلى تعدد المعوقات التي تحد من قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التصدير، ويمكن ترتيب هذه التحديات حسب أهميتها على الشكل التالي :

- الروتين والبيروقراطية الإدارية.
- حواجز التجارة الخارجية .
- صعوبات النقل.
- عدم توفر الكفاءات البشرية .
- عدم توافر الحواجز المشجعة على التصدير.
- عدم توافر منتجات منافسة.

رابعا: عالمية الجودة: ترتب على زيادة التنافسية العالمية ظهور ما يعرف بمتطلبات الجودة، وهذا للارتقاء بمستوى المبادلات العالمية على نحو يضمن زيادة مستوى المنتجات، ولهذا أصبحت كل المؤسسات تسعى للحصول على مختلف شهادات

[1] – حكيم شبوطي، مرجع سابق، ص،ص 31-32.

الجودة الممنوحة من المنظمات العالمية للتوحيد القياسي، والتي تعتبر بمثابة جواز سفر دولي للمنتجات حتى تدخل الأسواق العالمية في ظل الحرية الاقتصادية وترك المجال لآليات العرض والطلب .[1]

خامسا : إجراءات الحد من التلوث: أصبح التلوث من أكبر التحديات التي تواجه المؤسسات إذ أصبح إلزاما عليها ترشيد استخدامها للموارد، ووضع استراتيجيات خاصة لحماية البيئة، من مخلفات عملياتها الإنتاجية، واستخدام الموارد غير الضارة، وإعادة استخدام المخلفات في الإنتاج .[2]

سادسا: رفع الكفاءة الإدارية والبشرية: إن هذا التحدي يستدعي تطوير الموارد البشرية داخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بما يتناسب مع عملية التحديث والتطوير وبما يتواكب ومتطلبات التكنولوجيا الحديثة.[3]

سابعا: الخصخصة: والتي تعني أن الإطار العام لمسيرة الاقتصاد العالمي في القرن الواحد والعشرين هو نظام شبه واحد قائم على عمل آليات السوق وفعاليات جهاز الثمن وتفاعل قوى العرض والطلب .

[1]- أحميدة مالكية، **محاولة تقييم أدوات التحليل الاستراتيجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة، 2008-2009، ص 11 .

[2] - أحميدة مالكية، مرجع سبق، ص 11.

[3]- أحمد غبولي، مرجع سبق، ص 33.

خلاصة الفصل الأول :

إن مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لم يصل إلى تعريف دقيق ومحدد على مستوى دول العالم، حيث يعتبر ذلك أمرا صعبا ومعقدا، نظرا لاختلاف مراحل النمو ودرجة التقدم التكنولوجي واختلاف المعايير المعتمدة في تعريفها وتباين الإمكانيات والظروف الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول.

فقد تعددت المعايير التي يعتمد عليها في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك تبعا لواقع وخلفية الجهة التي تعتمد هذه المعايير في عملية التعريف. وعلى الرغم من عدم وجود تعريف دولي عام متفق عليه، فإنه يوجد اتفاق على المعايير الأساسية التي يمكن على أساسها تعريف الأحجام المختلفة لهذه المؤسسات.

وهناك مجموعة من الخصائص والسمات التي تشترك فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتكسبها طبيعة خاصة، رغم تعدد مجالات النشاط وتنوع النظم الإنتاجية واختلاف الأطر التنظيمية لمكوناتها الفرعية ، هذه الخصائص التي تتسم بها قد تساعدها على النمو والانتشار من جهة، وقد تكون عائقا أمام تطورها من جهة أخرى. ويمكن إجمال هذه الخصائص في تلك المرتبطة بالإدارة والتنظيم وصغر الحجم من ناحية، وفي الخصائص المتعلقة بالتعامل في الأسواق.

إن ما يعزز من أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جملة من الأدوار التنموية الهامة التي تضطلع بها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، حيث تساهم هذه المؤسسات وبشكل فعا، في توفير فرص العمل على نحو يتجاوز بكثير مساهمة المؤسسات الكبيرة، كما تساهم بشكل معتبر في تكوين الإطارات المحلية، وكذا توزيع الصناعات وتنويع الهيكل الصناعي، وتوفير احتياجات المشروعات الكبيرة، ولها مساهمة فعالة في تحقيق التوازن والاستقرار الاجتماعي، ومع ذلك تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العديد من المشاكل والقيود التي تعترض نشأتها ونموها، وتهدد بقائها وتقلل من مساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، لعل من أهم تلك المشكلات صعوبة الحصول على التمويل وضعف القدرة التنافسية .

الفصل الثاني

آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد:

تحتل مسألة تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مكانة كبيرة في الأدبيات المهتمة بشأن هذا الصنف من المؤسسات، خاصة مع تزايد أهمية و دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في خطط التنمية الاقتصادية للدول المتقدمة و الدول النامية على حد السواء، إلا أن نمو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ارتفاع عدده يظل مرتبط بمدى تجاوزها لمشكلة التمويل التي تظل المحدد الأساسي لقراراتها المتعلقة بالاستثمار و حتى صحتها المالية وقدراتها التنافسية.

وبما أن قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر يعاني من هذا المشكل بحدة، كان لزاما التفكير في تدابير كفيلة بإيجاد نوع من التوافق بين الاحتياجات المتزايدة لتمويل هذا القطاع و الضمانات التي تشترطها البنوك ،إذن لابد من تحسين المحيط الاقتصادي كليا بتوفير أدوات تمويل حديثة و ملائمة لخصوصيات " المؤسسات الصغيرة والمتوسطة " الجزائرية تعزيزا لمحيطها المالي.

من خلال هذا الفصل نوضح مختلف مصادر التمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المتاحة والتي يمكن أن تعتمد عليها ، لذا قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث ، تطرقنا في المبحث الأول إلى عموميات حول التمويل ومصادره المتاحة ، المبحث الثاني صيغ التمويل التقليدية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، صيغ التمويل المستحدثة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الأول: عموميات حول التمويل ومصادره المتاحة

بما أن التمويل أكثر المشاكل التي تؤرق أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة فسنقوم في هذا المبحث بتوضيح مفهوم التمويل وكذا أهمية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهم العوامل المحدد لأنواع التمويل والأبعاد الإستراتيجية لقرارات التمويل .

المطلب الأول: مفهوم التمويل أهميته ومصادره

تعددت واختلفت وجهة نظر الباحثين في تقديم وتعريف التمويل لذا يمكن حصره في :[1]

- إن التمويل هو عميلة الإمداد بالأموال في أوقات الحاجة وهذا التعري يتكون من العناصر التالية :
  - تحديد دقيق لوقت الحاجة .
  - البحث عن مصادر الأموال .
  - المخاطر التي يتعرض لها أي نشاط يزاوله الإنسان.

أولا : تعريف التمويل : إن سياسة التمويل هي عبارة عن مجموعة الوسائل والأساليب التي تتبعها إدارة مؤسسات قصد حصولها على الأموال اللازمة لتغطية احتياجاتها المالية وفقا لطبيعة النشاط الاستثماري والمدة اللازمة لتنفيذه، كما يعتبر التمويل أداة لتغطية فعالة لإدارة وتسيير النشاط الاقتصادي ومنه يتم التركيز على أهمية البنوك والمؤسسات المالية في مختلف عمليات التمويل لسير النشاط الاقتصادي والبنوك تؤدي واجباتها في خدمة هذه العمليات وذلك لتحقيق أهدافها الموجودة من جهة أو مواكبة النشاط الاقتصادي من جهة أخرى . [2]

❖ **المعنى الحقيقي للتمويل** : ويقصد به توفير الموارد الحقيقية لأغراض المشاريع الاستثمارية ، والموارد المالية هي تلك السع والمواد والخدمات اللازمة لتكوين رؤوس أموال جديدة .

❖ **المعنى النقدي للتمويل** : نعني به إتاحة الموارد النقدية التي يتم بواسطتها توفير الموارد الحقيقية التي توجه تكوين رؤوس أمول جديدة .

المفهوم الحديث الواسع لرأس المال لا يتضمن تكوين رأسمال فقط بل يشمل رأسمال بشري أيضا وبالتالي الطاقات الاقتصادية لا تقتصر على الآلات والمعدات والتجهيزات، بل تشمل الأهمية البالغة للمواد الحقيقة المطلوبة لتكوين الطاقات الإنتاجية في صورها المختلفة و أهمية توفير الموارد التمويلية اللازمة .

---

[1] – بوريس سمية، خطوطي سعاد، **واقع تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مذكرة ماستر أكاديمي، 2016-2017 ، ص 19 .

[2] – بوريس سمية، خطوطي سعاد، نفس المرجع، ص 20 .

ثانيا: أهمية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

للتمويل أهمية كبيرة في جميع أنواع المؤسسات، وتتبع أهميته في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهمية هذه المؤسسات في حد ذاتها، فهي أساس عمليات الإنتاج وأصل النشاط الاقتصادي الذي بدأ بمؤسسات صغيرة ومتوسطة قبل ظهور المؤسسات الكبيرة الحجم ، وقدرتها العالية على تنمية الاقتصاد وتحديث الصناعة ومواجهة مشكلة البطالة وتفعيل مشاركة المرأة، وخلق روح التكامل والتنافس بين المؤسسات وتوسيع قاعدة الملكية للقطاع الخاص ، والمساهمة في استقرار أسعار الصرف .[1]

بالإضافة إلى أنه يساهم في تحقيق أهداف المؤسسة من أجل اقتناء أو استبدال المعدات، ويعتبر التمويل وسيلة سريعة تستخدمها المؤسسة للخروج من حالة العجز المالي، والمحافظة على سيولة المؤسسة وحمايتها من خر الإفلاس والتصفية.[2]

كما تظهر أهميته أيضا من خلال اعتباره من أهم الوسائل اللازمة فيدفع عجلة التنمية نحو الأمام، ويحقق الرفاهية الاجتماعية للأفراد ، إذا بواسطته يتم انتقال الفوائض من الوحدات الاقتصادية ذات الفائض المالي إلى وحدات التي تعاني من عجز مالي، كما أنه يعمل على تعبئة مدخرات الأفراد وتخصيص الأموال القابلة للاستثمار، وبالتالي تحقيق زيادة في أدوات الدفع التي تعتبر من الضروريات الاقتصادية .

وفيما يلي أبرز العناصر الدالة على أهمية التمويل :

- العمل على الحصول واكتساب الأموال اللازمة.
- توفير المبالغ النقدية اللازمة للوحدات الاقتصادية ذات العجز في أوقات الحاجة إليها .
- استثمار هذه الأموال في أصول أو موجودات منتجة اقتصاديا.
- تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي للبلاد وهذا ما يساهم في تحقيق التنمية الشاملة.

ثالثا:مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

[1] – أشرف محمد الدوابة، **إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية**، مجلة البحوث الإدارية، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، العدد 4، القاهرة، أكتوبر 2006، ص 07 .

[2] – خوني رابح، حساني رقية، مرجع سابق، ص 96.

يمكن تصنيف مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجموعتين، المصادر الداخلية والمتمثلة في التمويل الذاتي، والمصادر الخارجية والمتمثلة في مصادر الاقتراض المختلفة.

1- المصادر الداخلية للتمويل:

تتمثل مصادر التمويل الداخلي في العناصر التالية:

1-1المدخرات الشخصية[1]: يلجأ أصحاب المؤسسات إلى الاعتماد على مدخراتهم الشخصية في تمويل احتياجاتهم المالية وبالأخص في مرحلة الانطلاق وكثيرا ما يعتمدون على قدراتهم الخاصة من أموال المؤسسين أو على القروض العائلية أو الاقتراض من عند الأصدقاء بناء على علاقات خاصة تجمعهم.

- عدم تحصل التكاليف التشغيلية للائتمان.
- السهولة في الحصول على الائتمان التجاري من حيث الإجراءات العملية.

تلجأ إليه المؤسسة في حالة عدم كفاية رأس المال العام لمواجهة الاحتياجات الحالية والجارية ،وتحتفظ المؤسسة ببقية المشتريات خلال الفترة التي تفصل بين تاريخ الشراء وتاريخ التسديد ،لذلك فالائتمان التجاري يعتبر من أهم قروض الاستغلال التي تعتمد عليه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا للمزايا التي يوفرها لها وتوجزها فيما يلي:

- لا يترتب على المدين أية أعباء إضافية أي أنه لا تحتسب عليه فوائد مهما طالت مدة الائتمان.
- إجراءات الحصول عليه جد سهلة وليست معقدة كما هو الحال في الائتمان المصرفي لأن الائتمان التجاري مبني فقط على تبادل الثقة بين البائع والمشتري.
- يساعد المؤسسات التي لا تستطيع الحصول على ائتمان مصرفي أن تحصل على الائتمان التجاري من الشركات البائعة فتميل الشركات الكبيرة والقوية ماليا إلى أن تكون مصدرا للائتمان التجاري.

1-2- التمويل الذاتي: يعتبر التمويل الذاتي مصدر أساسي ومهم في المؤسسة وخاصة في مرحلة نموها، فهو يساهم في التقليل من لجوء المؤسسة إلى التمويل الخارجي.

[1] – بالبشير توفيق، دحو حنان، **إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015- 2016 ،ص،ص 58-59.

1-2-1- تعريف التمويل الذاتي: التمويل الذاتي هو وسيلة تمويلية جد هامة وهو أكثر استعمالا بحيث يسمح للمؤسسة بتمويل نشاطها الاستغلالي بنفسها دون اللجوء إلى أي عميل آخر .

يعتبر التمويل الداخلي المصدر الوحيد المتولد من العمليات الإنتاجية للمؤسسة، لهذا يمكن تعريفه على أنه عبارة عن مجموع مصادر التمويل الذاتية التي خلقتها المؤسسة بنفسها وأعيد توظيفها فيها بقصد زيادة طاقتها الإنتاجية، أو هو الفائض النقدي الناتج عن النشاط العادي للمؤسسة والذي يستخدم من أجل تمويل النشاط المستقبلي .[1]

1-2-2- أهمية التمويل الذاتي:

- يمكن المؤسسة من تغطية الاحتياجات المالية لتسديد الديون وتنفيذ الاستثمارات الرأسمالية وزيادة رأس مالها العامل.
- يعتبر من المصادر الأقل تكلفة، لكن من الصعب الاعتماد عليه بصفة كاملة لتمويل الاستثمارات فعادة ما تتجاوز حجم الاستثمارات هذا المورد.

1-2-3- مكونات التمويل الذاتي: [2]

- **الأرباح غير الموزعة** : الأرباح الصافية التي تحققها المؤسسة تقسم إلى قسمين ، قسم يوزع على المساهمين والعمال والقسم الآخر يبقى كاحتياجات توضع تحت تصرف المؤسسة يسمى بالأرباح غير الموزعة هذه الأخيرة تعتبر من إحدى الوسائل التمويلية الذاتية وتشمل جميع أنواع الاحتياطات.
- **أقساط الاهتلاكات** : يمكن تعريف أقساط الاهتلاكات بأنها عبارة عن توزيع ثمن شراء أصل طويل الأجل على عمره الإنتاجي المتوقع أي أن المؤسسة تقوم بشراء آلات ومعدات لا تستهلك في الحال بل تستهلك خلال فترة زمنية معينة، وذلك فإن ثمن هذه المعدات و الآلات توزع على عدد من السنوات المقدرة لحياتها الإنتاجية .
- **المؤونات**: وتكون المؤونات من أجل معرفة تدني الأموال غير الاهتلاكية (شهرة المحل) و تسمح بالتسجيل المحاسبي للمصاريف ذات الطابع التأكيدي يجب معرفة قيمتها، وتستعمل كذلك كاحتياجات لمواجهة الصعوبات المالية التي تتعرض لها المؤسسة ، وتخصيص المؤونات يساهم في تكوين أموال من أجل تغطية التكاليف أو النقص في عناصر التكاليف، واعتماد المؤسسات على التمويل الذاتي يعطي لها كامل الحرية في اختيار نوع الأنشطة التي ترغب في

[1] – حليمة الحاج علي، **إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة، دراسة حالة ولاية قسنطينة**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص الإدارة المالية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2009، ص 40 .

[2] – حليمة الحاج علي، مرجع سابق، ص 40.

تمويلها ، و لا يحملها أي تكلفة، يؤدي هذا النوع من التمويل إلى الاستفادة من تقليل العبء الضريبي عن طريق الاستفادة من التخفيض الضريبي بسبب إعادة استثمار الأموال، لكن مع ذلك يعتبر هذا الأسلوب غير كافي لذا تلجأ المؤسسات إلى التمويل الخارجي.[1]

2- المصادر الخارجية للتمويل

بما أن التمويل الذاتي غالبا لا يكفي لتغطية المتطلبات المالية للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة، وحتى تحافظ هذه الأخيرة على مستوى الاستثمارات عند الحدود المطلوبة وحتى تتجاوز أزمات السيولة الظرفية يحتم عليه اللجوء إلى المصادر الخارجية للحصول على الأموال اللازمة لذلك، وهذا التمويل يختلف اختلاف المصدر الذي تعتمد عليه المؤسسة الصغيرة والمتوسطة ونذكر منها :

الائتمان التجاري : هو أحد أنواع التمويل قصير الأجل تحصل عليه المؤسسة من الموردين ويتمثل في قيمة المشتريات الآجلة للسلع أو المواد الأولية، تلجأ إليه المؤسسة في حالة عدم كفاية رأس المال العامل لمواجهة الاحتياجات الجارية، حيث يتسنى لها الاستفادة من الأموال المحتفظة بها والمتمثلة في قيمة المشتريات وذلك خلال الفترة الفاصلة بين تاريخ الشراء وتاريخ تسديد قيمتها.[2]

التمويل البنكي : يمثل الشكل التقليدي والمعروف لتمويل المؤسسات، حيث تعتبر البنوك التجارية مصدرا أساسيا للأموال بالنسبة لأغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال عدة أنواع من القروض المصرفية المختلفة من حيث المدة والغرض وهكذا نجد التمويل البنكي القصير الأجل، المتوسط الأجل والطويل الأجل:

التمويل الإسلامي: يقوم التمويل الإسلامي على مبادئ الشريعة الإسلامية مثل:

- تحريم الربا (الفوائد)، تقاسم الربح والخسارة.

- تحريم تمويل مشاريع لا تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية كالخمور، التبغ، التسليح.....الخ.

- وبذلك فإن البنوك الإسلامية لها أدوات تمويل تسمى " صيغ التمويل الإسلامي " تتوافق مع هذه المبادئ وتختلف عن تلك التي تقدمها البنوك التقليدية.

---

[1] - نفس المرجع، ص 41.

[2] - حليمة الحاج علي، مرجع سابق، ص 42.

المطلب الثاني: العوامل المحددة لأنواع التمويل والأبعاد الإستراتيجية لقرارات التمويل

إن أحد العوامل المحدد للإستراتيجية المالية هي اختيار التمويل الملائم، فينبغي على المؤسسة المفاضلة بين المصادر المتاحة واختيار الأنسب منها ، مما يحقق التوازن بين العائد والمخاطرة ولن يأتي ذلك إلا بالمعرفة المسبقة لمجموع مصادر التمويل الممكنة وخصائص كل منها وكذا الأبعاد الإستراتيجية لقرارات التمويل .[1]

أولا : العوامل المحددة لأنواع التمويل في المؤسسة : [2]

1- الملائمة: والمقصود بها الملائمة بين أنواع الأموال المستخدمة ومجمل الأصول التي يتم تمويلها باستعمال تلك الأموال، فعلى سبيل المثال إن كان تمويل رأس المال العامل مثلا هو الهدف من قرار التمويل، ليس من الحكمة في هذه الحالة أن يتم تمويله بقرض طويل الأجل، بل يفترض تمويله بقرض قصير الأجل وهذا بهدف تخفيض التكلفة المرجحة للأموال إلى حدها الأدنى أمّا إذا كان الهدف من قرار التمويل هو التوسع أو شراء أصل رأس مالي، فيكون في هذه الحالة تمويله عن طريق الملاك أو بقرض طويل الأجل.

2- المرونة: ويقصد بها قدرة المؤسسة على تعديل مصادر التمويل تبعا للمتغيرات الرئيسية لحاجياتها للأموال، أي الملائمة بين الظروف المالية السائدة و بين مصادر الأموال، حيث أن هناك بعض المصادر للتمويل أكثر مرونة من غيرها، ويقصد بالمرونة كذلك تعدد مصادر التمويل المتاحة لإمكانية الاختيار بين أكبر عدد ممكن من البدائل لتحديد مصدر التمويل المناسب والتي تتيح للمؤسسة إمكانية إحداث أي تغيير تراه مناسب على مصدر التمويل في المستقبل.

3- التوقيت: إنّ هذا العامل يرتبط بالمرونة، وهو يعني أن المؤسسة تختار الوقت المناسب للحصول على الأموال بأقل تكلفة ممكنة سواء عن طريق الاقتراض أو عن طريق أموال الملكية، وتحقق المؤسسة وفرات كبيرة عن طريق التوقيت السليم لعمليات الاقتراض والتمويل.[3]

---

[1] – مودع وردة ، **آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة حالة وكالة ANGEM**، مذكرة ماستر، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر ، 2015-2016، ص 60.

[2] – نفس المرجع، ص 60.

[3] – عبد الحليم كراجة وآخرون، **الإدارة والتحليل المالي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط2، 2002، ص 104.

4- الدخل: وهو حجم العائد على الاستثمار المتوقع الحصول عليه من تلك الأموال المقترضة، فعندما تقوم المؤسسة بالاقتراض لتمويل عملية معينة فإنها تقارن بين معدل الفائدة الذي ستدفعه للممول ومعدل الفائدة المتوقع الذي ستحصل عليه، فإذا كان الفرق ايجابيا يتم الاعتماد على القرض كوسيلة للتمويل.

5- الخطر: إن قرارات اختيار مصادر التمويل المناسبة تحتاج إلى دراسة مقدار الخطر الذي يلحقه كل مصدر تمويلي.

والمقصود بالخطر التمويلي مدى تعرض الملاك لمخاطر الإفلاس نتيجة زيادة العبء المالي للمؤسسة وتعدد الجهات التي لها الحق والأولوية على حقوق الملاك، وهذه الأولويات تكون على النحو التالي:

- إن توزيع الأرباح يعطي الدائنون أموالهم أولا ثم الملاك الممتازون ثم العاديون.
- عند تصفية أصول الشركة يعطي الدائنون أموالهم أولا ثم الملاك الممتازون ثم العاديون.

وبالتالي يزداد الخطر على أموال الملاك كلما زادت ديون المؤسسة وكلما اعتمدت على القروض، فديون المؤسسة تسدد من أصولها، وكلما زادت هذه الديون كلما هددت بالقضاء على كل الأصول.

ومن ناحية أخرى لا يكون هناك الخطر إذا كانت المؤسسة تعتمد على أصولها في تمويل عملياتها، إذا تبقى أصول المؤسسة لملاكها في حالة تعطل أعمال المؤسسة أو حتى تصفية المؤسسة. [1]

ثانيا: الأبعاد الإستراتيجية لقرارات التمويل:

تقوم الإدارة المالية في مجال صياغة قرارات التمويلية على العناصر التالية : [2]

1- تخطيط الموارد المالية, أي تحديد الاحتياجات المالية طويلة الأجل وفي ضوء الأهداف المستقبلية.

2- التمويل وهيكل رأس المال الأمثل حيث أن فرصة الحصول على تمويل ممتلك ومقترض وتكلفة كل منهما إنما تؤثر في مقدرة المشروعات على الاستثمار وتبني إستراتيجية محددة.

3- التخصيص الفعال للموارد على الأنشطة والفعاليات المتعددة ويرى الإستراتيجيون بأنه يمكن الاعتماد على العديد من المؤشرات المالية لقياس كفاءة وفعالية القرار التمويلي ومنها:

- قدرة المنظمة أو المشروع على تخفيض تكلفة رأس المال المستثمر, وذلك باستخراج المعدل الموزون لهذه الكلفة.

[1] - عبد الحليم كراجة وآخرون، مرجع سابق، ص 61.

[2] - عبد المطلب عبد المجيد، **اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة**، الدار الجامعة الإسكندرية، مصر، ط1، 2009، ص، ص 165 - 166.

- مقارنة المعدل لتكلفة التمويل مع المعدل الموزون لتكلفة التمويل لأقوى المنافسين ضمن إطار نفس النشاط أو السوق.
- مقارنة كلفة التمويل (معدل العائد المطلوب) مع معدل العائد المتوقع أي معدل العائد على الاستثمار المتوقع (المستهدف).

4– مرونة هيكل التمويل وقدرة الإدارة على التغيير المستمر في نسبة مكوناته وحسب المتطلبات أو الحاجة إلى الموارد المالية, حيث يعكس ذلك القوة التفاوضية للمنشأة مع المقرضين والدائنين.

5– قدرة الإدارة على إقناع المساهمين على احتجاز الأموال لتمويل أنشطة استثمارية متاحة.

6– قدرة الإدارة على تغطية الفوائد على القروض, وتقاس من خلال قسمة صافي الربح قبل الفائدة والضريبة على مجموع الفوائد ومقارنة نتائج هذه النسبة مع المنافسين في السوق.

7– تحديد نسب المديونية إلى حقوق الملكية ومقارنتها بالمنافسين.

8– تحديد نسب حقوق الملكية إلى مجموع الموجودات التي يمتلكها المشروع ومقارنته بالمنافسين.

9– احتساب مجموع المديونية إلى مجموع الموجودات ومقارنته بالمنافسين ضمن إطار نفس القطاع الذي يعمل فيه. [1]

المطلب الثالث: طرق التمويل و أشكاله

أولا : أشكال التمويل: بما أن التمويل أساس ممارسات أي نشاط للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تعددت أنواعه حسب عدة تصنيفات هي: [2]

⇦ **من حيث الملكية:** وتنقسم إلى:

– التحويل من المالكين أنفسهم: وذلك من خلال عدم توزيع الأرباح، زيادة رأس المال، ويطلق عليه بأموال الملكية "Equity Financing ".

– التمويل من غير المالكين (المقرضين): وقد يكونون موردي المنشأة أو البنوك أو المؤسسات المالية... الخ ويطلق عليه بأموال الاقتراض " Debt Financing "

[1] – عبد المطلب عبد المجيد، مرجع سابق، ص 166.

[2] – بلبشير توفيق، دحو حنان، مرجع سابق، ص 57.

⇦ **من حيث الفترة الزمنية:** ينقسم إلى:

– **تمويل طويل الأجل** : القروض البنكية ، السندات وتكون مدتها أكثر من عشرة سنوات .

– **تمويل متوسط الأجل:** هو ذلك النوع من التمويل الذي يمتد ما بين فترة السنة والعشر سنوات مثل القروض المصرفية .... الخ .

– **تمويل قصير الأجل** : هو الذي تكون مدته أقل من سنة مثل : القروض البنكية ،التمويل التجاري ، أدوات الخزينة ...الخ .

⇦ **من حيث المصدر:** ينقسم إلى:

– **تمويل داخلي:** مصدر المؤسسة نفسها أو مالكيها مثل: بيع الأصول أو تأجيرها أو حجز الأرباح.

– **تمويل خارجي** : ويكون مصدره من خارج المؤسسة وبعيدا عن مالكيها كالاقتراض البنكي أو الائتمان التجاري، السندات ....الخ.[1]

⇦ **حسب القطاعات الاقتصادية** : تنقسم إلى عدة أنواع : [2]

– **التمويل العقاري** : تقدم قروض عقارية للأفراد والمشروعات وذلك بغية شراء أراضي أو مباني، وتكون مدة هذا النوع من القروض في العادة طويلة الأجل قد تصل في بعض الأحيان إلى 15 سنة، وعادة ما تكون هذه القروض مضمونة بالعقار الذي تم شراؤه أو بناؤه .

– **التمويل التجاري** : يكون على شكل قروض قصيرة الأجل أي لمدة أقل من سنة، ويكون استخدامها في مجال تمويل التجارة سواء كانت داخلية أو خارجية، فالكثير من تجار التجزئة وتجار الجملة وغيرهم من الوسطاء والتجار قد يقترضوا لزيادة مخزونهم أو لسداد التزاماتهم، وهي تمثل نسبة لا بأس بها من أنشطة البنك الافتراضية .

– **التمويل الصناعي:** تقدم قروض للحرفيين والصناعيين، وتكون هذه القروض في العادة متوسطة وطويلة الأجل وذلك وفقا للدورة الصناعية للجهة المقرضة، وهي تمثل نسبة ضئيلة من مجموع أصول البنوك التجارية.

---

[1] – نفس المرجع، ص 58.

[2] – عبد المعطي رضا أرشيد، **محفوظ أحمد أبو جودة، إدارة الائتمان**، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1 1999، ص 106.

– **التمويل الزراعي:** وهو ذا أهمية كبيرة في المجتمعات الزراعية التي تعتمد على الزراعة، حيث تقدم قروض زراعية للمزارعين، وتمنح الآجال أي لأقل من سنة حسب الموسم.

⇦ **حسب الغرض الذي يستخدم لأجله :**

– **تمويل الاستغلال** : يتمثل في قدر الموارد المالية التي يتم استعمالها في فترة معينة من أجل الحصول على عائد في نفس فترة الاستغلال ، وينصرف تمويل الاستغلال لتلك الأموال التي ترصد لمواجهة النفقات التي تتعلق أساسا بتشغيل الطاقة الإنتاجية للمشروع قصد الاستفادة منها، كنفقات شراء المواد الخام ودفع أجور العمال وما إلى ذلك من المدخلات اللازمة لإتمام العملية الإنتاجية والتي تشكل في مجموعها أوجه الإنفاق الجاري .[1]

– **تمويل الاستثمار:** هي تلك الأموال التي يكون الغرض من استخدامها الإنتاج، أي لغرض زيادة الإنتاج أو زيادة المبيعات كشراء مواد خام أو شراء آلات وذلك لتدعيم الطاقة الإنتاجية للمؤسسة.[2]

ثانيا : طرق التمويل: يتم تمويل المشروعات بطريقتين ، تتمثلان في :

⇦ **التمويل المباشر** : يعبر عن العلاقة المباشرة بين المقرضين والمقترضين دون تدخل أي وسيط مالي أو مؤسسة مالية، فالوحدات ذات الفائض في الموارد النقدية والادخارية يمكن تحويلها إلى الوحدات التي هي في عجز مالي لتلبية احتياجاتها، وهذا التمويل له عدة صور تختلف باختلاف المتعاملين من منشآت، أجانب ، حكومات .

⇦ **التمويل غير المباشر** : يتم هذا النوع من التمويل عن طريق الوسطاء الماليين حيث تحول الأموال من المقرضين إلى المقترضين من خلال الوسطاء الماليين، ويقوم الوسيط المالي باقتراض الأموال من الأشخاص الذين لديهم فائض في السيولة (المقرضين) وإقراضها إلى الأشخاص الذين لديهم نقص في السيولة (المقرضين). ولا تقتصر أهمية الوساطة المالية على كونها تعمل على إقراض الأموال لمدة طويلة بل تكمن أيضا في أنها تقوم بالتحويل البنكي أي تقبل تعبئة السندات عند طلب البنوك، ويمكن هذا النوع من التمويل من التوفيق بين إرادتين يعجز التمويل المباشر على التوفيق بينهما .[3]

وتقوم مؤسسات الوساطة المالية بعمليتين منفصلتين في عمليات تدفق الأموال بين وحدات العجز ووحدات الفائض، فهي تقوم بشراء أو قبول أدوات مالية مباشرة (أدوات أولية) من الوحدات ذات العجز مقابل منحها الأموال التي

[1] – رابح خوني، رقية حساني، مرجع سابق، ص 99.

[2] – عبد المعطي رضا أرشيد، محفوظ أحمد أبو جودة، مرجع سابق، ص 107.

[3] – فريدة بخراز يعدل، **تقنيات وسياسات التسيير المصرفي**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 2، الجزائر، 2003، ص 30.

تحتاجها، وفي نفس الوقت تقوم بإصدار أدوات مالية خاصة بها (أدوات غير مباشرة ثانوية) والتي تبيعها إلى الوحدات ذات الفائض بالمبالغ المتفق عليها، ولا يشترط تزامن العمليتين أو تساوي مبالغهما الكلية أو دفعاتهما الجزئية .

وفي الشكل الموالي يبين الطرق أو القنوات التي يتم من خلالها انتقال الأموال من أصحاب الفائض إلى أصحاب العجز المالي:

الشكل رقم (02-01): تدفق الموارد المالية من المقرضين إلى المقترضين

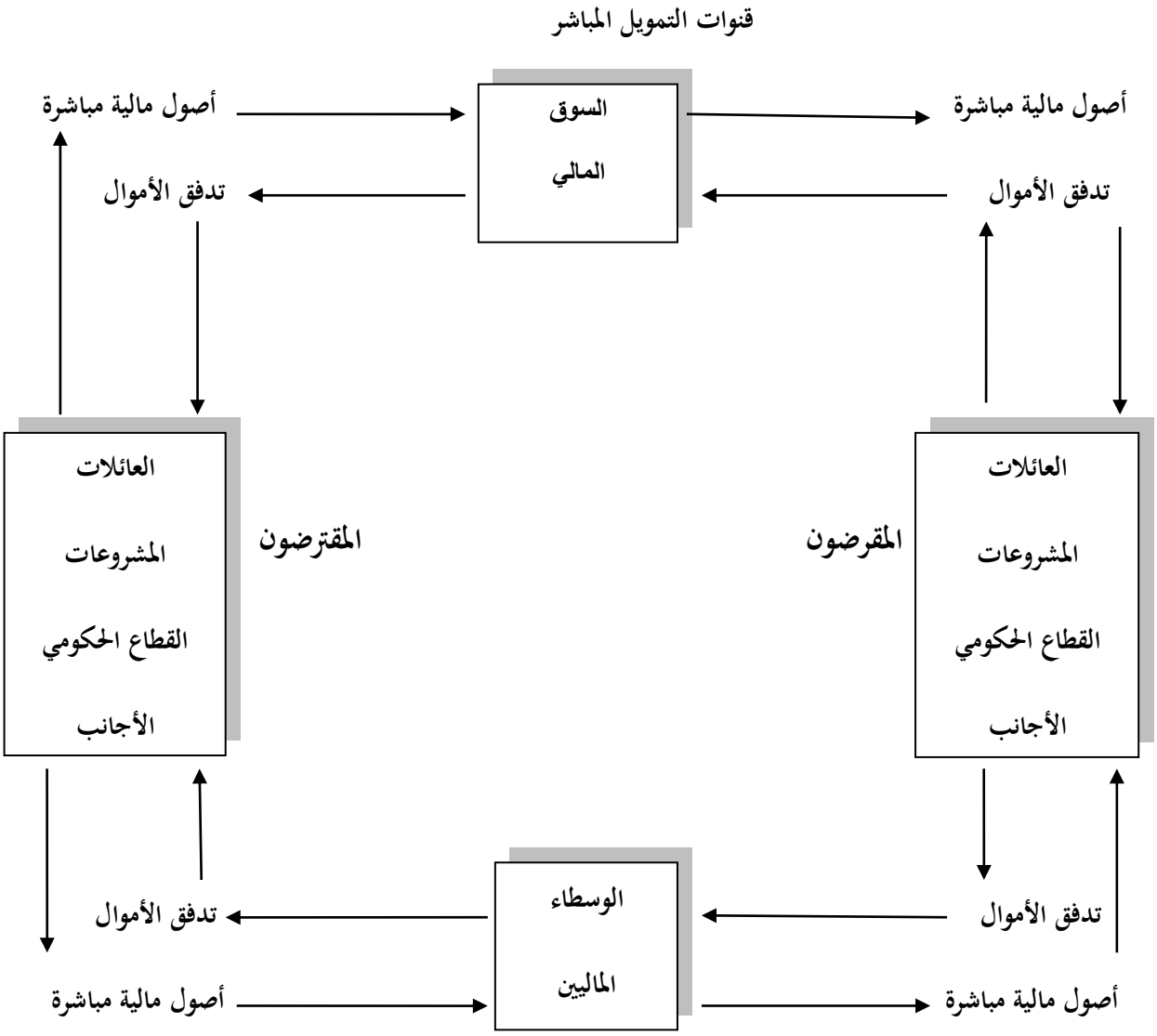

المصدر: من إعداد الطالب.

من خلال الشكل نجد أن مؤسسات قطاع الأعمال تكون في مقدمة وحدات العجز والتي تحتاج إلى موارد مالية ، حيث تقوم بإصدار أصول مالية إما أسهم أو سندات ، ثم يلي ذلك القطاع الحكومي والذي يقوم بإصدار أوراق مالية حكومية مثل أذونات الخزينة أو سندات حكومية ، في حين نجد القطاع العائلي في مقدمة وحدات الفائض والذي يعتبر من أكثر القطاعات ادخارا وتوفيرا، كما نجد في بعض الأحيان أن المشروعات والقطاع الحكومي وكذلك الأجانب لديهم فائض في الأموال وتقوم بإقراضها لوحدات العجز، ونلاحظ أيضا أن عملية تجميع الأموال من المقرضين إلى المقترضين تكون إما من خلال السوق المالي (تمويل مباشر) أو من خلال الوسطاء الماليين (التمويل غير المباشر) .

المبحث الثاني: الصيغ التقليدية لتمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تلجأ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند تأسيسها إلى التمويل طويل ومتوسط الأجل، ويمكن أن تعتمد في ذلك على عدة مصادر من أهمها التمويل الخاص، الاقتراض من الأصدقاء والأقارب، القروض البنكية طويلة الأجل، التمويل بالاستئجار...الخ. هذا عن تمويل المؤسسات عند تأسيسها، بعد هذه المرحلة تأتي مرحلة أخرى في حياة المؤسسة وهي مرحلة الازدهار والانطلاق حيث تبدأ المؤسسة في تحقيق معدلات النمو المرغوبة، ومن ثم زيادة المبيعات وكذلك الأرباح، ومع زيادة المبيعات تظهر الحاجة إلى زيادة التمويل من خلال تمويل دورة نشاط الاستغلال، وهذا النوع من القروض عادة ما تمنحه البنوك التجارية "أي القروض قصيرة الأجل"، كما يمكن للمؤسسات أن تعتمد على الأرباح المحتجزة والتي تدخل ضمن التمويل طويل الأجل وفيما يلي عرض لآليات التمويل التقليدية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الأول: التمويل طويل الأجل

من المعروف أن التمويل طويل الأجل يكون موجها لتمويل نشاطات الاستثمار التي تختلف جوهريا عن عمليات الاستغلال من حيث موضوعاتها ومدتها, لذلك فإن هذه العمليات تتطلب أشكالا وطرقا أخرى للتمويل تتلاءم وهذه المميز ت العامة, فكون نشاطات الاستثمار هي تلك العمليات التي تقوم بها المؤسسات لفترات طويلة بهدف الحصول إما على وسائل الإنتاج ومعداته وإما عقارات مثل الأراضي والمباني الصناعية والتجارية والإدارية, فهذا يعني أن الاستثمار إنفاق حالي ينتظر من ورائه عائد اكبر في المستقبل, ويتم هذا الإنفاق عادة مرة واحدة في بداية المدة, الأمر الذي يشكل عبئا ثقيلا على المؤسسات بصفة عامة وعلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة نتيجة للضعف أو النقص الكبير في مصادر التمويل والصعاب التي تواجهها في الحصول عليه, إن وجدت هذه المصادر خاصة وأن عائدات هذه الاستثمارات تكو ن متقطعة وتتدفق خلال سنوات عمر الاستثمار . وتوجد أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدة مصادر تحصل من خلالها على التمويل طويل الأجل وفيما يلي أهم هذه المصادر :[1]

1- الأموال الخاصة والاقتراض من العائلة والأقارب: تظهر الحاجة إلى هذه الأموال بشكل خاص عند التأسيس أو إنشاء المؤسسة, ونقصد بالأموال الخاصة رأس المال الذي يملكه صاحب المشروع, أو مجموعة من المساهمين, والتي تمثل الادخارات الفردية لهؤلاء المستثمرين, ولكن عادة ما تكون هذه الأموال غير كافية, لذا يلجأ صاحب المؤسسة إلى العائلة

[1] – مودع وردة، مرجع سابق، ص 62.

والأصدقاء للاقتراض ، وهنا يتوجب عدم الخلط بين العلاقات التجارية والعلاقات العائلية ، أذا كان يود الحصول على النتائج المرغوب فيها . [1]

فعادة ما تظهر مشاكل في المعاملات المالية بين أفراد العائلة الواحدة أو بين الأصدقاء, حين يلجأ واحد منهم إلى طلب مشاركة الآخرين معه في إنشاء مؤسسة ما, وكيف تتم هذه المشاركة, مثلا على أساس الأمانة, أو قروض مصحوبة بوعود مقطوعة لدفع عوائد عليها كلما تيسر الأمر, أو عند تحقيق أرباح أو دفع أرباح بصفة إلزامية بغض النظر عن نتائج الأعمال.

كما أنه قد يصاحب طلب القرض من العائلة أو الأصدقاء طلب المشاركة في إدارته أو ملكيته أو تشغيل بعض أفراد العائلة, أو أقارب الأصدقاء في المشروع ما قد يمثل عبئا حقيقيا على المشروع خاصة على المسير الذي يصبح في موقف ضعيف عندما يقدم على اتخاذ القرارات, ومثل هذا العبء يمكن أن يترجم في شكل تكلفة ضمنية للتمويل وقد تتسبب في حالة زيادتها إلى فشل المشروع .

2- القروض طويلة الأجل: هي القروض التي تزيد آجالها عن خمس سنوات وقد تصل إلى عشر سنوا ت أو عشرين سنة, تمنح لتمويل الأنشطة والعمليات ذات الطبيعة الرأسمالية, أو بناء المصانع, وإقامة مشاريع جديدة,تقد م مثل هذه القروض عادة من البنوك المتخصصة مثل البنوك العقارية التي تمنح قروضا قد تصل إلى عشرين عام,وذلك لتمويل عمليات البناء واستصلاح الأراضي وإقامة مشروعات الري والصرف, إلى جانب البنوك الصناعية والزراعية, فالأولى تقدم قروضا تتراوح مدتها بين 3 إلى 10 سنوات, بغرض إقامة المباني, المستودعات وشراء الآلات ومعدات الإنتاج... الخ ,أما الثانية فهي لا تختلف كثيرا عن سابقتها من البنوك المتخصصة فهي تمنح قروضا طويلة الأجل لتطوير القطاع الزراعي, وذلك مقابل ضمانات عينية كالرهن العقاري والرهن الحيازي, ونشير هنا انه كثيرا ما تراعي البنوك الصناعية أوضاع الصناعات الصغيرة من نواحي أسعار الفائدة والضمانات, كذلك كثيرا ما تقدم له المشورة والنصح وتقوم بإجراء دراسات الجدوى لها بدون مقابل أو بمقابل رمزي . ونتيجة لارتفاع المخاطرة في تقديم مثل هذه القروض, فإن البنوك بمختلف أنواعها تتشدد وتتخذ إجراءات وقائية,كأن تطلب من طالب القرض تعهد بعدم ممارسة أي نشاط آخر قد يؤثر على قدرته عن السداد أو طلب ضمانات إضافية كالعقارات والأراضي .[2]

[1] – عبد القادر عبد السلام وآخرون، **إدارة المشروعات الصغيرة**، دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 200، ص 07.

[2] – عبد المعطي رضا أرشيد وآخرون مرجع سابق، ص 10.

3- الأرباح المحتجزة: إن الهدف الأساسي من نشاط المؤسسة هو تحقيق الربح, وتحدد الجمعية العامة للمؤسسة مصير الأرباح المحققة من خلال سياسة التوزيع التي تبين إذا كانت الأرباح ستوزع كلية أو سيحتفظ بجزء منها ويوزع الباقي على المساهمين, أم أن احتياجات المؤسسة تقتضي بأن يتم الاحتفاظ بكل الأرباح لتغطية احتياجات المؤسسة الكثيرة والمختلفة, فالأرباح التي تحققها تعتبر مصدرا هاما من مصادر تمويلها, خاصة الاقتراض بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة,وهذا بهدف إما توسيع نشاطها أو تخفيف فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي ترغب في توسيع نشاطها الإنتاجي خاصة الحديثة منها, تكون غالبا غير قادرة على الحصول على الأموال من مصادر خارجية, وبالتالي فإنه من الأفضل لها الاعتماد على الأرباح المحتجزة لمقابلة النمو, حتى تبلغ مرحلة النضج ثم تبدأ في توزيع الأرباح عبء.[1]

كما انه في حالة وجود قروض خاصة القروض طويلة الأجل بنسبة مرتفعة في هيكل رأسمال المؤسسة, يعكس حاجتها الملحة في الاحتفاظ بالأرباح, لأنها ستقلل من الأخطار التي تقابل الملاك, وتزيد من درجة أمان مركزهم المالي, حتى ولم يؤدي هذا التخفيض إلى زياد ة مباشرة في العائد الذي يوزع عليهم.

المطب الثاني: التمويل متوسط الأجل

تمنح البنوك هذه القروض لمدة تتراوح بين سنة إلى خمس سنوات، وتلجأ المؤسسات إلى التمويل متوسط الأجل إلى "جانب التمويل طويل الأجل" بغرض تمويل الجزء الدائم من استثماراتها في الرأس المال العامل المتداول والإضافات على مجوداتها الثابتة، وتشمل مصادر التمويل هذه قروض المدة، قروض الآلات والتجهيزات وتمويل تأجيري، هذا الأخير يعتبر من الطرق المستحدثة في التمويل الذي سنتطرق إليه بالتفصيل لاحقا ، أما الآن سنتطرق للمصادر الأخرى للتمويل متوسط الأجل.

أولا: قروض المدة:

تتميز قروض المدة بآجالها المتوسطة التي تتراوح بين 03 و 07 سنوات مما يعطي المؤسسة نوع من الراحة بتوفير التمويل وانخفاض مخاطر إعادة التمويل أو تجديد القروض قصيرة الأجل، ذلك لأنه مخاطر الاقتراض قصير الأجل عادة تكون

[1] - هيثم محمد الزغبي، **الإدارة والتحليل المالي**، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ط1، 2000، ص 94 .

عالة بالنسبة للجهة المقرضة ، ويرجع ذلك إلى انه إذا استحق القرض قصير الأجل وكانت المؤسسة مستمرة في حاجتها للأموال ستواجه احتمالات عدم موافقة البنك على تجديد القرض أو يكون التجديد بتكلفة أعلى وشروط غير مناسبة بسبب تغيرات سوق النقد أو المركز المالي للمؤسسة .[1]

وتسدد قروض المدة عادة على أقساط دورية متساوية تدفع كل ربع أو نصف سنة سنويا وقد تكون هذه الأقساط متساوية أو غير متساوية ويكون التسديد وفقا لجدول تسديد يتم الموافقة عليه بحيث يتناسب مع التدفقات النقدية للمؤسسة والناتجة عن الأصل الذي موله البنك وبحد أدنى من الضغط على سيولة المؤسسة .

ثانيا: قروض التجهيزات:

وتعرف قروض تمويل التجهيزات بأنها تلك القروض المباشرة التي تتراوح مدتها بين سنتين إلى 07 سنوات حيث تكون موجهة لحيازة السلع الرأسمالية، والتي تهتلك خلال مدة تتراوح من 08 إلى 10 سنوات وتمول الجهة المقرضة مابين 70% إلى 80 % من قيمة التجهيزات مثل سيارات أو شاحنات . ويسمح هذا النوع من القروض بتمويل بعض الإنشاءات والبناءات ذات التكاليف المنخفضة نسبيا .[2]

المطلب الثالث: التمويل قصير الأجل

يقصد بالتمويل قصير الأجل تمويل نشاط الاستغلال، بمعنى تمويل العمليات التي تقوم بها المؤسسة في الفترة القصيرة والتي لا تتعدى في الغالب 12 شهرا، و يوجه هذا التمويل لتغطية الاحتياجات التي تبرز على مستوى حسابات المدينين والدائنين والعلاقة بين مجموع هته الكتل من الحسابات تشكل ما يعرف برأس المال العامل، الذي يمكن تمويله بصيغ أهمها ما يلي :

[1] – محمد بوشوشة، **مصادر التمويل وأثرها على الوضع المالي للمؤسسة دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة الكوابل بسكرة** ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، تخصص: اقتصاد وتسيير مؤسسة، جامعة بسكرة، 2006–2007، ص، ص 29–30.

[2] – نفس المرجع، ص 30.

1- القروض العامة:

أولا : تسهيلات الصندوق :

هي قروض مصرفية قصيرة الأجل تحصل عليها المؤسسة من مختلف البنوك التجارية أو المؤسسات المالية المتخصصة، تستخدم لتغطية العجز الآني لخزينة المؤسسة الناتج عن الفرق بين المدخلات والمخرجات خلال مدة قصيرة من فترة النشاط، وتستخدم في العمليات التي لا تستوجب التأخير كأجور المستخدمين أو شراء مود أولية .[1]

ثانيا: السحب على المكشوف:

يقصد بالسحب على المكشوف أو يسمح البنك للمؤسسة بسحب مبلغ يزيد عن الرصيد الدائن للمؤسسة ويتوقف البنك عن حساب الفائدة بمجرد أن يعود الحساب إلى حالته الطبيعية.

ثالثا: القرض الموسمي:

وهو قرض على الحساب الجاري قد يمتد إلى أكثر من 9 أشهر، ويستخدم لتمويل نشاط موسمي لمؤسسة معينة، حيث يوجه لسد حاجات الخزينة الناجمة عن هذا النشاط الموسمي.[2]

رابعا: قروض الربط:

هي القروض التي تسبق عملية مالية لها خطوط أكيدة أو شبه أكيدة للانجاز، فمثلا عندما تعطي الموافقة على قرض طويل الأجل من مؤسسة مالية لتمويل مشروع استثماري، فهذا الاتفاق لا يمكن أن يتجسد حال التوقيع على العقد لان هناك ضمانات حقيقية وقوية تؤخذ من المؤسسة المستفيدة، وهذا ما يسبب تأخر بداية المشروع، وربح الوقت فإن هذه الأخيرة تتقدم بطلب تسبيقات من البنك الذي تتعامل معه وهذا للبدء في انجاز المشروع وتغطية التأخر الزمني في الحصول على القرض.

خامسا: الخصم التجاري:

---

[1] – بدرة مسعودة، بوضياف علاء الدين، **تحليل مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر- دراسة تحليلة للفترة (2009-2015)**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2016-2017، ص 31.

[2] – لعلي محمد، ضويو محمد منير، **دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية- بدر وكالة مسيلة**، مذكرة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2016-2017، ص 09.

يقصد به تحصيل قيمة الأوراق التجارية بقيمة أقل من قيمتها الاسمية قبل تاريخ استحقاقها.

2- القروض الخاصة:

أولا: التسبيقات على البضائع:

هي عبارة عن قرض يقدم إلى المؤسسة لتمويل مخزون معين ويحصل البنك مقابل ذلك على بضاعة كضمان للقرض .[1]

ثانيا: التسبيقات على الصفقات العمومية :

عبارة عن تمويل لديون المؤسسة على إدارة أو جماعات محلية، هذه الديون متعلقة بتحقيق صفقة عمومية، ولتمويل إنجاز هذه الأخيرة، تلجأ المؤسسة إلى البنك نظرا لطبيعة هذه الصفقات من حيث الحجم فهي مكلفة وتتطلب أموالا ضخمة لإنجازها .[2]

[1] – طاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 2010، ص 63.

[2] – نفس المرجع السابق، ص 63.

المبحث الثالث: الصيغ المستحدثة لتمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد تطرقنا في المبحث السابق إلى مصادر التمويل التقليدية والمعروفة في مالية المؤسسة والتي تتمثل في القروض بمختلف أنواعها.

كل هذه المصادر معروفة ومستعملة في الاقتصاد الجزائري إلا أنها تمثل عبئا على المؤسسات خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نتيجة لمحدودية قدرتها التمويلية لذلك ظهرت الحاجة إلى البحث عن طرق أخرى لتمويل الاستثمارات يكون من أهم خصائصها تجنب عراقيل طرق التمويل التقليدية .

المطلب الأول: نظام حاضنات الأعمال " Système d'incubation "

أولا: تعريف حاضنات الأعمال

تعرف حاضنات الأعمال بأنها : مؤسسات قائمة بذاتها (لها كيانها القانوني) تعمل على توفير جملة الخدمات والتسهيلات للمستثمرين الصغار الذين يبادرون إلى إقامة مؤسسات صغيرة ، بهدف شحنهم بدفع أولي يمكنهم من تجاوز أعباء مرحلة الانطلاق (سنة أو سنتين)، ويمكن لهذه المؤسسات أن تكون تابعة للدولة أو أن تكون مؤسسات خاصة أو مؤسسات مختلطة .[1]

ثانيا :أهداف حاضنات الأعمال [2]

تسعى حاضنات الأعمال إلى احتضان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتقديم كافة المساعدات والخدمات المرتبطة بمرحلة التأسيس والنمو ويمكن توضيح أهداف حاضنات الأعمال من خلال تقسيمها إلى:

⇦ أهداف مرتبطة بالمؤسسة

- تطوير أفكار جديدة لخلق مؤسسات مبتكرة ومبدعة جديدة.
- تقديم المساعدات لتوسيع المؤسسات القائمة .

---

[1] – طبيب صالح، **سبل ترقية حاضنات الاعمال في الجزائر على ضوء التجارب العالمية –دراسة حالة حاضنة ورقلة**، غرداية، الأغواط – مذكرة ماستر اكاديمي، تخصص : تسيير مؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2012–2013، ص،04.

[2] – فاطمة الزهرة عايب، **حاضنات الأعمال كآلية لتعزيز قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الإبتكار– دراسة حالة مجموعة من حاضنات الأعمال في الجزائر**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الدكتوراه الطور الثالث، جامعة فرحات عباس سطيف ،2018–2019، ص32.

- توفير الدعم والتمويل والخدمات الإرشادية والتسهيلات المتاحة لمنتسبيها.
- توفير خدمات للجهات التمويلية من حيث الأبحاث والمعرفة والتدريب والإشراف والمراقبة لزيادة نموها وتعزيزها.

⇦ أهداف مرتبطة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية [1]

- زيادة عدد المؤسسات وتشجيع الصناعات خاصة القائمة على التكنولوجيا الحديثة، مما يؤدي إلى إنعاش وتنمية الاقتصاد الوطني .
- تسويق الدراسات والأبحاث التي تقوم بها الجامعات ومراكز البحث العلمي والقيام بدور المختبرات التجريبية اللازمة لتطوير أفكار الأكاديميين والباحثين في الجامعات ومراكز البحث.
- تنمية روح المخاطرة وثقافة المقاولاتية.
- توجيه الشباب ورجال الأعمال نحو مشاريع عالية التكنولوجيا.
- تنمية تقاليد مهارات العمل الحرن والقدرة على إدارة المشروع .

ثالثا: الخدمات التي تقدمها حاضنات الأعمال [2]

- تقديم مساعدات مالية مباشرة أو التعريف بفرص ومصادر التمويل المتاحة أمام المؤسسة.
- تديم فرص الائتمان تأجيري للآلات والمعدات .
- مساعدة المؤسسة على تحديد مستلزمات التمويل والقروض والسيولة المالية وجدولتها .
- تقديم المعلومات حول التسجيل لدى الدوائر الحكومية ومساعدتها على تخطي عقبات التسجيل .
- تقديم خدمات إدارية مشتركة (فاكس، هاتف، انترنت... الخ).
- عقد دورات تدريبية مكثفة للمؤسسات المحتضنة حول بعض القضايا الأساسية لتنمية روح الريادة والإدارة المبدعة.
- مساعدتها على الاتصال بالمؤسسات المالية (البنوك وغيرها) مع تقديم توصيات حول نجاعة المشاريع المقترحة وكذلك تقديم المقترحات حول مبالغ التمويل اللازمة.
- مساعدة المؤسسات على إقامة علاقات مع الجهات العالمية التي لها علاقة بها (كالجامعات، و المعاهد ومخابر الأبحاث) واستخدام المخابر والتجهيزات من أجل الحصول على الاستشارة العلمية والفنية المطلوبة، إما مجانا أو لقاء أجر زهيد.

[1] – فاطمة الزهراء عايب، مرجع سابق، ص 32.

[2] – نفس المرجع ، ص 37.

- مساعدة المقيم في الحاضنة على سير السوق المحلية وربما الخارجية لتسويق منتجاته، و مساعدته في تأمين الموارد الأولية اللازمة و المشاركة في المعارض المحلية و ربما الدولية لعرض منتجاته.

رابعا : الدور التنموي لحاضنات الأعمال

تلعب حاضنات الأعمال دورا مهما في تحقيق التنمية الاقتصادية وذلك من خلال مساهمتها في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

⇦ دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإستراتيجية تحقيق التنمية الاقتصادية :

بما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أصبحت أحد استراتيجيات التنويع الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية فإن مساهمة حاضنات الأعمال في إنشائها يؤدي إلى تحقق التنمية وتدعم حاضنات الأعمال إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذلك من خلال :

- دعم المؤسسات الناشئة والجديدة ورفع فرص نجاحها .
- تشجيع ثقافة الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، حيث تتمكن حاضنات الأعمال من توفير بنية تحتية ملائمة تجلب اهتمام أصحاب الأفكار الابتكارية.[1]
- تحقيق نوع من التكامل بين المؤسسات بإقامة علاقات بين عملاء الحاضنة وعملاء آخرين سواء كانوا من خريجي الحاضنة نفسها، أو من حاضنة أخرى، وتوفير خلفية مؤسساتية مغذية للمشاريع الكبيرة القائمة لتكون كداعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

⇦ تنمية القدرات التنافسية للمؤسسات المحتضنة : [2]

من خلال ما تقدمه من تكوين في الإدارة والتسويق، وتقديم الاستشارات والمعلومات حول كل ما يتعلق بنشاط المؤسسة ، مما يجعلها تواجه التطورات والمستجدات الحديثة وبالتالي تقليل من شراسة المنافسة، كما تعتبر نواة إقليمية ومحلية من خلال العمل على توطين عدد المؤسسات الإنتاجية والخدمية وتوفيرها في مناطق معزولة، وبذلك في تساهم في تحقيق التنمية المحلية والإقليمية .

[1] – فاطمة الزهرة عايب، مرجع سابق، ص 33.

[2] – فاطمة الزهرة عايب، مرجع سابق، ص 34.

⇦ **دعم وتنمية الموارد البشرية وخلق فرص العمل :**

تنمي حاضنات الأعمال المهارات وروح العمل المقاولاتي، والقدرة على غدارة المؤسسات، عن طريق إقامة وتقديم برامج تدريبية متكاملة لهذه المؤسسات، وبالتالي تقليل معدلات فشلها، وهذا يؤدي إلى خلق مناصب عمل متلائمة لقدرات وإمكانية طالبي مناصب العمل، سواء كانت دائمة أو غير دائمة ، مباشرة أو غير مباشرة .[1]

المطلب لثاني : الصيغ الإسلامية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

هناك العديد من البدائل التمويلية المتاحة من قبل البنوك الإسلامية لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تلبي لهم احتياجاتهم المالية بمختلف أنواعها وأحجامها، وتكو خالية من معدلات الفائدة بخلاف البنوك التجارية التي تعتمد عليها في منح القروض، وكون أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتدئين يجدون صعوبة في تحمل هذه التكاليف .

ويعرف التمويل الإسلامي على أنه تقديم ثروة عينية أو نقدية بقصد الإسترباح من مالكها إلى شخص آخر يديرها ويتصرف فيها لقاء عائد تبيحه الأحكام الشرعية .[2]

وتتمثل أهداف التمويل الإسلامي فيما يلي :[3]

- إيجاد بديل للتمويل التقليدي على مستوى الأفراد والمؤسسات .
- تحقيق عائد جيد لأصحاب رؤوس الأموال عبر ادخارها لدى مؤسسات مالية تقدم أدوات استثمارية متوافقة مع الشريعة الإسلامية .
- المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية .
- وتتمثل الصيغ التي يمكن استخدامها في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل البنوك الإسلامية فيما يلي:

⇦ **عقد الاستصناع** : ويقصد به ذلك الاتفاق الذي يتعهد بموجبه أحد الأطراف بصناعة عين أو مادة غير موجودة أصلا،وفقا للمواصفات التي يتم تحديدها مقابل دفع مبلغ معلوم ثمنا للعين والمادة المصنوعة، وتستفيد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من هذا العقد كونه يوفر لها تمويلا كافيا لتلبية احتياجاتها لتصنيع سلعة محددة.[4]

---

[1] – نفس المرجع، ص 34.

[2] – نوال أبن عمارة، مرجع سابق، ص 48.

[3] – نفس المرجع، ص 49.

[4] – قورايا بلبشير، هجيرة بلبشير، **التمويل الإسلامي والتقليدي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنافس أم تكامل**، المجلة المتوسطية للقانون والاقتصاد، المجلد 05، العدد01، 2020، ص 243.

⇦ **عقد السلم:** ويقصد به بيع آجل بعاجل يتم تسليمه في أجل لاحق، ويمثل بيع شيء يسلم فيه المبلغ عند التعاقد بسلعة يؤجل تسليمها في المستقبل،ويدخل رأس مال السلم في تمويل كل مراحل دورة حياة المؤسسة.[1]

⇦ **عقد المرابحة:** وهو عقد بيع بين الطرفين يضمن قيام أحدهما ببيع سلعة للطرف الثاني مقابل هامش ربح يضاف إلى الثمن الذي اشتراها به التاجر من السوق،وبعد استلام الطرف الثاني للسلعة يمكن أن يسدد ما هو مستحق عليه فورا أو في فترة ملائمة حسب الاتفاق بينهما.

⇦ **عقد البيع الآجل:** عقد بموجبه يتم الاتفاق على تسليم بضاعة حاضرة مقابل ثمن مؤجل يتفق عليه وعلى فائدته، وتمّ وضع شروطا دقيقة لكي تكون صافية من الربا ولا يقع الاستغلال على أحد.

⇦ **عقد الإجارة:** عقد من عقود البيع، إلا أنه يبيع منفعة وخدمة وليس سلعة مثل العقود الأخرى، وذلك من خلال مدة وأجرة يتفق عليها طرفا العقد ولا يشترط الضمان على الخدمة المستأجرة إلا في حالة التقصير والتعدي.

⇦ **التمويل بالمشاركة:** المقصود بالتمويل بالمشاركة في البنوك الإسلامية،وهو ما يعرف بشركة العنان في المال،وذلك تحت إطار المعاملات المالية في الفقه الإسلامي، وهذه الشراكة هي بين اثنين أو أكثر،على أن يتاجروا في رأسمال مشترك بينهم، وتنقسم إلى مشاركة منتهية بالتمليك ومشاركة دائمة.[2]

⇦ **التمويل بالمضاربة:** هي دفع شخص مال إلى غيره ليتصرف فيه ويكون الربح بينهما على شرطا ما، فيكون الربح لربّ المال لأنه نما ماله وما تولد عنه، وللمضارب باعتباره عمله وجهده، ولها نوعين هما المضاربة المقيدة والمضاربة المطلقة.[3]

⇦ **شروط المضاربة:** إن للمضاربة شروط لعل أهمها:

- أن يكون رأس المال نقدا، معوم المقدار، عينا لا دينا في ذمة المضارب، وأن يسلم للمضارب بالمناولة أو الربع.
- أن تكون حصة المضارب وصاحب رأس المال من الربح جزء معلوم وشائعا كالنصف أو الثلث.

---

[1]- سليم جابو، نوال بن عمارة، **نماذج مقترحة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق شركات إدارة الاستثمار الإسلامية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية**، أكاديمية سداسية، العدد07، صادرة عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، ديسمبر2017، ص 20.

[2]- طراق رقاب وآخرون، **الائتمان الإيجاري كبديل لمصادر التمويل التقليدية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2000-2016**، الملتقى العلمي حول : النظام المالي وإشكالية تمويل الاقتصاديات النامية،جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 05/04 فيفري2019، ص 5.

[3] - هيا جميل بشارات ، مرجع سابق، ص 81 .

- أن العمل في المضاربة من اختصاص العامل وحده، أما صاحب المال فإن من جانبه رأس المال عليه عمال مطلقا.[1]

⇦ **التمويل بصيغة المزارعة:** هي عقد من عقود الاستثمار الزراعي بحيث يقدم المالك الأرض والبذور ووسائل الإنتاج، ويقوم المزارع بالعمل الزراعي، على أن يكون الإنتاج بنسبة معينة لكل واحد منهما.

⇦ **التمويل بصيغة المساقاة:** وهي تقديم الثروة النباتية(الزرع والأشجار المثمرة) المحددة لمالك معين إلى عامل ليقوم باستغلالها وتنميتها(الري أو السقي أو الرعاية) على أساس أن يوزع الناتج في الثمار بحصة نسبية متفق عليها.

⇦ **الصيغ المستندة على البر و الإحسان:** تقوم هذه الأعمال إما على أساس تمليك المنفعة أو على أساس التنازل عن منفعة شيء مباح ودون عوض، حيث تملك البنوك الإسلامية حسابات خاصة يتم فيها إيداع أموال الزكاة والأوقاف الموجهة لتدعيم التنمية في البلدان الإسلامية، وتشكل هذه الأموال أحد مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة المؤسسات الحرفية المصغرة والصغيرة،وتنحصر أهم أساليب التمويل المستمدة من هذا النوع في القرض الحسن،الزكاة والصدقات،الوقف .

⇦ **القرض الحسن:** هو منح مبالغ مالية في شكل قروض حسنة، وهذا من أموال الزكاة بهدف تنشيط المال في الأوجه الشرعية ففي المشاريع التي تعود بالنفع وتحقق التكامل الاجتماعي بين أفراد المجتمع.

المطلب الثالث : التمويل التأجيري

يعتبر التأجير التمويلي تقنية جديدة مستوحاة بدرجة كبيرة من تقنيات قديمة، ويتميز بخصائص كثيرة تميزه عن القروض الأخرى، وخاصة ميول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لهذا النوع من التمويل

أولا : تعريف التمويل التأجيري

- هو اتفاق يمنح المؤجر بموجبه للمستأجر حق استعمال أصل ما لفترة زمنية متفق عليها مقابل دفعة معينة.[2]
- هو عبارة عن عملية يقوم بموجبها بنك أو مؤسسة مالية أو شركة تأجير مؤهلة قانونا لذلك بوضع آلات أو معدات أو أي أصول مادية أخرى بحوزة مؤسسة مستعملة على سبيل الإيجار مع إمكانية التنازل عنها في نهاية الفترة المتعاقد عليها، ويتم التسديد على أقساط يُتفق بشأنها تسمى ثمن الإيجار.

[1] – بن ناصر دليلة، **دور الصيغ المصرفية الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة– بنك البركة الجزائري وكالة برج بوعريريج**، مذكرة ماستر أكاديمي في المالية والمحاسبة، جامعة محمد بوضياف المسيلة،الجزائر،2017–2018، ص 29.

[2] – سالمي ليلى، لخنش آمنة، **القرض التأجيري كآلية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية**، وكالة مسيلة ، مذكرة ماستر أكاديمي،جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2018–2019، ص7.

ثانيا : خصائص التمويل التأجيري

ومن خصائص التمويل التأجيري أن مجموع القيمة الحالية لأقساط الإيجار المدفوعة خلال مدة التعاقد أكبر من قيمة شراء الأصل من المؤجر، خلال فترة التعاقد التي عادة ما تكون تساوي العمر الإنتاجي للأصل التي يتوجب فيها المستأجر دفع الدفعات المتفق عليها، كما أن الشركة المستأجرة تقوم بأعمال الصيانة والتأمين على الأصل لصالح المؤجر حسب شروط التعاقد.[1]

شكل رقم (02-02) يبين خصائص التمويل التأجيري

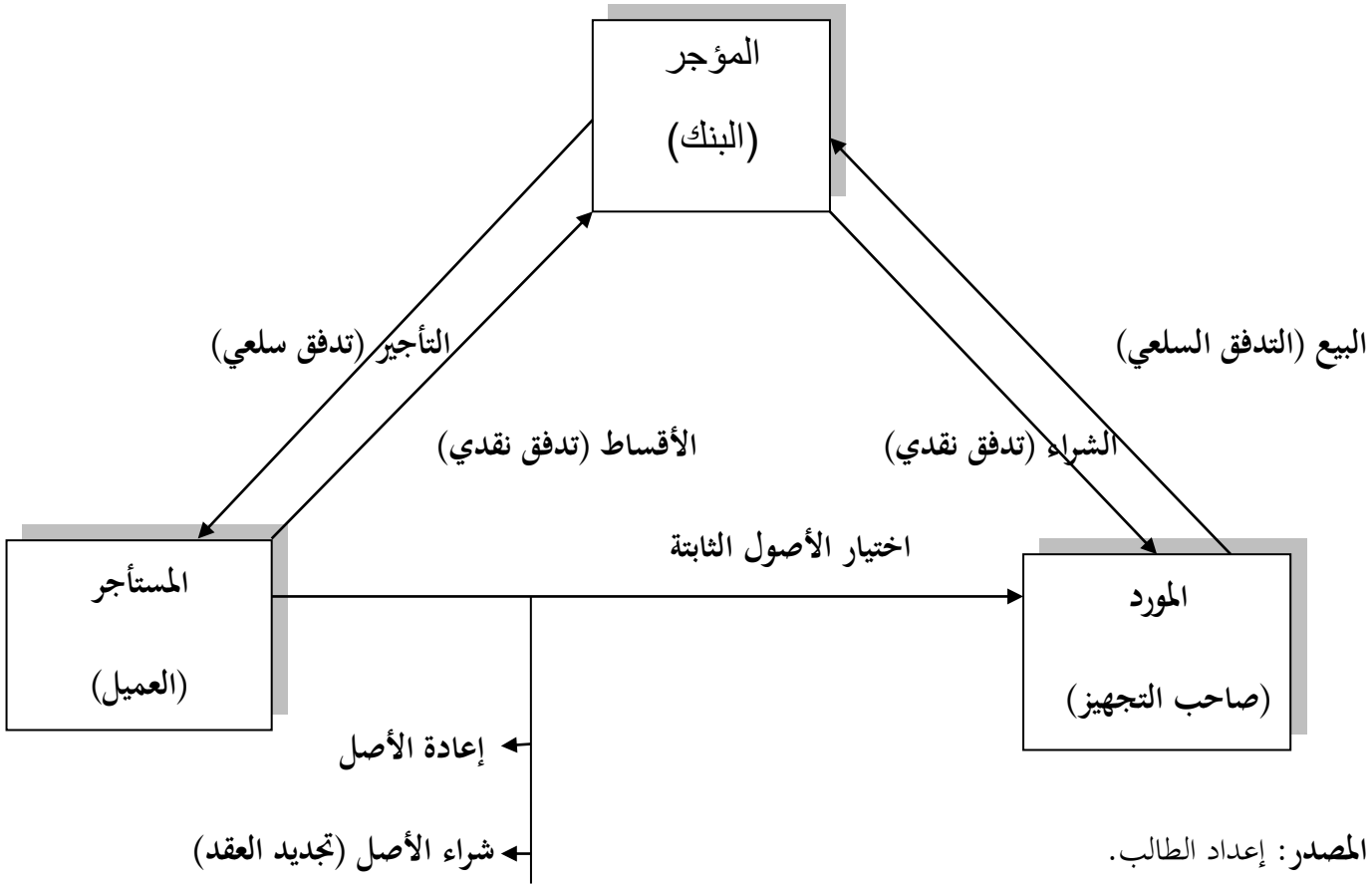

المصدر: إعداد الطالب.

ثالثا : أشكال التمويل تأجيري

تختلف أشكال التمويل تأجيري باختلاف مدة ومصير عقد الائتمان في بداية المدة، ولا يمس هذا التمييز بين مختلف أشكال الفن المالي بالخصائص الجوهرية المرتبطة بالطبيعة التمويلية، نوعية موضوع السلع محل الائتمان ويمكن ذكر بعض أشكال التمويل تأجيري فيما يلي :

[1] – سالمي ليلى، لخنش آمنة، مرجع سابق، ص9.

- **التأجير التشغيلي (العملي) :**[1]

وفي هذا النوع من التأجير تكون مدة الإيجار أقل من العمر الإنتاجي للأصل المؤجر، و من أمثلة ذلك تأجير السيارات، الحاسبات الإلكترونية، معدات البناء ..... الخ.

وليس هناك أي علاقة بين العمر الاقتصادي للأصول المؤجرة وعقد الإيجار، وقد يكون المؤجر مؤسسة تقدم الإنتاج أو منشأة تقوم بهذا النشاط أي شراء الأصول وتأجيرها، لذلك فإن ملكية الأصل تبقى مع المؤجر الذي يتحمل مخاطر التقادم وتكاليف الصيانة، والتأمين ودفع الضرائب المستحقة عنه، ويمكن تلخيص خصائص التأجير التشغيلي فيما يلي :

- لا تغطي فترة التعاقد للتأجير العمر الاقتصادي للأصل وإنما تغطي جزء منه فقط، لذلك فالمؤجر لا يستهلك قيمة الأصل بالكامل، لذلك فالأصل قد يؤجر عدة مرات حتى يغطي العمر الاقتصادي "الإنتاجي" للأصل .
- المؤجر هو الذي يتحمل تكاليف الصيانة والتأمين.
- يتحمل المؤجر مخاطر عدم صلاحية الأصل المؤجر سواء بالاهتلاكات أو بتقادمه هن مسايرة التطورات العلمية و التكنولوجية .
- ليس للمستأجر في العادة فرصة اختيار شراء الأصل في نهاية مدة التعاقد.
- لذلك يمكن القول أن التأجير التشغيلي هو خدمة معينة ولا يدخل ضمن أعمال الوساطة المالية عكس الأنواع الأخرى من التأجير .

❖ **التأجير التمويلي (المالي) :**

من خصائص التأجير التمويلي هو أنه عقد طويل الأجل مقارنة بعقد التأجير التشغيلي، فهو يعتبر من أعمال الوساطة المالية، لذلك فالمؤجر يمول شراء الأصل الذي يحتاج إليه المستأجر، وهذا النوع من العقود غير قابل للإلغاء، فخاصية عدم إلغاء عقد الإيجار التمويلي حتى في حالة عدم الحاجة إلى الشيء المؤجر تجعل هذا العقد قريبا من بعض أنواع القروض الطويلة الأجل، فدفع أقساط الإيجار الثابتة تخفض من تكاليف الإنتاج وفي حالة عدم الالتزام بدفعها يمكن أن يتعرض المستأجر للإفلاس .[2]

[1] – سالمي ليلى، لخنش آمنة، مرجع سابق، ص 11.

[2] - نفس المرجع، ص 12.

رابعا : مزايا ودور التأجير التمويلي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يوفر التأجير التمويلي مزايا عديدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستأجرة،تجعلها تقبل باستمرار على استخدام هذه التقنية ويمكن توضيح أهم المزايا على النحو الآتي:

- التأجير كمصدر مهم لتمويل الاستثمارات.
- يؤدي التأجير التمويلي إلى تجنب أخطار الملكية.
- نقل عبأ الصيانة والتخلص من أعباء الاقتراض.
- يحقق التأجير التمويلي مزايا ضريبية.
- توفير السيولة المالية لأغراض أخرى و تجنب الإجراءات المعقدة لقرار الشراء.[1]
- تحقيق مرونة في وسائل الإنتاج .
- الحصول على التمويل بأكثر سهولة وسرعة وتسيير مالي أكثر بساطة .

إن أسلوب التأجير التمويلي يساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الحصول على تجهيزات وآلات حديثة وأصول ثابتة لا تستطيع الحصول عليها إما لضعف مواردها الذاتية أو عدم القدرة على الاقتراض لعدم توفر شروط الائتمان، كما يساعد على التوسع وفتح وحدات أو خطوط إنتاج جديدة لهذه المؤسسات وزيادة حجم أنشطتها مما يساهم في تطوير الاقتصاد الوطني والدفع بعجلة التنمية، وإنشاء مناصب الشغل للقضاء على ظاهرة البطالة،والحصول على معدات وأجهزة ذات تكنولوجيا عالية تساعدها على تحسين نوعية المنتج والقيام بعملية التصدير.[2]

المطلب الرابع: التمويل عن طريق مؤسسات رأس المال المخاطر

تعتبر مؤسسات رأسمال المخاطر أحد البدائل التمويلية المستحدثة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تعد في الاقتصاديات المعاصرة من أهم وسائل الدّعم المالي والفني للمؤسسات الجديدة،سنحاول خلال هذا المطلب استعراض هذه التقنية موضحين مفهومها ومراحله،أهدافه ومزاياه.

[1]– خوني رابح، رقية حساني، واقع وأفاق التمويل تأجيري في الجزائر وأهميته كبديل تمويلي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مرجع سابق، ص، 03.

[2]– نفس المرجع، ص 04.

أولا: تعريف رأس المال المخاطر

هو أسلوب أو تقنية لتمويل المشاريع الاستثمارية بواسطة مؤسسات تدعى بشركات رأسمال المخاطر، وهذه التقنية لا تقوم على تقديم النقد فحسب كما هو الحال في التمويل البنكي بل تقوم على أساس المشاركة حيث يقوم المشارك بتمويل المشروع من دون ضمان العائد ولا مبلغه وبذلك فهو يخاطر بأمواله، لهذا نرى بأنها تساعد أكثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجديدة أو التوسعية التي تواجه صعوبات في هذا المجال، حيث أن النظام المصرفي يرفض منحها القروض نظرا لعدم توفرها على الضمانات، ففي هذه التقنية يتحمل المستثمر الخسارة في حالة فشل المشروع الممول كليا أو جزئيا، لذا فهو يساهم في إدارة المؤسسة بما يحقق تطورها ونجاحها من أجل تخفيف هذه المخاطر، ويضاف إلى ذلك أن دور مؤسسات رأسمال المخاطر لا يقتصر على تمويل مرحلة الإنشاء فحسب بل يمتد إلى مرحلة التجديد والتوسع، وهو ما يقتضي تقديم مخطط تنمية من طرف المؤسسة.[1]

ثانيا : أنماط التمويل برأس المال

- **رأس مال ما قبل الإنشاء:** تتولى شركة رأس المال المخاطر في هذه المرحلة تمويل نفقات البحث ونفقات إجراء التجارب بما في ذلك بعث سلعة أو منتج جديد في السوق، وملاحظة وتقييم مدى الإقبال عليه.[2]
- **رأس مال الانطلاق:** تتولى شركة رأس مال المخاطر في هذه المرحلة تجسيد تطبيق المشرع على أرض الواقع، حيث تتولى تمويل التهيئة، شراء المعدات وحتى القيام بعمليات الدعاية وتسويق المنتج.
- **رأس مال التنمية (التوسيع)** : في هذه المرحلة تقوم شركة رأس مال المخاطر بتمويل مؤسسات قائمة، وعند تجسيد فكرة التوسع بواسطة المؤسسة بمفردها يقودها إلى ضوابط مالية فتتدخل شركة رأس مال المخاطر لسد العجز وزيادة الطاقة الإنتاجية للمؤسسة والبحث عن أسواق جديدة .
- **رأس مال تحويل الملكية (التعاقب)** : يستعمل عند تغيير الأغلبية المالكة لرأسمال مشروع ما أو تحويل مشروع قائم إلى مؤسسة قابضة مالية ترمي إلى شراء عدة مؤسسات قائمة، وبالتالي فخلال هذه المرحلة تهتم مؤسسات رأسمال المخاطر بعمليات تحويل السلطة الصناعية والمالية في المشروع إلى مجموعة جديدة من الملاك تتمثل عادة في:
  - الفريق الإداري في المؤسسة في حالة إبداء المؤسسين رغبتهم في التخلي عن أحد فروعها.

[1] – حليمة الحاج علي، مرجع سابق، ص 79.

[2] – ياسين العايب، **إشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية "دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالي، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011، ص311.

- أحد المساهمين الأكثر اهتماما بتطوير المؤسسة.
- أحد الورثة الأكثر تحمسا وغير قادر على تحمل عملية التمويل لوحده، هنا تتدخل مؤسسة رأسمال المخاطر عبر تكوين مؤسسة قابضة تقوم بالإشراف ومنح قروض للشركاء.

⇦ **رأس مال التصحيح أو إعادة التدوير:** حيث أن مؤسسة رأسمال المخاطر في هذه الحالة تقوم بشراء رأسمال المؤسسة عند عجزها، ثم تعمل على تزويدها أو ضخها بالأموال اللازمة لمزاولة نشاطها واستعادة وضعيتها الحسنة.[1]

ثالثا: أهدافها

تنصب أهداف مؤسسات رأس مال المخاطر كلها في تسهيل عملية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي نذكر منها:

- مواجهة الاحتياجات الخاصة بالتمويل الاستثماري.
- تعتبر بديلا تمويليا في حالة ضعف السوق المالي وعدم قدرة المؤسسة على إصدار أسهم وطرحها للاكتتاب.
- توفير الأموال الكافية للمؤسسات الجديدة أو العالية المخاطر.

رابعا : مزايا وعيوب المؤسسات رأس المال المخاطر

❖ **مزايا رأس مال المخاطر [2]**

يمكن تلخيص مزايا رأس مال المخاطر في النقاط التالية :

- زيادة الأموال الخاصة بسبب مشاركة المخاطرين بحصة من رأس المال .
- لا تكون أموال المخاطرين مستحقة أو واجبة الأداء إذا كانت حالة المشروع لا تسمح بذلك على اعتبار أنها أصبحت تشكل جزءا من أمواله الخاصة خلافا للقرض .
- اكتساب المشروع شخصية اعتبارية مستقلة عن المساهمين وهذا يشكل نوعا من الحماية القانونية للمشروع من تفكيكه بسبب الشكوك والأوهام الناتجة عن تقلبا في تحليل الأوضاع الاقتصادية.
- النمو السريع للمنشأة وانطوائها على ربح واعد .

[1] – حليمة الحاج علي، مرجع سابق، ص 81.

[2] – حمادي فاطمة، نعيجي ابتسام، **دور رأس المال المخاطر في تمويل المشاريع المقاولاتية في الجزائر– دراسة حالة الشركة المالية للاستثمارات والمساهمة والتوظيف Sofinance**، مذكرة ماستر أكاديمي، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2019–2020، ص 29.

وكذلك تتمثل مزايا رأس المال المخاطر في:

– **المشاركة:** حيث أن شركة رأس المال المخاطر تكون شريكة لأصحاب المؤسسة الأصليين وتأخذ نسبة من الأرباح تتراوح بين 51% و 03%، بالإضافة إلى 2.5% مقابل المصاريف الإدارية سنويا.

كما تتحمل جزءا من الخسارة في حالة حصولها، كما أن الدعم العملي الذي يقدمه الممول مفيد للشركة و يساعد على نجاحها، وهي تفتح المجال للمشاركة الطويلة الأجل حيث لا تباع الحصة إلاّ بعد أن تستوي الشركة وتصبح قادرة على الإنتاج و النمو وهذا لا يتوفر في القروض قصيرة الأجل.

– **الانتقاء** : أمام الممول فرصة لانتقاء المشروع الواعد فكثير من المشاريع الجديدة تكون عالية المخاطر وكذلك ذات أرباح متوقعة عالية، وقادرة على رفع قيمة أصولها بينما في حالة القرض تبحث البنوك عن المؤسسات المليئة أي القادرة على السداد وبالتالي فهي تمنح القروض للمؤسسات الكبيرة التي لم تعد تمتلك طاقات ابتكار.

– **المرحلية** : من خصائص التمويل برأس المال المخاطر أنه يتم على مراحل وليس على دفعة واحدة، فبعد انتهاء أي مرحلة يلجأ المستفيد من جديد إلى الممول وفي هذا ضمان لصدق الاستثمار في عرض نتائج الأعمال المنجزة وهذا من شأنه إعطاء فرص جديدة إذا فشل المشروع وقبل تراكم الخسائر.[1]

– **التنويع** : يمكن للممول أن يوزع تمويله على عدة مشاريع مختلفة المخاطر بحيث ما يمكن أن يخسره مع مشروع يربحه مع مشروع آخر، إضافة إلى المشاركة في الخسائر فذلك يقلل منها فضلا على أن المراقبة من الشريك تجنب المشروع الدخول في مغامرات غير مأمونة العواقب.

– **التنمية والتطوير** : إن هذا النوع من المشاريع قادر على تمويل مشاريع مرتفعة المخاطر والتي لا يتجرأ على خوضها إلاّ الرواد القادرون و يعوض هذا الخطر بالمكاسب والعائد المرتفع. وقد ثبت هذا في تمويل شركات مبتدئة مثل " جينتيك، ابل ،كومبال، ميكروسوفت وغيرها" وكانت التقنيات القائمة عليها مجهولة ولم تتحمس لها مصادر التمويل التقليدية.

– **توسيع قاعدة الملكية** : تستمر الشراكة إلى أن تستوي الشركة، فيجذب الكثير من المستثمرين ما حققته أو تطرح كأسهم ويمول العائد من ارتفاع رأس مال مشاريع أخرى جديدة.إضافة إلى دورها الكبير في تمويل المؤسسات حيث في مرحلة الإنشاء لا تملك هذه المؤسسات القدر الكافي من الأموال اللازمة، كما أن البنوك تمتنع عن تقديم

[1] – حمادي فاطمة، نعيجي ابتسام، مرجع سابق، ص 30.

قروض لها دون ضمانات لكن مؤسسات رأس المال المخاطر تقدم ما يلزم لهذه المؤسسات رغم ارتفاع المخاطر خلال مرحلة الإنشاء

❖ **عيوب رأس المال المخاطر** [1]

- الحقوق المتولدة للمخاطرين عن المشاركة (كالمشاركة في القرارات و التدخل في توجيه مسار المشروع).
- تطلب مبالغ مرتفعة في حالة نجاح المشروع لاسترداد حصص المخاطرين لكن يجب أن لا ننسى بطبيعة الحال أن ذلك ما يقيم ميزان العدالة، حيث تعتبر هذه المبالغ مقابل المجازفة التي قبلها المخاطرون وقت الإنشاء، والتي كان من الممكن أن تعرضهم لفقدان كافة أموالهم التي شاركوا بها في المشروع.
- ارتفاع درجة المخاطرة في المنشأة الممولة بهذه الأداة وصعوبة اتخاذ القرار بسرعة لكثرة الأطراف التي تشارك فيه.

[1] – نفس المرجع، ص 30.

خلاصة الفصل الثاني:

لقد استخلصنا من خلال ما قدمناه في فصلنا هذا أن التمويل هو النواة الأساسية التي تعتمد عليها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تحقيق أهدافها المسطرة وتغطية وتلبية احتياجاتها المتعددة، كما له عدة أنواع ومصادر داخلية وخارجية ، إذن يعتبر قرار التمويل واحد من أهم القرارات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لما يحمله من صعوبات في البحث عن مصادرها التمويلية اللازمة من جهة وتخصيصها وتوزيعها على مختلف أوجه النشاطات في المؤسسة من جهة أخرى ومن خلال هذا الفصل يمكن استنتاج أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوقت الحالي أمام باقة من الوسائل التمويلية سواء التقليدية أو الحديثة .

في مقدمة الوسائل التقليدية نجد المصادر الداخلية للمؤسسة والبنوك التجارية التي تعتبر أحد أهم المصادر التي يلجأ إليها هذا النوع من المؤسسات خاصة في البلدان النامية التي تتميز بمحدودية مصادرها، فاعتمادها على موردها الذاتي يحقق لها الاستقلالية غي اتخاذ القرارات، وعادة ما تفضل هذه المؤسسات اللجوء إلى مصادر الاستدانة الخارجية سواء كالاقتراض البنكي أو الائتمان التجاري أو السندات ، وذلك للميزة الضريبية التي تعود على المؤسسة والتي ترفع من قيمة المؤسسة .

لكن بالنظر إلى ندرة مصادر التمويل التقليدية وكثرة المخاطر الناجمة عن استعمالها ظهرت صيغ تمويلية جديدة، لا لتكون بديلة للمصادر التقليدية بقدر ما تكون مكملة لها وفق مزيج تمويلي يسمح لها بتخصيص مواردها ويمكنها من تجاوز صعوبات التمويل، ويتحدد هذا الأخير من خلال المفاضلة بين جميع البدائل التمويلية المتاحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاختيار ما يتناسب مع حجم وطبيعة نشاطها مع مراعاة مراحل تطورها وقدرتها التنموية والإبداعية، ومن أهم البدائل نجد : نظام حاضنات الأعمال، وصيغ التمويل الإسلامي والتمويل التأجيري إلى جانب مؤسسات رأس المال المخاطر، التي تعتبر أحد العوامل التي تساهم غي تجاوز مشكلة التكاليف المطروحة .

الفصل الثالث

دراسة تحليلية حول واقع تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تمهيد:

رغم أن الاقتصاد الجزائري يشهد تغيرات وتحولات واسعة ومتسارعة على كل المستويات إلا أن هذا التحول ليس بالأمر السهل، خاصة وأن النظام الاقتصادي المنتهج خلال الثلاثين عاما الماضية كان اشتراكيا بآلياته وسياساته ومؤسساته.

وأمام الصعوبات الكثيرة التي تواجهها مؤسسات القطاع العام ويبرز دور أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إعادة التشكيل للهياكل الاقتصادية لما لها من مزايا وخصائص، ولذلك تظهر كأداة فاعلة وبديل حقيقي لبعث الاستثمار، والنمو وتحقيق التنمية الشاملة، وكذا الدور الهام الذي تلعبه في المجتمع لما توفره من مناصب شغل للأيدي الغير مؤهلة.

أولت الجزائر على غرار العديد من الدول أهمية بالغة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على اعتباره قطاعا حيويا في ظلال ما يشهده قطاع المحروقات من تدهور وانتكاسة لأسعار البترول، فمنذ بداية سنة 1991 والجزائر تعمل على النهوض بهذا القطاع من خلال اتخاذ مجموعة من التدابير والآليات في مختلف المستويات سواء على مستوى الدعم المالي أو ما تعلق بالدعم الفني لهذه المؤسسات ومن أجل التطرق إلى واقع تمويل هذا النوع من المؤسسات قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث تناولنا في المبحث الأول واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وفي المبحث الثاني واقع آليات التمويل والمؤسسات الداعمة، وفي المبحث الثالث دور هيئات التمويل في دعم وإنشاء ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وآفاقها المستقبلية.

المبحث الأول: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المطلب الأول: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

في إطار التوجه نحو تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل دفع عجلة التنمية في الجزائر، وبالنظر إلى الإصلاحات والبرامج التأهيلية المسطرة للرقي بهذا القطاع، فقد شهد تطورا ملحوظا عبر السنوات، مما أدى ذلك إلى زيادة معتبرة في حجم هذا النوع من المؤسسات .

أولا : نشأة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر :

لقد مر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بثلاثة مراحل:

⇦ المرحلة الأولى: من سنة 1963 إلى سنة 1982

وتم خلال هذه الفترة إصدار قانونين ينظمان الاستثمار في القطاع الخاص هما:

القانون الخاص بالاستثمار : صدر هذا القانون سنة 1963 بغية إعطاء دور للقطاع الخاص في التنمية الاقتصادية، وقد وضع جملة من التحفيز والضمانات لكل المستثمرين، إلا أنه لم يصل إلى هذه الغاية .

القانون الجديد الخاص بالاستثمار : صدر هذا القانون سنة 1966 بهدف التكفل بالقطاع الخاص و إبراز دوره في التنمية الاقتصادية، ولأجل هذه الغاية تم إحداث لجنة وطنية للاستثمار تتكفل باختيار المشاريع الخاصة وفق معايير معينة، ولم يكن هناك سياسة واضحة إزاء القطاع الخاص طيلة الفترة الممتدة بين 1963-1982 حيث بقي دوره محدودا ووضعت أمامه قيود تجسدت في الخطاب السياسي آنذاك.

⇦ المرحلة الثانية: من سنة 1982 إلى سنة 1994 [1]

صدرت العديد من القوانين التي أثرت على منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة والخاصة سواء القوانين المتعلقة بالاستثمار "القانون المؤرخ في 1982 " أو القوانين المتعلقة بإعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات الاقتصادية في

[1] – عوادي مصطفى، الملتقى الوطني حول " **إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**"،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر، يومي 07/06 ديسمبر 2017، ص 9.

1980 والإجراءات المتعلقة باستقلالية المؤسسات في 1988، ونتيجة لزيادة حاجة الجزائر للمساعدات الائتمانية من المؤسسات النقدية و المالية الدولية أصدرت بعض القوانين التي كانت تمثل بداية التوجه نحو اقتصاد مفتوح، وشهدت هذه الفترة تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، إلا أن تلك التي تمارس أنشطة إنتاجية قد تأثرت سلبيا بعد صدور قانون النقد والقرض عام 1990، وتحرير التجارة الخارجية وتحرير الأسعار خاصة أسعار الصرف، وفي 1993 صدر قانون ترقية الاستثمار وإنشاء الشباك الموحد لوكالة ترقية ودعم الاستثمارات APSI في 1994.

⇦ المرحلة الثالثة: من سنة 1994 إلى 2007[1]

الاستثمارات، تميزت هذه المرحلة بالانتقال من اقتصاد إداري إلى اقتصاد منفتح على العالم الخارجي يمثل فيه القطاع الخاص و الأجنبي دورا هاما ، ومن خلال التزام الجزائر بتنفيذ برنامج الاستقرار الاقتصادي القصير المدى 01/04/1994 إلى 31/05/1995 ، تحت مراقبة صندوق النقد الدولي ، وبتطبيقها لبرنامج التصحيح الهيكلي المتوسط المدى 1995/03/31 إلى 01/04/1998، وعقدها برنامج التعديل الهيكلي سنة 1998.

حيث ساهمت علاقات الجزائر الدولية في تخفيف أزمة المديونية الخارجية ، وأدت من جهة أخرى إلى تطبيق سياسات نقدية، مالية، تجارية واقتصادية ساهمت في خوصصة الكثير من المؤسسات العامة، وهذه التحولات ساعدت على اكتشاف مواطن قوة وضعف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا ما ساعد في تطورها والعمل على ترقيتها عن طريق البرامج والمراسيم ولقد شهدت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السنوات الأخيرة تطورا ملحوظا وهذا ما سيتم توضيحه في العنصر الموالي .

[1] – نفس المرجع، ص 10.

ثانيا : تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

الجدول رقم (03-01): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة 2010 إلى السداسي الأول 2019

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
العدد	659309	711832	777816	852053	934569	1022621	1074503	1093170	1171945

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على عدة مصادر.

كما يبين الجدول التالي تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة 2011 إلى السداسي الأول 2019، من خلال الجدول يتضح أن تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يشهد تزايد مستمر سنة بعد سنة حيث أنه خلال هذه الفترة تم إنشاء 474098 مؤسسة أي ارتفاع بنسبة 76.58 مؤسسة متوسطة جديدة وهذا راجع للاهتمام المتزايد بهذا القطاع.

الشكل رقم (03-01) : تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر للفترة 2010 إلى السداسي الأول 2019.

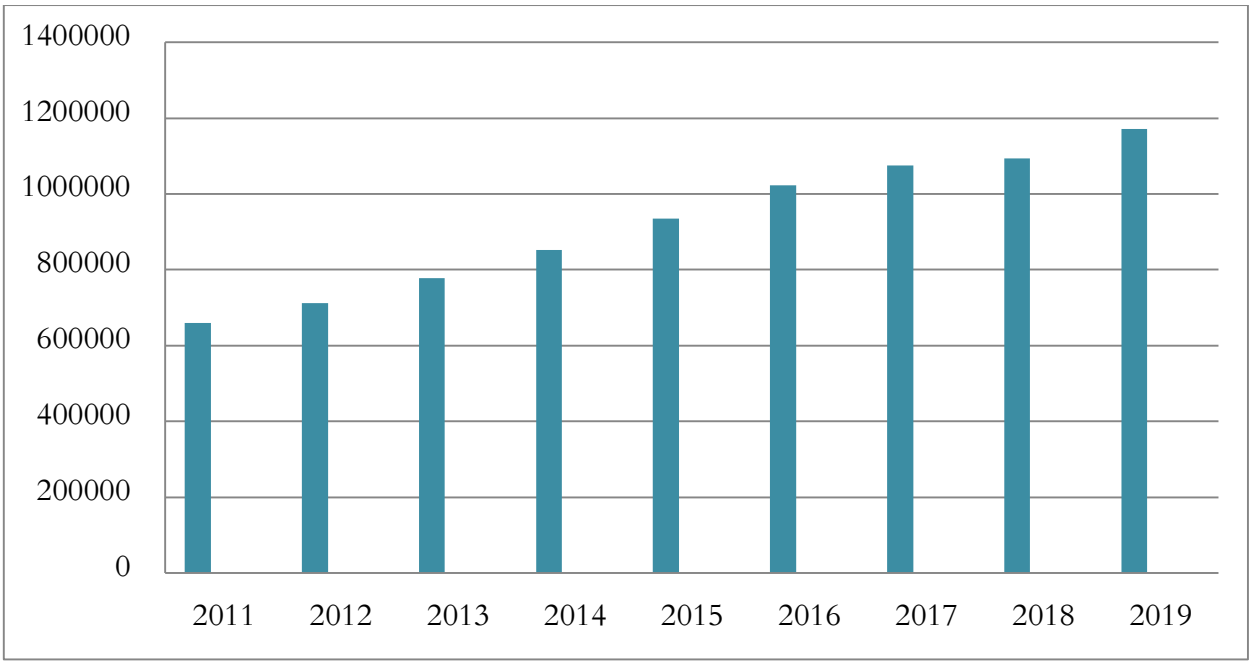

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الجدول رقم (01)

– **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة:** وهي المؤسسات المملوكة للقطاع الخاص، قد تكون عبارة عن أشخاص معنويين، أشخاص طبيعيين أو مؤسسات حرفية.

– **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية** : وهي المؤسسات التابعة للقطاع العام.[1]

الجدول رقم (03–02): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعتها من 2010 إلى السداسي الأول 2019.

السنوات	الم ص م الخاصة	الم ص م العامة	الصناعة التقليدية	المجموع
2010	482892	557	135623	619072
2011	511856	572	146881	659309
2012	550511	557	160764	711832
2013	601583	575	175676	777816
2014	656949	542	194562	852053
2015	716895	532	217142	934569
2016	786989	390	235242	1022621
2017	831914	267	242322	1074503
2018	851414	262	241494	1093170
2019	851608	244	-	851852

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على عدة مصادر.

من خلال الجدول يتضح لنا أن 99.97% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبارة عن مؤسسات خاصة،حيث أنها شهدت انخفاض في تعدادها قدر بـ 474393 مؤسسة جديدة أي نسبة 76.70 % .

في حين شهد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية تراجعا كبيرا نظرا للسياسية المتبعة، حيث شهد انخفاض في تعدادها قدر بـ 295 مؤسسة أي بنسبة 52.96 %خلال الفترة 2010 إلى السداسي الأول من سنة 2018 .

[1] – ياسر عبد الرحمان، براشن عماد الدين ، **قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر" الواقع والتحديات** "، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد الثالث، جامعة جيجل، الجزائر، جوان 2018، ص 223.

أما في سنة 2019 فنلاحظ خلال السداسي الأول فقد تم تسجيل زيادة في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بـ 194 مؤسسة، أما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية سجل انخفاض بـ 18 مؤسسة.[1]

الشكل رقم (03-02): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعتها من 2010 إلى السداسي الأول 2019.

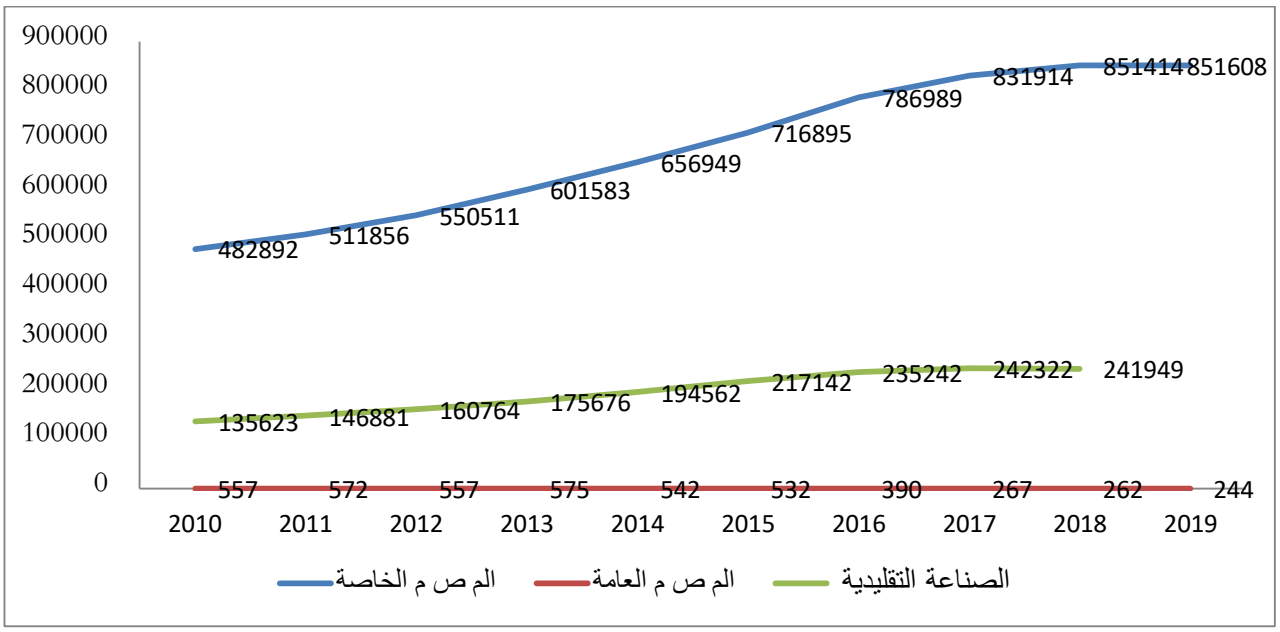

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الجدول رقم (02)

- **توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم**

كما أشرنا سابقا تنقسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم إلى ثلاثة أنواع: مؤسسات مصغرة، مؤسسات صغيرة، مؤسسات متوسطة. والجدول الموالي يوضح ذلك.

[1] - مولاي أمينة، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة البحوث العلمية،المجلد السابع، العدد الأول، جوان 2020، ص127.

الجدول رقم (03-03): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم نهاية السداسي الأول لسنة 2019.

أنواع المؤسسات لصغيرة والمتوسطة	العدد	النسبة المئوية %
مؤسسات مصغرة (توظف أقل من 10 عمال)	1042121	97
مؤسسات صغيرة (توظف بين 10 و49 عامل)	28288	2.6
مؤسسات متوسطة (توظف بين 50 و 249 عامل)	4094	0.4
المجموع	**1074503**	**100**

المصدر : تأليف مجموعة من الباحثين، الكتاب الجماعي الدولي المحكم، **إشكالية تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر بين الأساليب التقليدية والمستحدثة**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجيل، مارس 2021، ص 180.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن المؤسسات الصغيرة تهيمن على النسيج الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في نهاية السداسي الأول لسنة 2019 بلغ 1042121 مؤسسة وبنسبة 97 %، تليها المؤسسات الصغيرة بـ 28288 مؤسسة وهو ما يمثل نسبة 2.6 % من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ثم تأتي أخيرا المؤسسات المتوسطة بـ 4094 مؤسسة وبنسبة 0.4 %، وهو ما يدل على أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لا تزال في بداية إنشائها والتعرف عليها وهو ما يستدعي تهيئة الظروف المناسبة لنموها وتطورها خاصة ما تعلق منها بتوفير التمويل المناسب ومرافقتها باستمرار حتى لا يكون مصيرها الزوال.[1]

- **توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المنطقة الجغرافية**

قسمت الجزائر إلى أربع مناطق جغرافية وهي الشمال، الجنوب، والجنوب الكبير والهضاب العليا طبقا للمواصفات الطبيعية، ولكل منطقة جغرافية مميزات معينة تقوم على جذب الاستثمارات فالمناطق الشمالية (الساحلية) تقع ضفاف البحر المتوسط وهو بوابة التجارة العالمية، وكلما بعدت المسافة عن الشمال قل الاستثمار، كذلك هو الحال بالنسبة للكثافة السكانية التي تزيد في الشمال وتقل كلما اتجهنا جنوبا. تتوزع المؤسسات على مستوى الوطن وتنال كل منطقة حصتها حسب مميزاتها الجغرافية، ولكن التوزيع لا تتحكم فيه الدولة غير أنها تسعى من أجل إعادة التوازن بين المناطق

[1] - تأليف مجموعة من الباحثين، الكتاب الجماعي الدولي المحكم، **إشكالية تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر بين الأساليب التقليدية والمستحدثة**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجيل، مارس 2021، ص 180.

المذكورة سابقا والجدول الموالي يوضح توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى الوطن في المناطق الجغرافية خلال الفترة (2011-2019).

الجدول رقم (03-04) : تمركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المنطقة الجغرافية للفترة(2011-2019).

المنطقة / السنوات	الشمال	الهضاب العليا	الجنوب	المجموع
2011	232664	119146	39951	391761
2012	248985	128316	42816	420117
2013	316364	102533	40414	459414
2014	344405	108912	43672	496989
2015	373337	118039	46525	537901
2016	400615	125696	49595	575906
2017	415242	129767	50801	595810
2018	438260	136899	53060	628219
2019	459146	144836	55591	659573

المصدر: محمد لمين علون وآخرون، دور **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية-دراسة حالة الجزائر**، مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة، المجلد03، العدد03، الجزائر، جويلية 2020، ص 83.

انطلاقا من الجدول أعلاه نستنتج أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر موزعة بصورة غير منتظمة على المناطق السابقة حيث يتمركز 60 % من هذه المؤسسات في منطقتين (الشمال، والهضاب العليا) وذلك راجع لطبيعة توزع الجغرافي للسكان حيث يتمركز أغلبهم في الشمال ، بينما تتوزع 40 % الأخرى على منطقتين (الجنوب والجنوب الكبير)، وكانت أعلى نسبة لهذه المؤسسات متواجدة في الشمال كمرتبة أولى وتأتي الهضاب العليا بالمرتبة الثانية ثم الجنوب ، وتجدر الإشارة أنه تم دمج المعلومات الإحصائية لمنطقة الجنوب الكبير مع الجنوب بدءا من سنة 2014 .

الشكل رقم (03-03) : توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المنطقة الجغرافية لسنة 2019

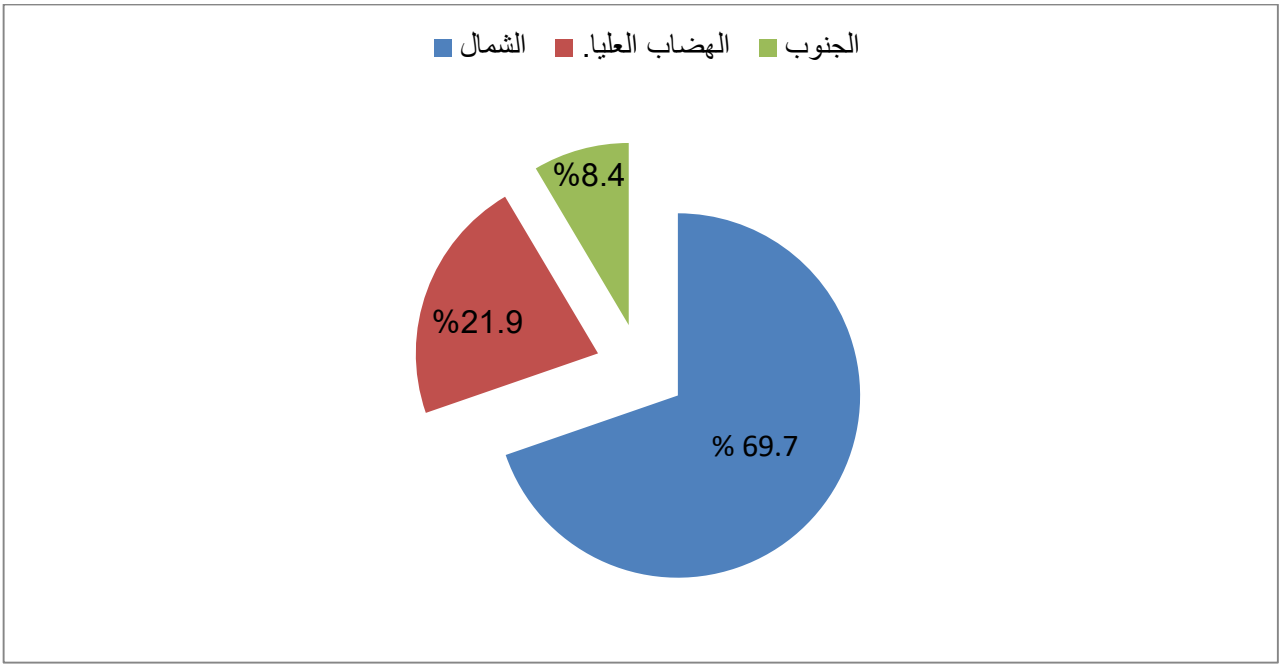

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الجدول رقم (04).

نلاحظ من الشكل أعلاه أن أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ترتكز في الشمال بنسبة تقدر بـ 69.7 % وذلك راجع إلى طبيعة التوزيع الجغرافي للسكان، حيث يتمركز أغلبهم في الشمال، تليها منطقة الهضاب العليا بنسبة 21.9 % ، وأخيرا الجنوب و "الجنوب الكبير" بنسبة ضعيفة جدا لا تتعدى 8.4 %.

ثالثا : نشاطات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

قبل التطرق لتحليل واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط لابد من معرفة أن قطاع النشاط يتكون من أربعة شعب حسب تصنيف الوزارة المعنية كما يلي:

- **شعبة الخدمات تضم** : النقل والمواصلات ، التجارة ، الفندقة والإطعام ، خدمات للمؤسسات ، خدمات للعائلات، مؤسسات مالية، أعمال عقارية، خدمات للمرافق الجماعية .
- **البناء والأشغال العمومية**
- **الفلاحة والصيد البحري**

⇦ **الصناعة التحويلية تضم:** المناجم والمحاجر، الحديد والصلب، مواد البناء، كيمياء، مطاط، بلاستيك، الصناعة الغذائية، صناعة النسيج، صناعة الجلد، صناعة الخشب والفلين والورق، صناعات مختلفة.

تجدر الإشارة إلى أنه من الصعوبة تحديد العدد الحقيقي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبشكل دقيق، لوجود قطاع رسمي وآخر غير رسمي (قطاع موازي) حيث ترتكز الأنشطة غير الرسمية بشكل خاص في قطاعات البناء والأشغال العمومية والتجارة والفندقة وغيرها من الخدمات الموجهة للاستهلاك (بسبب الطابع العائلي لها). وهي تقريبا نفس القطاعات التي تنشط فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يعود ظهور ذلك القطاع الموازي إلى : ارتفاع الأعباء الجبائية وشبه الجبائية المفروضة على هذه المؤسسات ، الثقل المفرط في الضرائب و أعباء الأجور والأعباء الاجتماعية بالمقارنة مع البلدان المجاورة، وسوء التسيير.

الجدول الموالي يوضح توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الأنشطة الاقتصادية :

الجدول رقم (03-05): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط خلال الفترة (2011-2019).

قطاع النشاط	النقل	البناء والأشغال العمومية	الصناعة	الخدمات	السياحة	الصحة	الفلاحة	الاتصالات	المجموع
2011	105210	111861	580470	127991	430328	5628	16688	-	1378176
2012	65534	123558	328762	34252	94182	20356	6447	142454	815545
2013	105392	191646	1091878	148857	138692	14587	25083	-	171635
2014	175135	194446	1507381	104905	110639	17613	26270	-	2192530
2015	174327	126371	755397	194152	139180	30489	53498	-	1473414
2016	119162	92621	1116955	191691	203560	47525	67530	-	1839044
2017	139180	39467	794139	126099	232442	28863	20079	-	1422647
2018	148857	53566	481294	203680	51224	38411	19904	-	997268
2019	-	41254	329110	27985	89291	21087	21563	-	530291

المصدر: محمد لمين علون وآخرون، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية-دراسة حالة الجزائر**، مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة، المجلد03، العدد03، الجزائر، جويلية 2020، ص 84.

وما أمكن ملاحظته من الجدول أعلاه استحواذ قطاع الصناعة على الجانب الأكبر من المشاريع المصرح بها في إطار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلا الفترة (2011-2019) حيث ساهم بأكثر من 50% من إجمالي المشاريع في سنة 2019 أين قدرت النسبة المئوية للمساهمة بـ 62.06%، وفي نفس الإطار سجلت أعلى نسبة لمساهمة قطاع الصناعة من إجمالي المشاريع المصرح بها في سنة 2014 بنسبة مئوية قرت بـ 68.75%، وجاء في المرتبة الثانية قطاع السياحة حيث سجل هذا القطاع أعلى نسبة مساهمة له خلال سنة 2011(31.22%)، ثم قطاع الخدمات، وقد جاء في ذيل الترتيب كل من القطاعات الآتية، النقل، البناء والأشغال العمومية، الصحة والفلاحة وأخيرا قطاع الاتصالات، والتي كانت مساهماته في المشاريع المصرح بها في هذا القطاع معدومة طيلة الفترة(2011-2019) باستثناء سنة 2012 أين ساهم بمؤسسة واحدة فقط. [1]

المطلب الثاني : مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني

بالنظر إلى الأرقام والمعطيات الخاصة بهذه المؤسسات، يتضح لنا أهميتها البارزة في الدور الذي تلعبه في عملية النهوض الاقتصادي للبلاد من خلال الخدمات الواسعة التي تستفيد منها جميع القطاعات وتشغيلها عددا متنوعا من الأيدي العاملة ، إنتاج سلع ذات فرص تصديرية مما يؤدي إلى الحصول على النقد الأجنبي وتحسين التجارة الخارجية.[2]

أولا : مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل

تمثل قضية البطالة في الوقت الراهن إحدى المشكلات الأساسية التي تواجه معظم دوال العالم على اختلاف درجات تقدمها وأنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والجزائر كدولة تسعى لإيجاد حلول مناسبة لها.[3]

---

[1] – محمد لمين علون وآخرون، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية–دراسة حالة الجزائر**، مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة، المجلد03، العدد03، الجزائر، جويلية 2020، ص 84.

[2] – نوي نور الدين، **العقبات التي تحد من تفعيل الدور التنموي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد الخامس ، العدد الأول ، جوان 2018، ص 288–289.

[3] – عطا لله ياسين، **الآليات والأدوات الموجهة لتحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم التجارية، تخصص علوم تجارية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر،2019/2018، ص 125.

الجدول رقم (03-06): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إحداث مناصب الشغل للفترة من 2011 حتى 2019

نوعية المؤسسة	الخاصة	%	العامة	%	المجموع
2011	1676111	97.21	48086	2.79	1724197
2012	1800742	97.21	47375	2.79	1848117
2013	1953636	97.59	48256	2.41	2001892
2014	2110665	97.84	46567	2.16	2157232
2015	2327293	98.16	43727	1.84	2371020
2016	2511674	98.86	29024	1.14	2540698
2017	2578279	99.01	23679	0.91	2601958
2018	2668173	99.18	22073	0.82	2690246
2019	2797781	99.26	20955	0.74	2818736

المصدر :محمد لمين علون وآخرون، دور **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية-دراسة حالة الجزائر**، مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة، المجلد03، العدد03، الجزائر، جويلية 2020، ص 82.

الشكل رقم (03-04): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إحداث مناصب الشغل للفترة من 2011 حتى 2019.

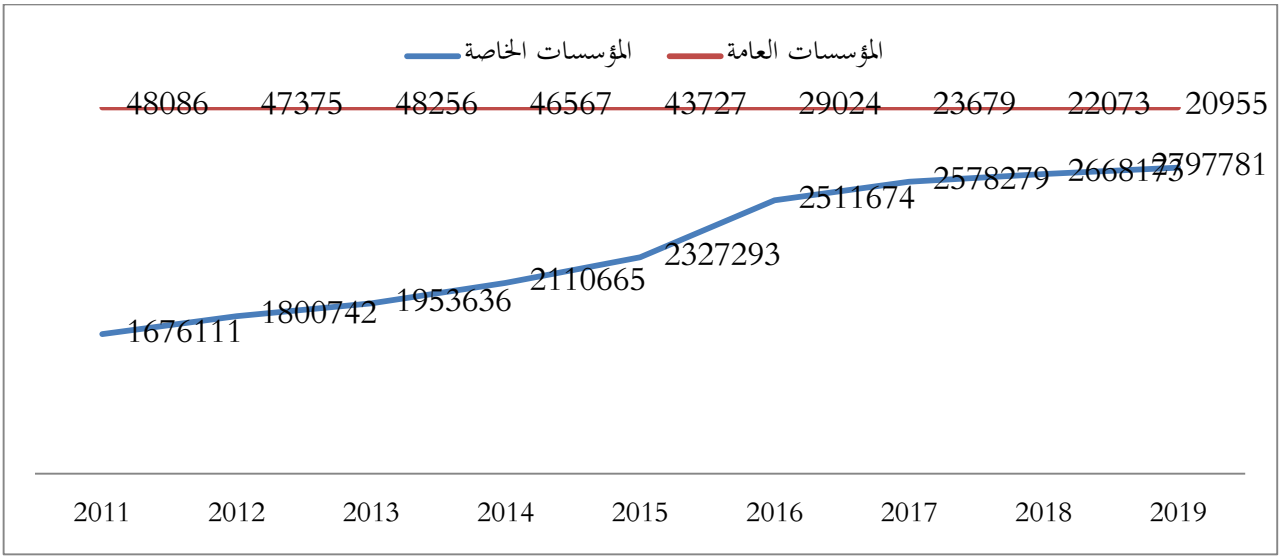

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم:(03-06).

ما يلاحظ من خلال الجدول رقم (03-07)، والشكل أعلاه أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل في تزايد سنوي ملحوظ، بالرغم من اختلاف نسبة التطور من سنة لأخرى وهو ما أدرى إلى ارتفاع عدد العمال خلال التسع سنوات الأخيرة بنسبة كبيرة وصلت إلى 53.15 % خلال الفترة (2011-2019)، وهذا راجع للتدابير التي اتخذتها الدولة لتشجيع المؤسسات على فتح مناصب عمل جديدة، كمختلف الصيغ المقترحة لامتصاص اليد العاملة مثل عقود ما قبل التشغيل، والتحفيزات التي تقدمها الدولة على كل منصب عمل جديد مفتوح كالتخفيضات الضريبية، والدعم المقدم لبعض الفئات التي فقدت منصب عملها من خلال بعض الهيئات كالصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، ويرجع عدم تأثر النسبة الإجمالية للزيادة في مناصب العمل الإجمالية والخاصة على وجه الخصوص إلى تحول العمال من القطاع العام إلى الخاص، والذي يقدم للأفراد الذين تتراوح أعمارهم بي 35-50 سنة، وبسبب ارتفاع روح المقاولاتية في الجزائر والناتجة عن جملة التحفيزات المالية والجبائية، كل ذلك فيقابل كل مؤسسة جديدة عمالا جدد وهو نفس الأمر الذي يفسر انخفاض عدد العمال في المؤسسات العمومية بسبب انخفاض عدد المؤسسات في هذا القطاع الناتجة عن عمليات الخوصصة، كل هذا ترجم على زيادة حصة مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل على مستوى الاقتصاد الكلي.

ثانيا : مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات[1]

[1] – عايد مهدي، آيت محمد مراد، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية للتنويع الاقتصادي في الجزائر**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد03، الجزائر، أفريل 2020، ص 324.

الجدول رقم (03-07) :صافي التعامل الخارجي للفترة (2011-2019).

الوحدة: مليون دولار

السنة/ القيمة	قيمة الصادرات	قيمة الواردات	الميزان التجاري
2011	73390	46453	26937
2012	73981	46801	27180
2013	65917	54852	11065
2014	62956	50330	4626
2015	37787	51501	-13714
2016	28883	46727	-17844
2017	17616	23273	-5657
2018	20298.25	23141.75	-2843.5
2019	18964.13	22146.95	-3182.82

المصدر: محمد لمين علون وآخرون، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية-دراسة حالة الجزائر**، مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة، المجلد03، العدد03، الجزائر، جويلية 2020، ص 86.

إن معطيات الجدول رقم (03-08) تشير إلى أن القطاع الذي تشغله المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يلعب دورا متناميا في مجال التجارة الخارجية، حيث اهتم القطاع بتلبية متطلبات السوق المحلي من المواد الاستهلاكية إضافة إلى تغطية احتياجاته من المواد نصف المصنعة والتجهيزات الاستثمارية خاصة بعد تحرير التجارة الخارجية في الجزائر، حيث استطاع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن يساهم في تفعيل حركة الواردات الجزائرية خارج قطاع المحرقات والتي بدورها تبين بأن هذا القطاع يشهد تطورا واستمرارا في نشاطه، ومن ثم الأثر الإيجابي للواردات على النمو الاقتصادي، وهو ما يؤكد الدور الفعال والمكانة البارزة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال نسب مساهمتها في الاستيراد التي تعرف معدلات نمو ملحوظة والتي بلغ عددها 727 مؤسسة سنة 2018، ويظهر ذلك من خلال إشارة معامل قيمة الواردات الموجبة، وهذا ما يعني وجود علاقة طردية بين المتغير التابع (النمو الاقتصادي) والمتغير المفسر (المستقل) ممثلا في الواردات، أي أنه كلما تغيرت قيمة الواردات بوحدة واحدة فإن النمو الاقتصادي ممثلا بالناتج الداخلي الخام سوف يتغير بـ 0.115526 وحدة، كما تؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا مؤثرا في دعم الصادرات من خلال سد جزء من

حاجة الطلب المحلي، وبالتالي إتاحة فرصة أكبر لتصدير إنتاج المشروعات الكبيرة، لما يتميز به من مميزات نسبية ووفرات اقتصادية أو من خلال تصدير منتجاتها مباشرة، فهي بذلك تساهم في جلب العملة الصعبة أيضا، ويبين واقع المبادلات العالمية ضعف تواجد الجزائر في الأسواق العالمية، وهذا ما تفسره قيمة الصادرات خارج المحروقات الضعيفة، بالرغم من سعي الجزائر إل تحسين وتنمية الصادرات، وبالتالي تنويع الاقتصاد الوطني من خلال دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي لازالت نسبة مساهمتها ضئيلة في الصادرات خارج قطاع المحروقات أين حقق الميزان التجاري عجزا بنهاية سنة 2019 قدر بـ 3182.82 مليار دولار.[1]

ثالثا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات من 2003 حتى 2015

الجدول رقم (03-08): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات من 2003 حتى 2015.

السنوات / الطابع القانوني		نسبة القطاع العام في الناتج الداخلي الخام	نسبة القطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام	المجموع
2003	القيمة	550.62	1884.2	2434.8
	النسبة %	22.9	77.1	100
2004	القيمة	598.65	2146.75	2745.4
	النسبة %	21.8	78.2	100
2005	القيمة	651.00	2364.5	3015.5
	النسبة %	21.59	78.41	100
2006	القيمة	704.05	2740.06	3444.11
	النسبة %	20.44	79.56	100
2007	القيمة	749.86	3153.77	3903.63
	النسبة %	19.20	80.80	100
2008	القيمة	686.59	3551.33	4237.82
	النسبة %	16.20	83.80	100

[1] – محمد لمين علون وآخرون، مرجع سابق، ص 86.

2009	القيمة	816.80	4162.02	4978.82
	النسبة %	16.41	83.59	100
2010	القيمة	827.53	4681.68	5509.21
	النسبة %	15.02	84.98	100
2011	القيمة	923.34	5137.46	6060.8
	النسبة %	15.23	84.77	100
2012	القيمة	793.38	5813.02	6060.40
	النسبة %	12.01	87.99	100
2013	القيمة	893.24	6741.19	7634.43
	النسبة %	11.71	88.29	100
2014	القيمة	1187.93	7338.65	8526.58
	النسبة %	13.9	86.1	100
2015	القيمة	1313.36	7924.51	9237.87
	النسبة %	14.22	85.78	100

المصدر : عطا الله ياسين، **الآليات والأدوات الموجهة لتحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم التجارية، تخصص علوم تجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2019/2018، ص، ص 127-128.

من خلال الجدول نلاحظ أن الناتج الداخلي الخام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تزايد مستمر، حيث سجل 2434.8 مليار دينار جزائري في عام 2003 ليصعد إلى 9237.87 مليار دينار جزائري في عام 2015، بنسبة نمو خلال تلك الفترة قدرت بـ 379.41% ، وعلى مستوى طبيعة القطاع نسجل أغلبية لصالح القطاع الخاص بنسب تتراوح ما بين 77.10 % في عام 2003 و 88.29 % في عام 2013، ومما يفسر ذلك هو تزايد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عموما والقطاع الخاص خصوصا، إلا أن القطاع العام في تراجع إذ نسجل أعلى نسبة له ب 22.90 % في عام 2003 وهي تستمر في الهبوط حتى نسبة 11.71% في عام 2013 نتيجة لسياسة الدولة نحو خوصصة المؤسسات مع تقديم التشجيعات على ذلك، على سبيل المثال لا الحصر على الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.[1]

[1] – عطا الله ياسين، مرجع سابق، ص 128.

رابعا : مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق القيمة المضافة

إن توسيع تدخل الاستثمارات الخاصة بعد أمرا ضروريا من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية، وذلك عن طريق توفير الدعم اللازم وتوفير التمويل، وخاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي أصبحت تمثل خيارا استراتيجيا بالنسبة للجزائر للنهوض بالاقتصاد الوطني.

الجدول رقم (03-09): القيمة المضافة للصناعات خارج المحروقات (2013-2017).

القطاعات	2013	2014	2015	2016	2017
الصناعات خارج المحروقات	771.8	837.7	904.6	975.7	1037.0
الفلاحة	1640.0	1772.2	1935.1	2140.3	2318.9
بناء وأشغال عمومية + خدمات المحروقات	1627.4	1794.0	1917.2	2069.3	2213.6
خدمات	3849.8	4186.4	4546.6	4837.8	5153.9

المصدر : طرشي محمد وآخرون، **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية في الجزائر بين الواقع والمأمول**، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 04، العدد 01، 2019، ص 12.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية خارج المحروقات في تطور مستمر، كما نلاحظ أن القطاع المهيمن هو قطاع الخدمات أما القطاع الصناعي فإنه لا يزال يمثل نسبة قليلة مقارنة بباقي القطاعات الاقتصادية وهذا بسبب الصعوبات والمشاكل التي تواجه القطاع .

خامسا: مداخيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقا لقطاع النشاط

الجدول رقم (03-10): مداخيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقا لقطاع النشاط للفترة: (2011-2019).

الوحدة: مليون دج

قطاع النشاط	النقل	البناء والأشغال العمومية	الصناعة	الخدمات	السياحة	الصحة	الفلاحة	الاتصالات	المجموع
2011	105210	111861	580470	127991	430328	5628	166880		1378176
2012	65534	123558	328762	34252	94182	20356	6447	142454	815545
2013	105392	191646	1091878	148857	138692	14587	25083	-	1716135
2014	175135	194446	1507381	104905	110639	17613	26270	-	2192530
2015	174327	126371	755397	194152	139180	30489	53498	-	1473414
2016	119162	92621	1116955	191691	203560	47525	67530	-	1839044
2017	139180	39467	794139	126099	232442	28863	20079	-	1422647
2018	148857	53566	481294	203686	51224	38411	19904	-	997268
2019	-	41254	329110	27985	89291	21087	21563	-	530291

المصدر: محمد لمين علون وآخرون، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية-دراسة حالة الجزائر**، مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة، المجلد03، العدد03، الجزائر، جويلية 2020، ص 86.

تكملة لمضمون الجدول رقم: (03-05)، فقد كان القطاع الصناعي أكثر القطاعات توليدا للدخل سنة 2011 محتلا المرتبة الأولى من ناحية عدد المشاريع المصرح بها متفوقا بذلك على جميع القطاعات المشاركة في ذلك، يليه القطاع السياحي بمساهمة مئوية قدرت بـ 31.22 % بالرغم من مساهمته بـ 72 مؤسسة فقط، ثم يأتي القطاع الخدمي في المرتبة الثالثة، في حين احتل قطاعي الصحة والفلاحة المرتبة الأخيرة بـ 55 و 31 مؤسسة على التوالي خلال نفس السنة، في حين شهدت سنة 2019 سيطرة القطاع الصناعي كذلك على المداخيل المصرح بها بنسبة مئوية مقدرة بـ 62.06 % وهو ما يقابلها: 329110 مليون دج.

المطلب الثالث: المشاكل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

رغم التطور الذي عرفه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال العشرية الأولى من الألفية الثالثة مقارنة بالفترات التي سبقت ذلك: إلا أنه لا يزال يتخبط في الكثير من المشكلات التي نذكر أهمها في النقاط التالية: [1]

أولا : مشكلة الريادة: نعتقد أنها من أكبر المشكلات التي تواجه تطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، باعتبار أن إنشاء مشروعات ناجحة ترتكز على الإبداع والتميز، وهذا ما يفترض وجود قيم الريادة لدى منشئيها وهذا أصبح لا يحقق بطريقة عريضة، ولكن بوجود مدارس ومعاهد تختص باكتشاف الذين لديهم سمات ريادية ثم تعمل على تطويرها وتنميتها.

ثانيا : المشكلات الإدارية : اصطدمت الجهود المبذولة من طرف السلطات العليا الجزائرية في سبيل تذليل العراقيل الإدارية التي تحول دون إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وخاصة تلك المتعلقة بإنشاء شباك وحيد بممارسات حالت دون التخفيض من الزمن والتكاليف اللازمين خاصة لإنشاء المشروعات، وهذا يتضح من خلال حجم الوثائق الواجب استخراجها للقيام بأي عملية والوقت اللازم لاستخراج كل وثيقة ، وفي هذا الصدد تشير بعض الدراسات إلى أن استخراج سجل تجاري يتطلب تقديم أكثر من 19 وثيقة، والمدة الزمنية اللازمة للقيام بالإجراءات الإدارية لإقامة مشروع تزيد عن ثلاثة أشهر، أما عملية الانطلاق الفعلي للمشروع فقد تستغرق مدة خمس سنوات، وهذا ما يؤكد نتيجة ما توصل إليه المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي بأن :

" المشاكل البيروقراطية تشكل أهم حاجز تتحطم عليه إرادة المستثمر في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة " .

ثالثا : مشكلة التمويل : وهي من بين أهم وأصعب المشكلات التي تواجه إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وهذا الأمر مطروح سواء تعلق الأمر بتمويل دورة الاستغلال أو دورة الاستثمار، وفي هذا الصدد تشير إحدى الدراسات التي قام بها البنك العالمي أن 80 % من المؤسسات محل التحقيق ثم إنشاؤها بنسبة 100 % بأموال أصحابها .[2]

[1] – قاسمي كمال، **معوقات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر " دراسة تحليلية تقيمية"**، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، العدد 01، 2017، ص 81.

[2] – قاسمي كمال، مرجع سابق، ص 82.

رابعا : مشكل العقار: تعتبر عملية الحصول على العقار الصناعي في الجزائر من بين أهم المشكلات الكابحة للاستثمار بصفة عامة، وفي قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة نتيجة الإمكانيات الضعيفة لهذا الصنف، حيث أن المناطق الصناعية ومناطق النشاط المنتشرة عبر الوطن لم تعد تلبي الطلبات الاستثمارية بالطريقة المثلى. وباعتبار أن حصول المستثمر على عقد الملكية أو الإيجار يعد ضروريا للكثير من العمليات التي تقوم بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أضحى من الضروري تحرير قطاع العقار وفق آليات تحول دون عرقلة تطور هذا النوع من المؤسسات .

خامسا : تحديات البيئة التنافسية : رغم أن مستويات نشاط الكثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر محلي أو وطني، حيث أن منتجاتها تستهدف هذا المستوى من السوق، إلا أنها أصبحت مجبرة على منافسة كبريات الماركات العالمية. وهذا بالنظر لانفتاح الاقتصاد الجزائري الذي كرس واقعا يجعل كل قوائم المنتجات العالمية تدخل بحرية إلى الجزائر ابتداء من سنة 2012 بفعل اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي من جهة، بالإضافة إلى صعوبة قيام الدولة بإجراءات حمائية لمنتجات هذه المؤسسات نتيجة المفاوضات المتقدمة التي تجريها الجزائر للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة التي لا تقبل هذا النوع من الإجراءات . إن هذا الانفتاح بقدر ما ضل يشكل تحديا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقدر ما مكن الكثير منها من الاستفادة من برامج الدعم والتأهيل في إطار الاتفاقيات الثنائية بين الجزائر وغيرها من الدول وبرامج ميدا مع الاتحاد الأوروبي.

سادسا : مشكلة المانجمنت: تعتبر مشكلة المانجمنت في أبعاده الثلاثة : الفلسفة، الإستراتيجية والعلمية مشكلة حقيقية تواجه تطور الكثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، فإذا تطرقنا إلى وظيفة التنظيم على سبيل المثال نجد أن العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تملك أصلا هيكلا تنظيميا واضحا، فيه توصيف علمي للوظيفة وعلاقات تنظيمية مضبوطة. بالإضافة إلى جانب التنظيم يغيب في أذهان الكثير من القائمين على هذا النوع من المؤسسات البعد الاستراتيجي في العملية التخطيطية ويقتصر عملهم على الجانب العملي المتكرر من المانجمنت.[1]

[1] – نفس المرجع، ص 83.

المبحث الثاني : واقع آليات التمويل والمؤسسات الداعمة

إن التوجه إلى اقتصاد السوق لابد أن يتحقق مع مجموعة من المعطيات الواقعية، من بينها فتح المجال أمام الخوص ودعمهم خاصة في ما يتعلق بجانب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بتوفير خاصة مختلف الصيغ والأساليب المناسبة لتمويل هذه الأخيرة.

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحتاج إلى من يرعاها ويدعمها ويرافقها في مختلف مراحل نموها وذلك نظرا لما تواجهه من تحديات وتهديدات في المحيط، وعليه سعت الجزائر إلى توفير عدة آليات وبرامج للدعم وتمويل من أجل ترقية وتطوير هذا القطاع وتكريسها لتعزيز نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى الهيئات التمويلية الحكومية المباشرة وغير المباشرة وكذا هيئات وبرامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي وضعتها الدولة لتحفيز هذا القطاع وكذا أهم البنوك المتعاونة مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و آفاقها.

المطلب الأول : الهيئات التمويلية الحكومية المباشرة وغير المباشرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

سيتم ذكر أهم الهيئات التمويلية الحكومية المباشرة وغير المباشرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE (الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشبابANSEJ سابقا)، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC، صندوق ضمان القروض FGAR،

أولا : الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE.

نظرا لحداثة هذه الهيئة سيتم التطرق إليها بشكل مفصل.

1- نشأتها ومهامها

- **نشأة الوكالة :** [1]

مرسوم تنفيذي رقم : 186/20 المؤرخ في : 28 ذي القعدة عام 1441 الموافق 20 جويلية سنة 2020، المتعلق بإسناد الوصاية على الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب إلى الوزير المنتدب لدى الوزير المكلف بالمؤسسات المصغرة.

[1] – موقع الوكالة www.ansej.org.dz تم الإطلاع عليه بتاريخ 2021/05/01 على الساعة 18.80.

مرسوم تنفيذي رقم : 329/20 المؤرخ في 06 ربيع الثاني عام 1442 الموافق 22 نوفمبر سنة 2020، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم : 296/96 المؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1417 الموافق 8 سبتمبر سنة 1996 والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي ، ويغير تسميتها .

الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE)

- **مهام الوكالة :**

⇦ بالنسبة للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب سابقا ANSEJ

- تدعيم وتقديم الاستشارة وترافق الشباب ذوي المشاريع في إطارات مشاريعهم الاستثمارية.
- تسير وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بها، تخصيصات الصندوق لدعم تشغيل الشباب، لا سيما منها الإعانات وتخفيض نسب الفوائد في حدود العلاقات التي يضعها الوزير المكلف بالتشغيل تحت تصرفها.
- تبليغ الشباب ذوي المشاريع الذين ترشح مشاريعهم للاستفادة من قروض البنوك والمؤسسات المالية بمختلف الإعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، وبالامتيازات الأخرى التي يحصلون عليها.
- تقوم بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع، مع الحرص على احترام البنود ودفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم عند الحاجة، لدى المؤسسات والهيئات المعنية بإنجاز الاستثمارات.
- تشجيع كل من أشكال الأعمال والتدابير الأخرى الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب، لا سيما من خلال برامج التكوين والتشغيل والتوظيف الأولي.
- تضع تحت تصرف الشباب ذوي المشاريع كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتقني والتشريعي والتنظيمي المتعلق بممارسة نشاطاتهم.
- تقيم علاقات المتواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتطبيق خطة التمويل ومتابعة إنجاز المشاريع واستغلالها.

⇦ بالنسبة للمهام السابقة تضطلع وكالة ANADE بمهام جديدة من بينها :[1]

- إعداد البطاقية الوطنية للنشاطات التي يمكن استحداثها من طرف الشباب أصحاب المشاريع وتحيينها دوريا بالاشتراك مع مختلف القطاعات المعنية .

[1] –مرجع سابق www.ansej.org.dz .

- تشجيع استحداث وتطوير الأنظمة البيئية بناء على فرص الاستثمار المتاحة من مختلف القطاعات التي تلي احتياجات السوق المحلي و/ أو الوطني ، وهذا مع مختلف الشركاء وذلك بالعديد من الاتفاقيات التي أمضتها الوكالة سواء مع الشركاء الاقتصاديين وحتى الاجتماعيين من بينها أخذ الاتفاقيات مع " سونطراك نفطال ، وكالة عدل فيما يخص المشاريع في إطار مناولة المؤسسات المصغرة ".
- تعمل على عصرنة ورقمنة آليات إدارة وتسيير الوكالة وجهاز استحداث المؤسسات المصغرة " من إيداع الملف الكترونيا إلى غاية متابعة ومعالجة ومرافقة الملف لحاملي المشاريع عبر التطبيقات التي توفرها الوكالة " .
- تضمن تسيير مناطق نشاطات مصغرة متخصصة مجهزة لفائدة المؤسسات المصغرة.

2- أشكال الاستثمار وشروط الإعانة في ANADE

المرسوم التنفيذي رقم: 374/20 مؤرخ في 01 جمادى الأولى عام 1442 الموافق 16 ديسمبر سنة 2020. يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم: 290/03 المؤرخ في 09 رجب عام 1424 الموافق لـ 06 سبتمبر 2003 الذي يحدد شروط الإعانة المقدمة للشباب ذوي المشاريع ومستواها.

- **أشكال الاستثمار:**

– استثمار الإنشاء: ويتمثل في إنشاء مؤسسة مصغرة جديدة من طرف شاب أو أكثر أصحاب مشاريع مؤهلين لجهاز المؤسسة المصغرة للوكالة بصفة فردية أو جماعية أو في شكل تجمع مؤسسات.

– استثمار التوسيع : ويتمثل في الاستثمارات المنجزة من طرف المؤسسة المصغرة بعد استيفاء مرحلة استغلال استثمار الإنشاء، أو تلك التي ترغب في توسيع نشاطها كالمؤسسات الحرفية، الفلاحية، المنتجة للسلع والخدمات وكذا المستفيدة من جهاز ANGEM.

- **شروط التأهيل:**
- أن يتراوح عمره أو عمرهم ما بين 19 و 40 سنة.
- أن يكون أو أن يكونوا ذوي شهادة أو تأهيل مهني و/أو لهم مهارات معرفية معترف بيها بشهادة أو أي وثيقة مهنية أخرى.
- أن يقدم أو يقدموا مساهمة شخصية في شكل أموال خاصة.

- ألا يكون أو ألا يكونوا قد استفادوا من تدبير إعانة بعنوان إحداث النشاطات.

3- التركيبات المالية (قيمة المشروع أقل من 10.000.000 دج)

- **التمويل الذاتي**: ويدخل فيه الشاب فقط.

المساهمة الشخصية
%100

- **التمويل الثنائي** : ويدخل في الشاب + الوكالة.

المساهمة الشخصية	القرض غير المكافئ
% 50	%50

- **التمويل الثلاثي** : ويدخل فيه الشاب + الوكالة + البنك .

المنطقة	مساهمة الشاب	مساهمة الوكالة	مساهمة البنك
الشمال	%15	%15	%70
الهضاب العليا والمناطق الخاصة	%12	%18	%70
الجنوب	%10	%20	%70

ملاحظة : يقوم البنك أو المؤسسة المالية بمعالجة ملف القرض في أجل أقصاه شهران (02) ابتداء من تاريخ إيداعه لدى مصالحه.

4- الإعانات

- **الإعانات المالية** :

- **قرض بدون فائدة** يتغير حسب مبلغ الاستثمار في حالة التمويل الثلاثي يسدد خلال الفترة :

فترة التسديد: 11 سنة و 06 أشهر

- قرض غير مكافأ إضافي لا يتجاوز مبلغه خمسمائة ألف دينار (500.000 دج)، للتكفل بإيجار المحل أو مكان الرسو على مستوى الموانئ، المخصص لإحداث أنشطة إنتاج السلع والخدمات باستثناء الأنشطة غير المقيمة.

ملاحظة : هذا القرض يمنح للشباب أصحاب التمويل الثلاثي وفي مرحلة الإنشاء فقط.

- قرض غير مكافأ إضافي للاستغلال، بصفة استثنائية، لا يتجاوز مبلغه مليون دينار (1.000.000 دج).
- تخفيض نسب الفوائد البنكية : تخفيض نسب فائدة القرض البنكي إلى :100 % بالنسبة إلى كل النشاطات (نسبة الفائدة 0 %).
- منح علاوة تكنولوجية حسب أهمية المشروع ومحتواه التكنولوجي وكذا أثره في الاقتصاد المحلي أو الوطني، على أن لا تتجاوز نسبة 10 % من تكلفة الاستثمار.

- **الإعانات الجبائية :**
- **مرحلة الإنجاز :**
- تطبيق المعدل المخفض للرسوم الجمركية للتجهيزات المستوردة (05%) والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- الإعفاء من دفع رسوم نقل الملكية على الاكتتابات العقارية التي تتم في إطار إنشاء النشاط.
- الإعفاء من حقوق التسجيل على عقود تأسيس المؤسسات المصغرة.
- **مرحلة الاستغلال:**[1]
- الإعفاء من مبلغ الكفالة المتعلقة بحسن التنفيذ بالنسبة للنشاطات الحرفية والمؤسسات المصغرة عندما يتعلق الأمر بترميم الممتلكات الثقافية.

[1] – مرجع سابق www.ansej.org.dz .

- الإعفاء من الرسم العقاري على البنايات وإضافات البنايات لمدة 05 سنوات أو 06 سنوات للمناطق الخاصة والهضاب العليا، و 10 سنوات لمناطق الجنوب.
- الإعفاء الكلي من الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU) ابتداء من تاريخ الاستغلال لمدة 05 سنوات أو 06 سنوات للمناطق الخاصة، و 10 سنوات لمناطق الجنوب.
- تمديد فترة الإعفاء من الضريبة الجزافية الوحيدة(IFU) لمدة عامين (02) عندما يتعهد المستثمر بتوظيف 03 عمال على الأقل لمدة غير محددة .
- إعفاء ضريبي تدريجي بعد نهاية فترة الإعفاء.

⇦ الامتيازات شبه الجبائية:

تستفيد المؤسسات المصغرة بعد الدخول في مرحلة الاستغلال من تخفيضات في حصة اشتراكات الضمان الاجتماعي وذلك في إطار التدابير التشجيعية المتعلقة بدعم وترقية التشغيل المنصوص عليها في القانون رقم 06-21 المؤرخ في 11 ديسمبر 2006.

⇦ امتيازات أخرى :

- في حالة الضرورة وبصفة استثنائية يمكن للشاب أو الشباب ذوي المشاريع الاستفادة من إعادة تمويل مؤسساتهم المتعثرة وفق صيغة التمويل الثلاثي.
- يستفيد الشاب أو الشباب ذوي المشاريع دون مقابل من المساعدة التقنية للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ومن استشاراتها ومرافقتها ومتابعتها.
- يستفيد الشاب أو الشباب ذوي المشاريع من برامج التكوين التي تنجزها أو تطلبها الوكالة.
- يمكن للشباب ذوي المشاريع الاستفادة من محلات في مناطق نشاط مصغرة متخصصة ومجهزة بصيغة الإيجار بالنسبة لنشاطات إنتاج السلع و الخدمات.

ثانيا : الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM.

1- تقديم الوكالة:[1]

طبقاً لأحكام المادة 2 من المرسوم الرئاسي رقم 04-13 المؤرخ في 22 جانفي 2004 المتعلق بجهاز القرض المصغر وبمقتضى مرسوم الرئاسي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 الوكالة عبارة عن هيئة ذات طابع خاص

[1]- المادة 1-2-3 من المرسوم الرئاسي رقم 14-04 المؤرخ في 29 ذي القعدة عام 1424 الموافق لـ 22 يناير 2004.

تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي توضع الوكالة تحت سلطة رئيس الحكومة ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لمجمل نشاطات .

2- مهام الوكالة:

- تسيير جهاز القرض المصغر وفقا للقوانين والتشريعات المعمول بها .
- دعم وتوجيه ومرافقة المستفيدين في تجسيد أنشطتهم، لاسيما فيما يتعلق بتمويل مشاريعهم.
- إبلاغ المستفيدين الذين أهلت مشاريعهم في الجهاز بمختلف الإعانات الممنوحة.
- ضمان متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة.
- مساعدة المستفيدين عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعينة بتنفيذ مشاريعهم.
- التكوين المستمر للموظفين المسؤولين بتسيير الوكالة .
- الحفاظ على العلاقة المستمرة مع البنوك والمؤسسات المالية فيما يخص تمويل المشاريع وتنفيذ مخطط التمويل ومتابعة تنفيذ واستغلال الديون المستحقة في الوقت المناسب أو المحدد.[1]

3- الخدمات الممنوحة من قبل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM [2]

⇦ **الخدمات المالية:** يمنح الجهاز صيغتين من التمويل:

- **الصيغة الأولى:** قرض شراء مواد الأولية (وكالة- مقاول) هي قروض بدون فوائد تمنح مباشرة من طرف الوكالة تحت عنوان شراء مواد أولية لا تتجاوز 100.000 دج وهي تهدف إلى تمويل الأشخاص الذين لديهم معدات صغيرة وأدوات ولكن لا يملكون أموال لشراء المواد الأولية لإعادة أو إطلاق نشاط وقد تصل قيمتها إلى 250.000 دج للجنوب بينما مدة تسديد هذه السلفة لا تتعدى 22 شهرا كما هو موضح في الجدول التالي:

[1] – المادة 5 من المرسوم الرئاسي رقم 14-04المؤرخ في 29 ذي القعدة عام 1424 الموافق لـ 22 يناير 2004، المرجع سبق ذكره.

[2] – www.angem.dz تم الاطلاع عليه يوم 04-05-2021 على الساعة 17.45.

الجدول رقم (03-11) : صيغ التمويل الثنائي

	تمويل شراء مواد أولية	
قرض لا يتجاوز	**مساهمة شخصية**	**قرض بدون فائدة (وكالة)**
100.000	% 0	% 100
قرض لا يتجاوز	**مساهمة شخصية**	**القرض البنكي**
250.000	% 0	% 100
(جنوب)		

المصدر : منشورات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

- **الصيغة الثانية:** التمويل الثلاثي (وكالة – بنك – مقاول) هي قروض ممنوحة من قبل البنك والوكالة بعنوان إنشاء نشاط، تكلفة المشروع قد تصل إلى 1000.000.00 دج التمويل يقدم كالتالي :
  - قرض بنكي 70%.
  - سلفة الوكالة بدون فوائد 29%.
  - 1% مساهمة شخصية.

وقد تصل مدة تسديد إلى 8 سنوات مع فترة تأجيل تقدر بـ 3 سنوات بالنسبة للقرض البنكي

الشكل رقم (03-05) : صيغ التمويل الثلاثي.

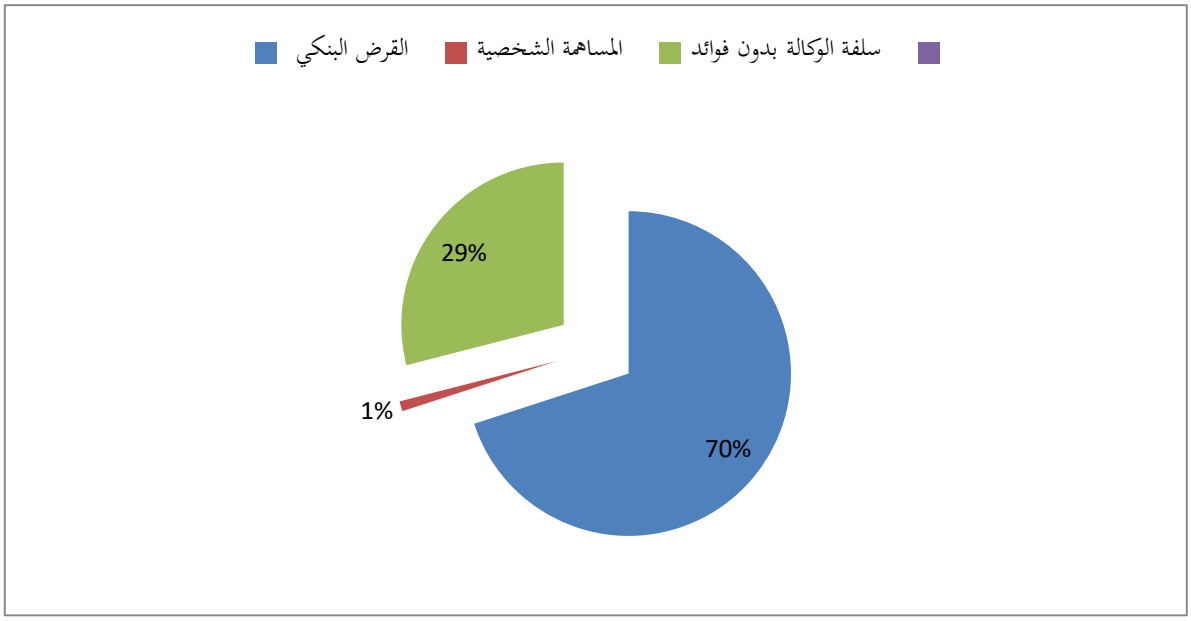

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على www.angem.dz بتاريخ 04-05-2021

⇦ الخدمات الغير مالية

إلى جانب القرض تسعى الوكالة إلى توفير المزيد من الخدمات في مجالات واسعة للمستفيدين والهدف هو الدعم إلى أقصى حد ممكن واستمرارية الأعمال لهذا فخدمات الوكالة تتمثل في:

- الاستقبال في أحسن الظروف المتاحة لحاملي أفكار إنشاء المشاريع.
- مرافقة فردية للمقاولين في مراحل إنشاء النشاط.
- متابعة جوارية جدية لاستدامة الأنشطة التي تم إنشاؤها.
- دورات تكوينية لإنشاء أو تسيير المؤسسات الجد مصغرة.
- اختبارات المصادقة على الخبرات المهنية بالشراكة مع هيئات ومؤسسات المتخصصة والمخولة.
- معارض لعرض وبيع المنتجات المنجزة في إطار القرض المصغر.
- وضع موقع في الانترنت لإشهار وبيع المنتجات وتبادل الخبرات.[1]

ثالثا : الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC:

[1]– منشورات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، مرجع سابق.

1- تقديم الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة :[1]

تم إنشاؤه سنة 1994 كمؤسسة عمومية للضمان الاجتماعي تعمل تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل يهدف إلى تحقيق الآثار الاجتماعية المتعاقبة الناجمة عن تسريح العمال الأجراء في القطاع الاقتصادي .

تعمل الوكالة الوطنية لتأمين عن البطالة على تنفيذ تدابير دعم وخلق الشغل للبطالين الذي تتراوح أعمارهم بين 30 و50 سنة.

2- مهام الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC.

تعددت مهام الصندوق وتمثلت في:

- تمثلت أول مهمة للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة والتي أوكلت إليه بمجرد إنشائه سنة 1994 في تأمين عن البطالة والتي تقتضي دفع تعويض البطالة للعمال الذين فقدوا مناصبهم نتيجة أسباب اقتصادية خارجة عن نطاقهم.
- المهمة الثانية تمثلت في تسهيل عملية إعادة الإدماج المهني للبطال في سوق الشغل من خلال إنشاء

مراكز البحث عن الشغل والتي تتمثل مهمتها في العمل على تعزيز قدرات البطالين في البحث عن العمل من جديد وتزويدهم بمختلف المعلومات الضرورية لذلك مع تطوير قدراتهم في التعامل مع المواقف الصعبة وتنمية الثقة في النفس .

- كما كلف الصندوق أيضار بإجراءات دعم العمل الحر التي تتكفل بها مراكز المساعدة على العمل الحر هذا الإجراء يهدف هو أيضا كالإجراء السابق إلى تسهيل عملية إعادة الإدماج المهني للبطال من خلال

مرافقة المقاولين في إنشاء مؤسساتهم الخاصة وذلك بتزويدهم بخدمات الإعلام والتوجيه والتكوين .

- التكوين التحويلي والذي يسمح للبطالين المستفيدين باكتساب مؤهلات جديدة تساعدهم على تنمية قدراتهم للاندماج مجددا في الحياة العملية وذلك من خلال تنظيم دورات تكوينية قصيرة المدى (ثلاثة أشهر عموما) على مستوى مؤسسات التكوين المهني المتعاقدة مع الصندوق.

3- شروط التأهيل:

يمكن الاستفادة من خدمات الصندوق إذا توفرت الشروط التالية:

- الجنسية الجزائرية.
- أن يتراوح أعمارهم بين 30 و50 سنة.

[1] – منشورات الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC.

- لا يشغل وظيفة مدفوعة الأجر وقت تقديم طلب المعونة.
- ألا يكون مستفيد من دعم الدولة لإنشاء الأعمال في السابق.
- أن يتمتع بمؤهل مهني أو يمتلك ملكات معرفية ذات صلة بالنشاط المراد القيام به.
- أن يكون قادر على تعبئة مساهمة شخصية للمساعدة في تمويل المشروع.
- أن يكون مسجلا لدى مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل كطالب لمنصب عمل.

4- صيغ التمويل لدى الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة :

⇦ **الصيغ التمويلية** : وتستند الاستثمارات المراد إنجازها في هذا الإطار حصري على صيغة التمويل الثلاثي التي تربط صاحب المشروع و البنوك و الصندوق من خلال التركيبة التالية:

- المساهمة الشخصية: 1% إلى 2% من التكلفة الإجمالية للمشروع.
- تمويل الصندوق:28 % إلى 29% من التكلفة الإجمالية للمشروع (على شكل هبة).
- تمويل البنك: 70% (بفوائد مخفضة).

وهذا ما سيتم تلخيصه في الشكلين التاليين:

الشكل رقم (03-06): المستوى الأول: أقل أو يساوي 5000.000 دج

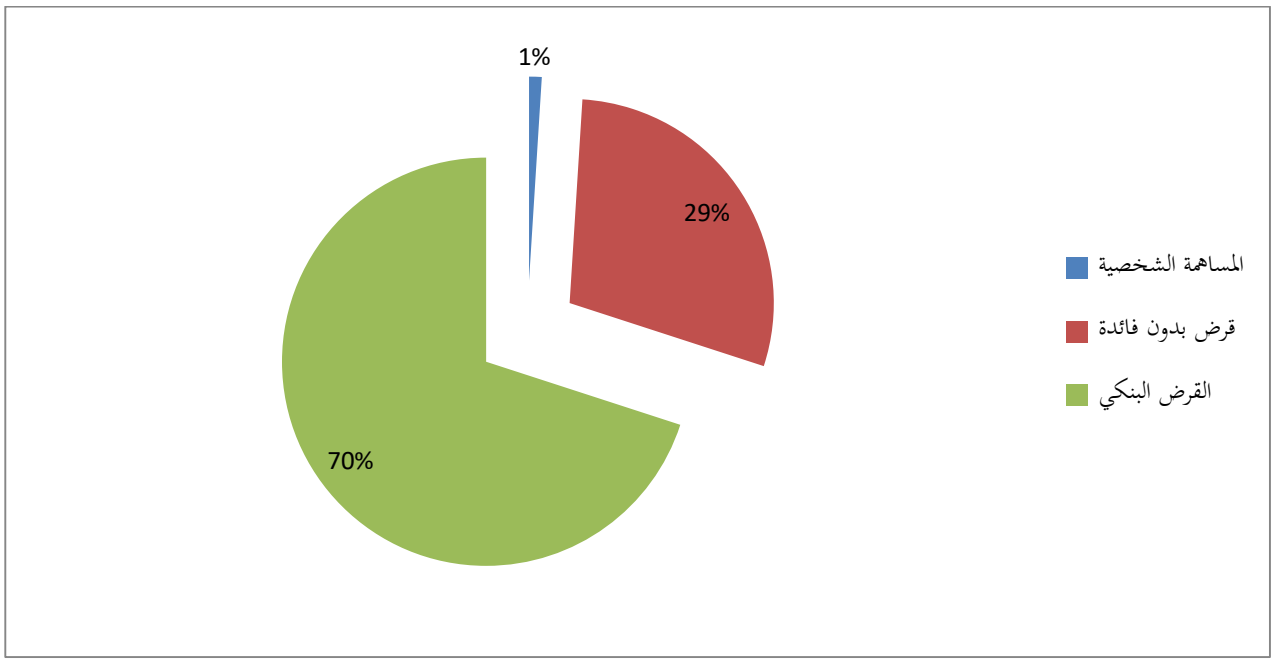

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على منشورات الصندوق الوطني عن البطالة.

الشكل رقم (03-07): المستوى الثاني: ما بين 5000.000 و 10.000.000دج

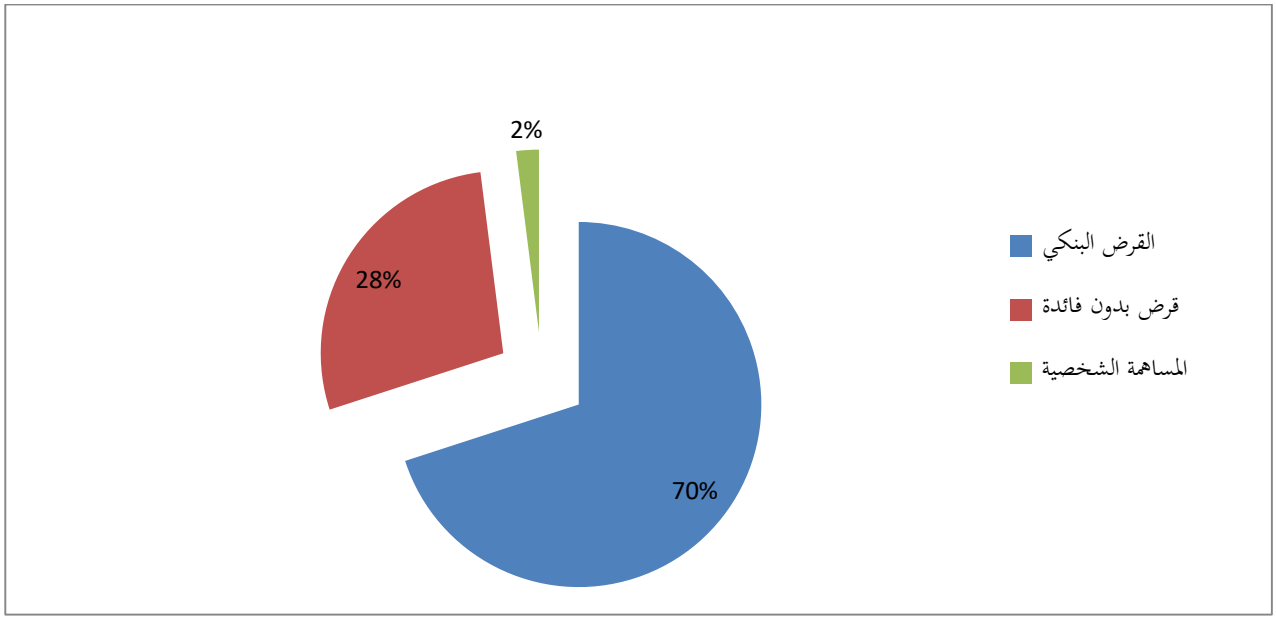

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على منشورات الصندوق الوطني لتأمين عن البطالة.

رابعا : صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGAR

1- نشأة صندوق ضمان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR).[1]

أنشئ صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 373-02، المؤرخ في نوفمبر 2002، والمتعلق بتطبيق القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 18-01 المتضمن القانون الأساسي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهو مؤسسة عمومية تحت وصاية وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وقد انطلق نشاطه فعليا في 2004/03/14، ويعتبر هذا الإنجاز انطلاقة حقيقة لترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك لعدة اعتبارات :

- يعتبر أول أداة مالية متخصصة لفائدة هذه المؤسسات، ويعالج أهم مشكل تعاني منه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتمثل في نقص الضمانات على القروض البنكية.

[1]- وضح فواز وآخرون، **مدى مساهمة صندوق ضمان القروض في تسهيل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**،مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 04، العدد 01، 2019، ص 119.

- يندرج ضمن الفعالية الاقتصادية والاستخدام الأمثل للموارد العمومية، وذلك بتحويل دور الدولة من مانحة للأموال إلى ضامنة للقروض المقدمة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2- مهام صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR).[1]

يتولى صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المهام التالية:

- التدخل في منح الضمانات لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنجز استثمارات في: إنشاء المؤسسات وتوسيعها، تجديد المؤسسات وتوسيع المؤسسات القائمة.
- إقرار أهلية المشاريع والضمانات المطلوبة.
- التكفل بمتابعة عملية تحصيل المستحقات المتنازع عليها.
- متابعة المخاطر الناجمة عن منح ضمان الصندوق.
- ضمان الاستشارة والمساعدة التقنية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من ضمان الصندوق.

كما كلف الصندوق بالقيام بالمهام التالية :

- ترقية الاتفاقيات المتخصصة التي تتكفل بالمخاطر التي تنشط في إطار ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها.
- ضمان متابعة المخاطر الناجمة عن ضمان الصندوق، وتسليم شهادات الضمان الخاصة بكل صيغ التمويل.
- التقييم المستمر لأنظمة الضمان الموضوعة من قبل الصندوق.
- إعداد اتفاقيات مع البنوك والمؤسسات المالية لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- القيام بكل عمل يهدف إلى المصادقة على التدابير المتعلقة بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتدعيمها في إطار ضمان الاستثمارات، حيث يحل الصندوق محل البنوك و المؤسسات المالية فيما يخص آجال تسديد المستحقات، وفي حدود تغطية المخاطر طبقا للتشريع المعمول به.

3- المؤسسات المؤهلة والغير مؤهلة للاستفادة من ضمانات الصندوق FGAR[2]

⇦ المؤسسات المؤهلة:

[1] – نفس المرجع، ص، ص 120-121.

[2] – www.fegar.dz تم الإطلاع عليه بتاريخ 2021/05/7 على الساعة 17.00.

إن كل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإنتاجية الجزائرية مؤهلة للاستفادة من ضمانات الصندوق وتعطى الأولوية إلى المؤسسات التي تعرض مشاريع تتجاوب مع أحد هذه المعايير:

- المؤسسات التي تساهم بالإنتاج، أو التي تقدم خدمات غير موجودة في الجزائر.
- المؤسسات التي تعطي قيمة مضافة معتبرة للمنتوجات المصنعة.
- المؤسسات التي تساهم في تخفيض الواردات.
- المؤسسات التي تساهم في الصادرات.
- المشاريع التي توظف يد عاملة مؤهلة.
- المشاريع التي تنشأ في مناطق بها نسبة بطالة كبيرة.
- المشاريع التي تسمح بتطوير التكنولوجيا الحديثة.

⇦ المؤسسات الغير مؤهلة:

المؤسسات التي لا يمكنها الاستفادة من ضمانات الصندوق هي:

- المؤسسات التي لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- المؤسسات التي استفادت من دعم مالي من الدولة.
- المؤسسات المسعرة في البورصة.
- شركات التأمين
- الوكالات العقارية.
- الشركات التي تنشط في مجال التجارة فقط.

القروض التي تهدف إلى إعادة تمويل قروض قديمة.

المشاريع التي تحدث تلوث للبيئة.

4- كيفية التغطية [1]

يتعلق الأمر بضمان تسديد جزء من الخسارة التي يتحملها البنك في حالة عدم تسديد القرض.

- تصل نسبة الضمان إلى 80 % من القرض البنكي، تحدد النسبة المتعلقة بكل ملف حسب تكلفة القروض ودرجة المخاطرة، المبلغ الأقصى للضمان يساوي 100 مليون دج.

ملاحظة: تحديد مبلغ الضمان لا يعني تحديد مبلغ القروض ولا تكلفة المشروع.

- المدى القصوى للضمان هي 07 سنوات ويأخذ البنك الأجهزة المكونة للمشروع كضمان.
- يأخذ الصندوق علاوة من مبلغ القروض كتكلفة دراسة المشروع، وفي حالة عدم منح الضمان يرد هذا المبلغ لصاحبه.
- يأخذ الصندوق علاوة التزام من مبلغ القرض، تسدد هذه العلاوة في مرة واحدة عند منح الضمان.

5- خطوات منح الضمان من الصندوق: ينبغي على كل مؤسسة صغيرة ومتوسطة الراغبة في الحصول على ضمان من صندوق ضمان القروض إتباع المراحل التالية:[2]

⇦ **التوجه إلى البنك:** حيث تتقدم المؤسسة صاحبة المشروع بطل قرض بنكي من أحد البنوك المعتمدة، ويكون الطلب مرفق بملف يدرس على مستوى البنك، هذا الملف يكون مرفقا بضمانات كافية لتغطية مخاطر القرض وإذا كانت الضمانات غير كافية فإن البنك لا يقبل طلب التمويل إلا إذا صوحب بضمان مناسب من هيئة ضمان معتمدة.

⇦ **التوجه إلى صندوق ضمان القروض:** يتوجه صاحب المشروع إلى صندوق الضمان من أجل التعريف بالمشروع وتقديم خطة العمل والتي هي عبارة عن دراسة تقنو- اقتصادية يقدمها المستثمر للصندوق، أين يتم استقباله على مستوى مديرية الالتزامات لدى الصندوق في المنطقة التي ينتمي إليها، حيث يقوم المكلف بالدراسات بإلقاء نظرة مبدئية حول المشروع ويبدي هذا الأخير رأيه في ذلك، وبعد ذلك تنقل هذه الدراسة إلى رئيس دائرة الالتزامات ليعطي رأيه كذلك، وفي حالة تماشي المشروع مع البرنامج العام للصندوق، ويكون هذا الوصل مرفقا بقائمة المعلومات المطلوبة من أجل استكمال الملف، كما يجب تقديم نسخة من الملف للبنك المعني قصد مباشرة الدراسة من جهته.

---

[1] - www.fegar.dz ، مرجع سابق.

[2] - واضح فواز وآخرون، مرجع سابق، ص، ص 123-124.

- **دراسة الملف من طرف المكلف بالدراسات** : يقوم المكلف لدى الصندوق بدراسة الملف المقدم دراسة عميقة تنتهي بإعداد المخطط التحليلي إضافة إلى التوصيات، ليقوم بعدها بإرسال رسالة فتح الملف إلى المؤسسة المستفيدة، حيث أن هذه الورقة لا تمثل قبولا بمنح الضمان، لكن تأكيدا على أن المشروع مقبول لحد كبير وسيتم رفعه إلى اللجنة المقررة على مستوى الصندوق، ومن ثم وجب على المستفيد دفع علاوة دراسة الملف (يدرس الملف على مستوى الصندوق والبنك)، ليقوم بعد ذلك البنك بوعد المؤسسة بمنح القرض بشروط وتقوم المؤسسة بدورها بتسليم رسالة الوعد للصندوق.
- **قرار لجنة المتابعة والالتزامات:** بعد موافقة المستفيد على رسالة ففتح الملف، يرفع المكلف بالدراسات الملف إلى مدير الالتزامات والمتابعة والذي يرفعه بدوره إلى لجنة الالتزامات والمتابعة أين يكون محل مناقشة من طرف عدة أطراف.
- **منح رسالة عرض الضمان:** في حالة قبول الملف أي طلب الضمان يتم منح المؤسسة المستفيدة رسالة عرض ضمان، والتي تتضمن كل الشروط والعناصر التي اتفقت عليها اللجنة والمتمثلة في نسبة الضمان، قيمة الضمان، طريقة التسديد ....الخ، وتعتبر هذه الرسالة قبولا تاما بمنح الضمان للمؤسسة.
- **إبرام الاتفاقية مع البنك:** تقوم المؤسسة بوضع نسخة من رسالة عرض الضمان على مستوى البنك، بعدها يقوم البنك بإعداد اتفاقية القرض وتحريرها والمصادقة عليها من قبل الطرفين(البنك والمؤسسة)، ليتم بعد ذلك إرسال نسخة إلى صندوق الضمان.
- **تحرير شهادة الضمان:** يقوم الصندوق بإعداد شهادة للضمان بإشعار من البنك، وبتقديم المؤسسة لشهادة الضمان للبنك المعني تكون جميع الشروط مستوفاة لقيام البنك بمنح القرض.

خامسا : الصندوق الوطني للاستثمار الجزائري FNI[1]

1- تقديم الصندوق الوطني للاستثمار الجزائر

تمخض الصندوق الوطني للاستثمار إثر إعادة هيكلة البنك الجزائري للتنمية من أجل ترقية أدوات جديدة ضرورية لتدخل الحكومة في التمويل والتنمية، وتندرج هذه المبادرة في إطار استكمال عملية إصلاح القطاع المالي والمصرفي التي أطلقتها الحكومة.

[1] – www.investdz.com تم الإطلاع عليه بتاريخ 2021/05/08 على الساعة 16.10.

إن الصندوق الوطني للاستثمار مكلف بتمويل إنشاء وتطوير مؤسسات القطاع العام والخاص من موارده الخاصة مع منح الأولوية للجوانب الخاصة بـ "الربح" و" تسيير المخاطر"، دون المساس بالنظام العام والذي له علاقة مع سياسة الحكومة.

2- كيفية تمويل الصندوق الوطني للاستثمار للمشاريع

يتدخل الصندوق الوطني للاستثمار في تمويل المشاريع الاستثمارية من موارده الخاصة وذلك عبر :

⇦ قروض مباشرة على المدى البعيد:

هذه القروض موجهة لتمويل المشاريع العمومية والخاصة بشروط تفضيلية حسب طبيعتها (إنشاء المؤسسات، تثمين الموجودة والتأهيل...) والتي تستجيب لشروط الصندوق الوطني للاستثمار وتساهم في أهداف التنمية.

ويتدخل الصندوق على وجه الخصوص بتمويل القطاعات ذات القدرات العالية في مجال التنمية، على فترات طويلة مقارنة بالبنوك التجارية.

يأتي هذا العرض لاستكمال احتمالات التحويل بالقروض المتوفرة على الساحة المصرفية، بهذا فإن الصندوق يتدخل في المقام الأول كشريك مع مقترضين آخرين سيما بالمشاريع الكبيرة أو بالقطاعات الأقل تفضيلا لدى البنوك التجارية.

يخضع قرار تمويل الصندوق الوطني للاستثمار إلى مجموعة تعليمات تتضمن عدة مراحل.

⇦ على شكل مساهمات :

سيما برأسمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للقطاع الخاص الوطني الرغبة بذلك، في قطاعات النشاط ذات الصلة بتوجهاتها الإستراتيجية. إن معايير الاستثمار للصندوق في شكل مساهمات تكون في شكل طابعين من أجل الحصول على الموافقة، يجب على المشروع أن ستجيب لجميع المعايير الاقتصادية لتوظيف المال وإلى أثر إيجابي ملموس على التنمية الاقتصادية وتقتصر هذه المساهمات على مدة يتم الاتفاق عليها بين الطرفين المعنيين وتساهم في :

- الاستثمارات المتعلقة بإنشاء المؤسسات وتوسيعها وتأهيلها.
- عمليات زيادة رأسمال المؤسسات الخاصة الوطنية المعنية، بما في ذلك تلك المتحسبة إبرام شراكة مع متعامل أجنبي، في ظل احترام الأحكام التشريعية الدقيقة.

تضبط مستويات المساهمة بنسبة 34 % حسب الشروط المطابقة للقانون الأساسي للصندوق، والتي تحدد باتفاقية يتفاوض بشأنها الطرفان المعنيان.

⇦ منح الضمانات على القروض :

- **الضمانات على القروض الخارجية :**

يمنح الصندوق ضمانات على القروض الخارجية بطلب من المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين، ولصالح البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية والتي منحتهم قروض بنسبة عمولة تقدر بـ 1% سنويا من مبلغ القرض والأقساط المستحقة كل ستة أشهر.

- **ضمانات تجارية:**

يمنح الصندوق ضمانات تجارية لفائدة المتعاملين الوطنيين بأمر من بنوك الموردين الأجانب للسلع والخدمات وهذا في إطار إنجاز المشاريع في الجزائر وتشمل هذه الضمانات:

- ضمانات التعهد في إطار المناقصات التي تغطي عجز المتعهد.
- ضمانات إرجاع التسبيقات وتكون على التموين أو على الأشغال.
- ضمانات حسن الإنجاز .

تمنح الضمانات بنسبة 1% في السنة (0.25% في كل فصل وهي غير قابلة للقسمة).

3- الأطراف المعنية بخدمات الصندوق الوطني للاستثمار :

توجه خدمات الصندوق الوطني للاستثمار إلى المؤسسات والهيئات وحاملي المشاريع في القطاعين العمومي والخاص.

إن المشاريع المعروضة على الصندوق الوطني للاستثمار من أجل التمويل يجب أن تندرج ضمن أهداف الصندوق ويجب أن تحقق امتيازات اقتصادية ومالية وتقنية، وأن لا يكون لها تأثيرا سلبيا على البيئة.

تم تحديد ثمانية قطاعات لذلك، وتتمثل في ما يلي:

- الصناعة والمناولة الصناعية.
- البناء والأشغال العمومية.

- الإعلام والاتصالات والإبداع التكنولوجي.
- الفلاحة والصناعات الغذائية.
- النقل واللوجيستية.
- السياحة.
- الخدمات المالية.
- الطاقات المتجددة.

المطلب الثاني: هيئات وبرامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أولا: هيئات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

فيما يخص هيئات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سيتم التركيز على الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار وعلى الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري.

❖ الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار ANDI

1- نشأتها: [1]

أنشئت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 01 . 03 الموافق ل 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، بصفتها مؤسسة عمومية ذات طابع إداري في خدمة المستثمرين المحليين والأجانب، يتواجد مقرها في الجزائر العاصمة و لها هياكل لا مركزية على المستوى المحلي ويمكنها إنشاء مكاتب تمثيل في الخارج[2].

تتولى الوكالة تجسيد تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي وتحرير الاستثمارات الخاصة الوطنية والأجنبية في ميدان الاستثمارات بالتعاون مع الإدارات والهيئات المعنية وإعطاء نفس جديد لترقية الاستثمار وتحسين المحيط الإداري والقانوني.

2- مهامها:

[1] – لعمرية لعجال، **الإستراتيجية الصناعية ودور الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في الجزائر**، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي-جامعة المسيلة،

[2] – المرسوم الرئاسي رقم 01 . 03 الموافق ل 20 أوت 2001 **المتعلق بتطوير الاستثمار**.العدد الرابع، ص،ص 78-79.

- استقبال ونصح المستثمرين على مستوى هياكلها المركزية والجهوية.
- تطلع المستثمرين من خلال خاصية موقعها على الانترنيت وركائزها الدعائية ومختلف نقاط الاستعلامات بمناسبة ظواهر اقتصادية منظمة في الجزائر وفي الخارج.
- تضفي الطابع الرسمي على المزايا التي ينص عليها نظام التشجيع وذلك بإنصاف وفي آجال قصيرة.
- تحرص على التنفيذ المتفق عليه مع مختلف المؤسسات المعنية(الجمارك، الضرائب..الخ) لقرارات التشجيع على الاستثمار.
- تساهم في تنفيذ سياسات واستراتيجيات التنمية بالتآزر مع القطاعات الاقتصادية المعنية.
- تسهيل الإجراءات المتعلقة بإقامة المشاريع.
- منح الامتيازات المرتبطة بالاستثمار.
- تسهيل القيام بالشكليات الإدارية للمؤسسات، وتجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشباك الوحيد.[1]

3- مزايا الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار [2]

تستفيد المشاريع الاستثمارية والمهيكلة في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار من نظامين الاستفادة من المزايا الجبائية، نظام عام و آخر استثنائي .

⇦ النظام العام:

- **مرحلة الإنجاز:**

- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع غير المستثناة والمستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع و الخدمات غير المستثناة المستوردة أو المقتناة محليا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض عن كل المقتنيات العقارية التي تمت خلال إنجاز الاستثمار.

[1] – حمزة غربي، غربي عمار فاروق، **دور الهياكل الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في استحداث مناصب الشغل:** قراءة إحصائية لتجربة دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 03، العدد 06، 2018، ص85.

[2] – وزارة المالية، متاح على الموقع، www.mfdgi.gov.dz، تم الاطلاع عليه يوم 2021/05/05 على الساعة 14.46.

- الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص عقود حق الامتياز للأراضي الممنوحة في إطار الأمر 01- 03 المعدل و المتمم.
- الإعفاء من حقوق التسجيل ومن مصاريف الرسم الإشهاري والعلاوات الخاصة الوطنية فيما يخص حقوق الامتياز للممتلكات العقارية المبنية وغير المبنية الموجهة لتحقيق مشاريع الاستثمار يطبق هذا الامتياز خلال الحد الأدنى لحق الامتياز.

تستفيد كذلك من هذه الأحكام حقوق الامتياز الموجهة سابقا عن طريق قرار مجلس الوزراء لفائدة المشاريع الاستثمارية.

- **مرحلة الاستغلال:**

- تمنح الامتيازات التالية و لمدة 03 سنوات بعد معاينة المصالح الجبائية للشروع في مرحلة النشاط بعد طلب المستثمر :
- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات (ض . أ.ش).
- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني (ر.ن.م).

⇦ النظام الاستثنائي :

1- النظام المطبق على الاستثمارات المتعلقة بالنشاطات غير المستثناة والمتواجدة في المناطق تستدعي تنميتها مساهمة خاصة من الدولة:

- **المزايا الممنوحة في مرحلة الإنجاز :**
- الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية بعوض فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار.
- تطبيق حق التسجيل بنسبة مخفضة قدرها اثنان في الألف (2%) فيما يخص العقود التأسيسية للشركات و الزيادات في رأس المال.
- تكفل الدولة جزئيا أو كليا، بعد تقيم الوكالة للمصاريف المتعلقة بالأشغال الخاصة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار.
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع و الخدمات غير المستثناة من المزايا و التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار، سواء كانت مستوردة أو مقتناة من السوق المحلية.

- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة و غير المستثناة من المزايا و التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- الإعفاء من حقوق التسجيل و مصاريف الإشهار العقاري و مبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية و غير المبنية الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية.
- **المزايا الممنوحة بعد معاينة مرحلة الاستغلال من طرف المصالح الجبائية بعد طلب المستثمر**[1]
- الإعفاء لمدة (10) سنوات من النشاط الفعلي، من الضريبة على أرباح الشركات والرسم على النشاط المهني.
- الإعفاء لمدة (10) سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار.
- الإعفاء من حقوق التسجيل، مصاريف الإشهار العقاري وكذا العلاوات الخاصة بالأملاك الوطنية فيما يخص عقود الامتيازات المتضمنة الأصول العقارية الممنوحة بهدف إنجاز الاستثمار.

2– النظام المطبق على المشاريع ذات الأهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني :

- **المزايا الممنوحة في مرحلة الانجاز** : تمنح المزايا التالية دون تحديد مدة قصوى لها :

- الإعفاء من الحقوق، الرسوم و الضرائب وغيرها من الاقتطاعات ذات الطابع الجبائي المطبقة على الإقتناءات سواء كانت مستوردة أو مقتناة من السوق المحلية الخاصة بالسلع و الخدمات الضرورية لإنجاز الاستثمار.
- الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص نقل الملكية العقارية الموجهة للإنتاج و كذا بالنسبة للإشهار القانوني الذي كانت موضوعة.
- الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص عقود تأسيس الشركات و الزيادات في رأسمالها والإعفاء من الرسم العقاري على الممتلكات العقارية الموجهة للإنتاج.

- **المزايا الممنوحة في مرحلة الاستغلال** : تمنح المزايا الخاصة بهذه المرحلة لمدة أقصاها عشرة (10) سنوات ابتداء من معاينة الشروع في النشاط الذي تعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر و تخص هذه المزايا :

[1] – www.mfdgi.gov.dz. مرجع سابق.

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات، الإعفاء من الضريبة على النشاط المهني،الإعفاء من حقوق التسجيل ، من مصاريف الرسم الإشهاري و كذا العلاوات الخاصة بالأملاك الوطنية فيما يخص حقوق الامتياز المتعلقة بالممتلكات العقارية الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية.

❖ **الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري ANIREF**[1]

1- تقديم الوكالة :

تعتبر الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تخضع لوصاية وزارة الصناعة وترقية الاستثمارات، أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي 07-119 المؤرخ في 23 أفريل 2007 المحدد لمهامها وقانونها الأساسي.

2- مهامها: أسندت للوكالة المهام التالية:

- التسيير بموجب اتفاقية الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية.
- ترقية الحافظة العقارية وتسويقها.
- إنشاء آلية تجسد الطلبات وفق نظام يواكب المستثمرين لتوجيههم من أجل إقامة مشاريعهم الاستثمارية.
- إنشاء بنك للمعلومات عن طريق وضع والتحديث المستمر لبنك المعلومات للتصفح العام للعروض العقارية على المستوى الوطني .
- إنشاء مرصد عقاري اقتصادي عن طريق جدول أسعار العقار الاقتصادي وإعداد تقارير وفق تغيرات السوق العقارية.

❖ **الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ANDIPME**

1- تقديم الوكالة:

هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بشخصية معنوية و استقلالية مالية تحت وصاية وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05/165 المؤرخ في 03 ماي 2005.

2- مهامها [2]: تعتبر الوكالة هيئة لتجسيد السياسة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتتمثل مهامها في :

[1]- حمزة غربي، غربي عمار فاروق، مرجع سابق، ص 87.

[2] - حمزة غربي، غربي عمار فاروق، مرجع سابق، ص 88.

- القيام بإعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتضمن متابعتها.
- تقديم الخبرة والاستشارة لأصحاب المؤسسات.
- تقديم نجاعة تنفيذ البرامج الإقليمية واقتراح التصحيحات الضرورية.
- القيام بالدراسات متعلقة بالمؤسسات.
- التنسيق مع مختلف الهيئات المعنية على اختلاف البرامج بإعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ثانيا : برامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

❖ البرنامج الوطني الجديد لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: (2010-2014).[1]

اعتمدت الوزارة البرنامج الوطني الجديد لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 11 جويلية 2010، والذي يضع أساسيات الجديدة للمساعدات الممنوحة والقطاعات المؤهلة والشروط المؤهلة، وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأساسيات تعكس التوقعات والاحتياجات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خصصت لهذا البرنامج موارد مالية ما قيمته 386 مليار دينار جزائري بالإضافة إلى 1000 مليار دينار جزائري في إطار الاستفادة من معدلات الفائدة للقروض البنكية.

كلفت الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمسؤولية تنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1- أهداف البرنامج :

- مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- دعم الوضعية التسويقية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستوى المحلي والدولي.
- تحسين محيط المؤسسة وشروط التسيير الاقتصادي.

[1] – بلهادي سفيان، **تقييم برامج دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مخرجات النشاط الاقتصادي "حالة الجزائر خلال الفترة 200-2018"**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في : العلوم الاقتصادية، تخصص علوم اقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2021/02/25، ص 102.

2- شروط الاستفادة من البرنامج : [1]

- المؤسسات الجزائرية المحددة وفقا للقانون رقم: 18/01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 والمتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- أن تكون المؤسسة مارست نشاطها لمدة لا تقل عن سنتين.
- أن تقدم المؤسسة نتائج اقتصادية إيجابية.
- أن تكون المؤسسة ضمن النشاطات التالية: (الزراعة الغذائية، الصناعية، الأشغال العمومية، الصيد، السياحة الفندقية، الخدمات، النقل، خدمات البريد وتكنولوجيا المعلومات و الاتصالات.

❖ **برنامج الإتحاد الأوروبي لدعم تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ميدا 2**

1- وصف البرنامج : يهدف البرنامج إلى تطوير وعصرنة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية من أجل المساهمة في تحسين قدرتها التنافسية، وإدماج أفضل للجزائر في ميثاق يوروميد للمؤسسات .

صنفت نشاطات البرنامج إلى ثلاث محاور:

المحور الأول: الدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: شمل هذا المحور العناصر التالية: [2]

- الدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في شكل إجراءات تجريبية.
- دعم الجودة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- دعم التمكن من تكنولوجيا المعلومات والاتصال الجديدة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المحور الثاني: دعم تأسيس نظام الجودة في بعض القطاعات: هذا المحور ركز على عنصرين هما:

- دعم الهياكل المسؤولة عن الجودة، التقييس، الإعتمادات والشهادات في بعض القطاعات.
- دعم تقوية أو إنشاء المراكز التقنية.

المحور الثالث: دعم المؤسسات وخدمات الدعم: احتوى هذا المحور على العناصر التالية:

- دعم وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرف التقليدية ووكلائها.

[1] – نفس المرجع، ص 104.

[2] – بلهادي سفيان، مرجع سابق، ص 112.

- الدعم المباشر لوزارة الصناعة وتشجيع الاستثمار.
- دعم المنظمات الممثلة والداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2- أهداف البرنامج :[1]

- تعزيز إنجازات البرامج السابقة أو الحالية لصالح المؤسسات المنخرطة في عملية الترقية، وهذا بهدف نشر الممارسات الفعالة لبقية القطاع.
- مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من البرامج المطبقة في إطار تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- دعم تطوير سوق خدمات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بالمساعدة في إنشاء أو تعزيز المراكز التقنية الصناعية والمؤسسات المهنية.
- تفنيد خطوات ممنهجة للجودة/ التقييس في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لها صلة بالقطاعات التجريبية، مع دعم المؤسسات المعنية.

3- مميزاته ومدته :

خصص لهذا البرنامج 44 مليون أورو، 40 مليون أورو يدعم من الإتحاد الأوروبي، 3 مليون أورو ممولة من قبل الحكومة الجزائرية، 1 مليون أورو مساهمة من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

امتدت مدة تنفيذ البرنامج من 03 مارس 2008 إلى غاية مارس 2014.

المطلب الثالث: أهم البنوك المتعاونة مع هيئات دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار اتفاقية التمويل وآفاقها.

1- أهم البنوك المتعاونة مع هيئات دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار اتفاقية التمويل

❖ بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR[2]

أولا: تقديم البنك

[1] – نفس المرجع، ص 113.

[2] – www.badrbanque.dz، تم الإطلاع عليه بتاريخ 2021/05/06 على الساعة 19.45.

بنك الفلاحة والتنمية الريفية هو مؤسسة مالية تنصب عملياتها الرّئيسية على جميع الموارد المالية الفائضة عن حاجة الجمهور والأعوان الاقتصاديون لغرض إقراضها للآخرين الذين هم في حاجة إلى التمويل، وينصب نشاطها على تنمية القطاع الفلاحي وإنعاشه وقد وسّعت من مجال نشاطها ليمس جميع القطاعات الاقتصادية.

أنشئ بنك الفلاحة والتنمية الريفية بموجب المرسوم 105/88 بتاريخ 13 مارس 1982م، وهو مؤسسة مالية وطنية تنتمي إلى القطاع العمومي، ومع بداية التسوية الاقتصادية سنة 1988م عدّل وأكمل بقانون 01/88 الذي حدد نهائيا بتاريخ 12 جانفي 1988م، ووضّح طرق العمل وإجراءات التمويل فتحوّل بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى شركة ذات أسهم وهذا التحويل سجّل بعقد أصلي بتاريخ 19 فيفري 1989م لدى مكتب التوثيق بالجزائر العاصمة.

في بداية المشوار كان مكوّن من 140 وكالة متنازل عنها من طرف البنك الوطني الجزائري، وأصبحت اليوم مكونة من 39 مديرية و 300 وكالة موزعة على المستوى الوطني ويشغل بنك الفلاحة والتنمية الريفية حوالي 7000 عامل إطار موظف نظرا لكثافة شبكته وأهمية تشكيلته البشرية، فبنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك عمد إلى توسيع مجال نشاطاته وتدخلاته في المجال المالي وهو الآن بصدد شق طريق سوق يتميز بالمنافسة القوية 300 وكالة عبر التراب الوطني.

ثانيا : أنواع القروض التي يقدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية في شكل تمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

1- القروض الاستثمارية في إطار تدابير الدعم (ANADE)،(CNAC)،(ANGEM) .

- بالنسبة للقروض في إطار ANADE، حيث قامت الدولة بتمديد المدة إلى 11 سنة و6 أشهر وتخفيض نسبة المساهمة الشخصية حسب المنطقة:

في الشمال المساهمة الشخصية 15% ومساهمة الوكالة 15%، أما في الهضاب العليا والمناطق الخاصة 12 % ومساهمة الوكالة 18%.، في الجنوب المساهمة الشخصية 10 % ومساهمة الوكالة 20%، أما بالنسبة لمساهمة البنك قدرت بنسبة بـ 70 % في كل المناطق وبمعدل فائدة 0 %، بالنسبة للمشاريع التي قيمتها أقل من 10.000.000 دج.

- بالنسبة للقروض في إطار CNAC، المساهمة الشخصية من 1 % إلى 2 % من التكلفة الإجمالية للمشروع، تمويل الوكالة 28 % إلى 29 % من التكلفة الإجمالية للمشروع، أما بالنسبة لتمويل البنك يقدر بـ 70 % (

بفوائد منخفضة)، مبلغ القرض قد يبلغ 10.000.000 دج، فترة السداد قد تصل إلى غاية 08 سنوات، تأجيل لمدة 03 سنوات.

- بالنسبة للقروض في إطار ANGEM، المساهمة الشخصية 01 % من تكلفة الاستثمار، تمويل الوكالة 29%، مبلغ القرض 1.000.000 دج، فترة السداد قد تصل إلى 08 سنوات وتأجيل السداد لمدة 03 سنوات، أما بالنسبة لتمويل البنك قدر بـ 70%.

2- قرض الرفيق: هو عبارة عن قرض استثماري، مدعوم بشكل كلي من طرف الدولة، وموجه لتمويل الفلاحين ومربي المواشي الذين يمارسون نشاطاتهم على شكل فردي، منظمين على شكل تعاونيات أو مجمعات اقتصادية. يمنح القرض بمعدل فائدة 0. % وبمساهمة شخصية 0 دج، أما عن مبلغ القرض حسب حجم النشاط المطور، فترة السداد تتراوح بين 06 و 24 شهرا .

3- قرض التحدي : هو عبارة عن قرض استثماري، مدعوم جزئيا من طرف الدولة، يمنح في إطار إنشاء مستثمرات فلاحية وحيوانية جديدة، أو مستثمرات قائمة على أراض زراعية غير مستغلة، التابعة لملكية خاصة أو لأملاك الدولة الخاصة. يمنح بمعدل فائدة 0% خلال السنوات الخمسة الأولى، المساهمة الشخصية تتراوح من 10% إلى 20 % من تكلفة المشروع، مبلغ القرض من 1.000.000 دج إلى غاية 100.000.000 دج، أما عن فترة السداد تتراوح بين 03 سنوات و 15سنة.

ثالثا: القروض الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية " وكالة بسكرة " في إطار تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2016 إلى 2019.

يوضح الجدول الموالي كل من القروض ANGEM،ANSEJ ، CNAC ، من حيث مبالغه وعدد الملفات للفترة 2016 إلى 2019 (خلال 3 أشهر الأولى من 2019).

الجدول رقم (03-12): مبالغ وعدد ملفات القروض للفترة 2016 إلى 2019 (خلال فترة 3 أشهر الأولى إلى غاية 2019/03/31).

القرض		الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ	الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM	الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC
2016	المبالغ	32.000.000.00	207202327	26.000.000.00
	عدد الملفات	6	2	13
2017	المبالغ	0	69906318	24.0000.000.00
	عدد الملفات	0	0	11
2018	المبالغ	11400000000	137073422	20.000.000.000
	عدد الملفات	45	2	10
2019	المبالغ	15372000	203012911	80.000.000.000
	عدد الملفات	6	3	5

المصدر: محمدي أحلام، **دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، " دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية- وكالة بسكرة- خلال الفترة 2016-2019، مذكرة ماستر، جامعة حمد خيضر، بسكرة، 2018-2019، ص 131.

نلاحظ من خلال الجدول مبالغ القروض ANSEJ، ANGEM، CNAC ، قروض تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث نلاحظ أنها تختلف في كل فترة من 2016 إلى 2019.

إذ أن كذلك عدد الملفات المقبولة عن كل وكالة تختلف من سنة لأخرى، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (03-08): مبالغ قرض ANSEJ للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2016 إلى 2019.

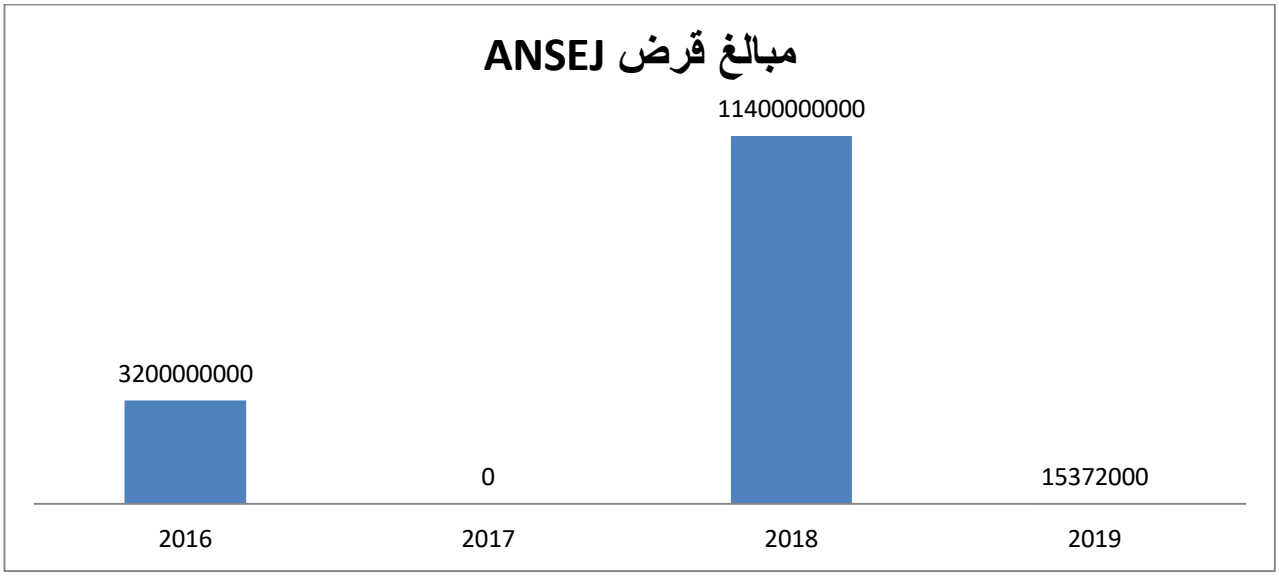

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (03-12).

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أنه يوجد ارتفاع محسوس في مبالغ القروض لقرض ANSEJ المقدم من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية " وكالة بسكرة"، حيث بلغت الزيادة لسنة 2016 بـ 3200000000 دج إذ نلاحظ انخفاضه في سنة 2017 حيث لم يتم تقديم أي قرض خلال هاته السنة، إلا أنه في سنة 2018 سجلت زيادة معتبرة قدرت بـ 11400000000 دج وهذا مقارنة بنسبة 2016، أما بالنسبة لسنة 2019 (3 أشهر الأولى من السنة) فنلاحظ كذلك زيادة مرتفعة أي أنه هناك تعامل بهذا القرض يقدر مبلغه بـ 15372000دج ، وبالتالي فالبنك (وكالة بسكرة) مستمر في زيادة نشاطه مما يساهم في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الشكل رقم (03-09): مبالغ قرض ANGEM للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2016 إلى 2019.

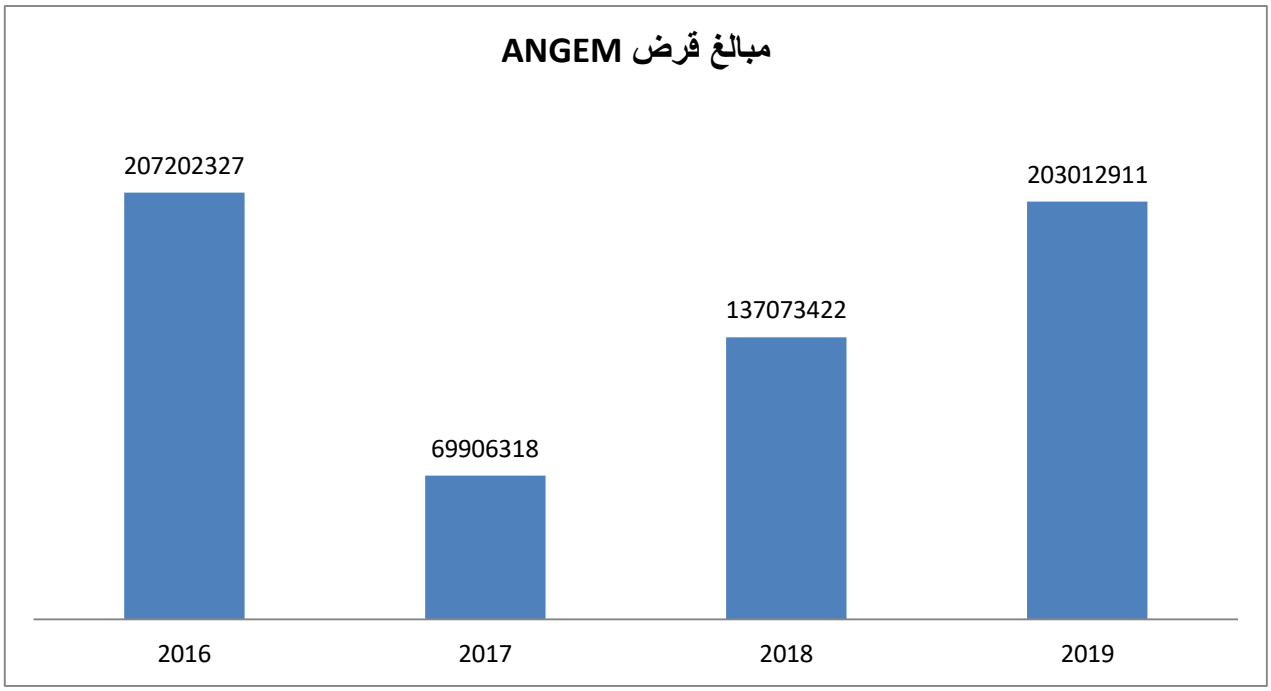

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (03-12).

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن هناك تقلب في مبالغ القرض ANGEM خلال الفترة 2016 إلى 2019، إذ نلاحظ أن هناك زيادة كبيرة سجلت خلال سنة 2016 قدرت بـ 207202327 دج إذ أنها تنخفض إلى 69906318 دج في سنة 2017 مقارنة بـ سنة 2018، ثم يعود في الارتفاع إذ يصل خلال سنة 2019 إلى 203012911 دج. أي أن البنك يساهم في تمويل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومستمر في تعاملاته البنكية.

الشكل رقم (03-10): مبالغ قروض CNAC للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2016 إلى 2019.

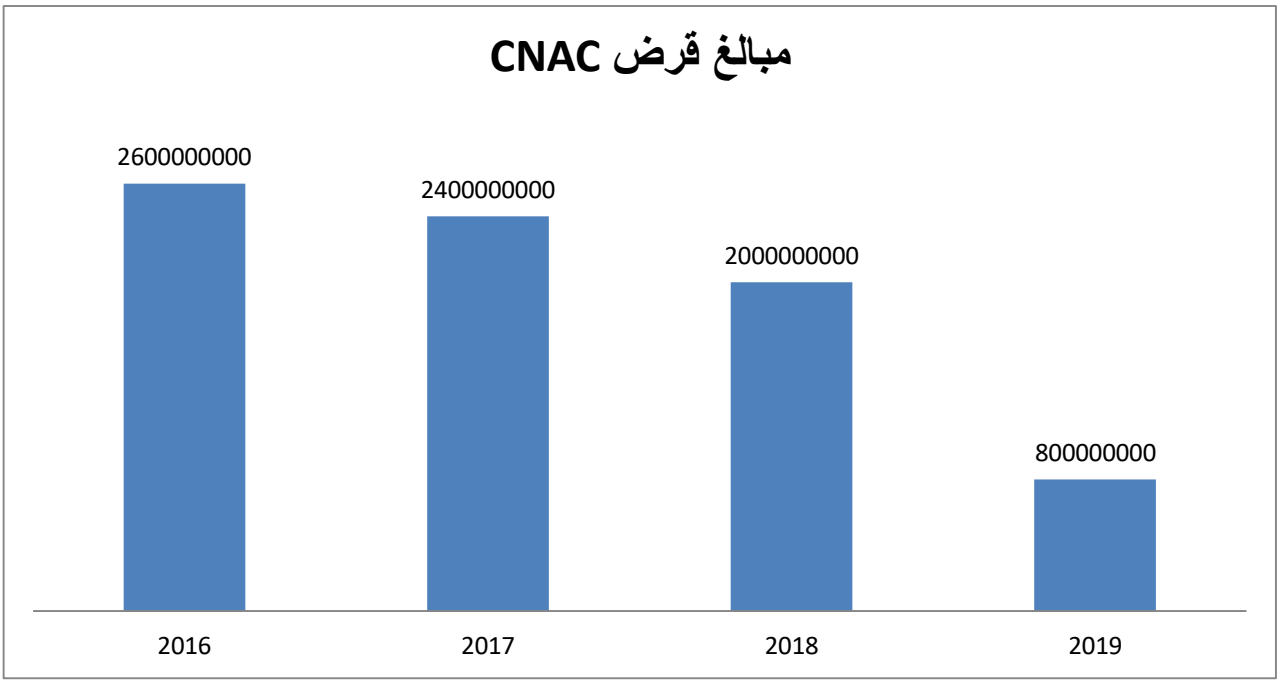

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (03-12).

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن هناك انخفاض مستمر للمبالغ الممنوحة من طرف البنك في إطار قرض CNAC، حيث كانت زيادة كبيرة في سنة 2016 مقدرة بـ 2600000000 دج إلا أنها بدأت بالانخفاض بالنسبة للفترتين 2017 و 2018 بمبالغ قدرت بـ على التوالي 2400000000 دج و 2000000000 دج ، أما بالنسة لسنة 2019 خلال 3 أشهر الأولى يقدر بـ 8000000000 دج.

الشكل رقم (03-11): عدد الملفات المقبولة عن طريق قروض ANSEJ. CNAC. ANGEM للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة 2016 إلى 2019.

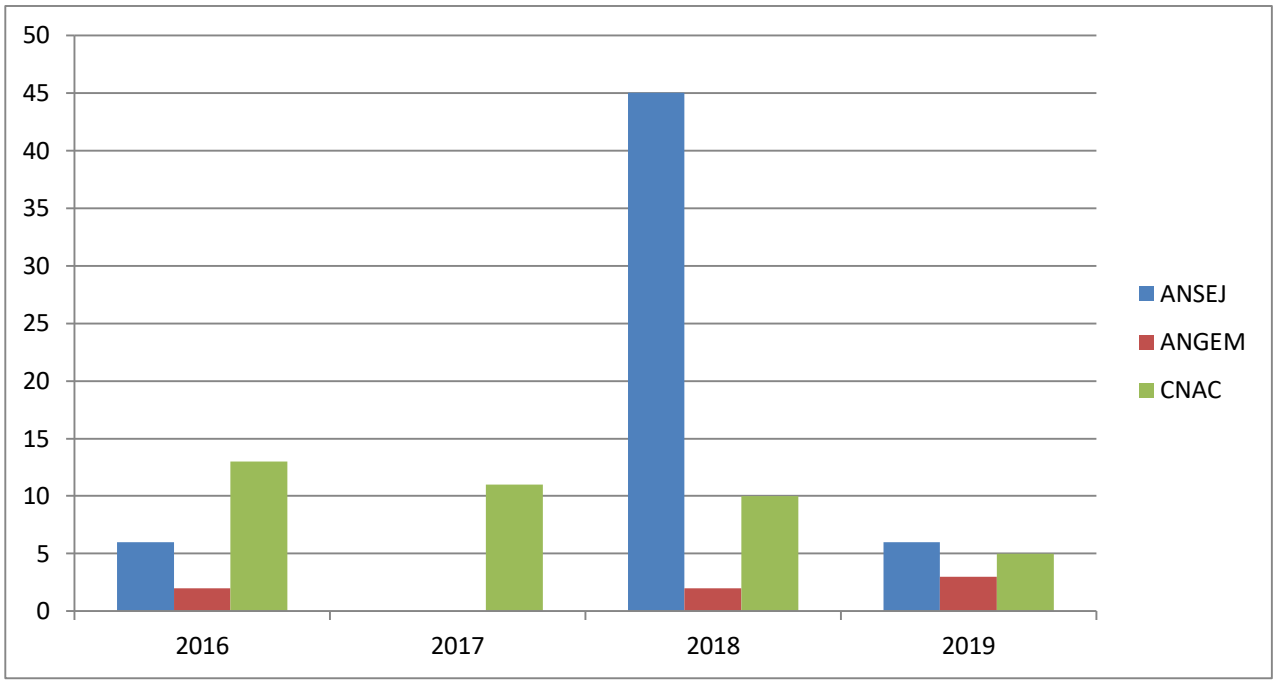

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (03-12).

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أنه بالنسبة لوكالة CNAC انخفاض واضح ومتزايد لعدد الملفات خلال السنوات من 2016 إلى غاية 2019.

أما بالنسبة لوكالة ANGEM فنلاحظ في سنة 2016 قدر عدد الملفات 2 ملف، أما في سنة 2017 لم يتم تسجيل أي ملف، اما خلال السنتين 2018 و 2019 فنلاحظ تزايد واضح في عدد الملفات 2 و3 على التوالي.

أما بالنسبة لوكالة ANSEJ فنلاحظ أنه في سنة 2016 تم تسجيل 6 ملفات أما في سنة 2017 فلم يتم تسجيل أي ملف، أما في سنة 2018 فقد قدر عدد الملفات بـ 45 ملف وهو رقم مرتفع بالنسبة لباقي السنوات، وفي سنة 2019 فقد سجل انخفاض ملحوظ في عدد الملفات الذي قدر بـ 6 ملفات.

فنلاحظ أن البنك يستمر من خلال تعاملاته البنكية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار اتفاقية التمويل مع مختلف الوكالات CNAC.ANGEM.ANSEJ.

❖ البنك الوطني الجزائري BNA[1]

أولا: تقديم البنك

أول بنك تجاري وطني، أنشئ البنك الوطني الجزائري بتاريخ 13 جوان 1966، حيث مارس كافة النشاطات المرخصة للبنوك التجارية ذات الشبكة، كما تخصص إلى جانب هذا في تمويل القطاع الزراعي.

وهو عبارة عن شركة اقتصادية مالية ذات أسهم ومؤسسة عمومية مقرها الاجتماعي تشي غيفارا بالعاصمة وذات رأسمال يقدر من 41600 مليار دينار جزائري إلى 150000 مليار دينار جزائري بعد رفع رأس ماله سنة 2018، يوظف أزيد من 5000 موظف، يدعم البنك الوطني الجزائري كافة الناشطين المحليين في تحقيق مشاريعهم، وهذا من خلال عروض تمويلية ملائمة و متابعة ذات نوعية وجودة.

ثانيا : أنواع القروض التي يقدمها البنك الوطني في شكل تمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1- القروض المدعومة من الدولة (ANADE) ، (CNAC) ، (ANGEM) .

2- قروض الاستغلال

وتشمل كل من:

- قروض الصندوق
- قروض بإمضاءات

3- قروض الاستثمار

- **القروض متوسطة المدى**

- مدته من 02 إلى 07 سنوات مع فترة تأجيل الدفع تتناسب مع نوع النشاط تتراوح مدتها من 01 إلى 03 سنوات .
- يمكن أن يصل التمويل إلى 80 % من تكلفة المشروع.
- يمنح البنك الوطني الجزائري ميزة الاستفادة من تقليص في نسب الفائدة في حالة اختيار أحد المشاريع في إطار القروض المدعمة من قبل الدولة.

[1] - www.bna.dz تم الإطلاع عليه بتاريخ 2021/05/07 على الساعة 10.23.

- **القروض طويلة المدى**

- مدته تتجاوز 07 سنوات موجهة لتمويل الاستثمارات الضخمة ، مثل بناء الهياكل الأساسية، مع فترة تأجيل الدفع تتناسب مع نوع النشاط قد تصل حتى 05 سنوات.
- يمكن أن يصل التمويل إلى 80 % من تكلفة المشروع.
- يمنح البنك الوطني الجزائري ميزة الاستفادة من تقليص في نسب الفائدة في حالة اختيار أحد المشاريع في إطار القروض المدعمة من قبل الدولة.

- **القرض الإيجاري**

يؤجر البنك الوطني الجزائري العقار لمدة تتناسب مع الفترة الاستهلاكية مع إمكانية شراء العقار عند نهاية العقد ،الاستفادة من تخفيض الضرائب والتمويل التام للعقار.

❖ بنك التنمية المحلية BDL[1]

أولا : تقديم البنك

هو بنك عمومي جزائري، تأسس عام 1985، ويقع مقره الرئيسي في مدينة سطاوالي، وصل رأسماله إلى 36.800.000.000 دينار جزائري، ويسعى بشكل دائم إلى المشاركة الفعالة في تطوير الاقتصاد الوطني المحلي وعلى وجه الخصوص تعزيز الاستثمار، وذلك عن طريق تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والصناعات الصغيرة والمتوسطة في جميع القطاعات.

ثانيا: أنواع القروض التي يقدمها بنك التنمية المحلية في شكل تمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1- قروض الاستثمار: وينقسم حسب المدة إلى:

- قرض الاستثمار على المدى المتوسط: كل مشاريع الاستثمار الإنشاء، التوسيع.
- قرض الاستثمار على المدى الطويل: هو قرض موجه لتمويل المشاريع الاستثمارية على المدى الطويل مثل المشاريع السياحية، مدته بين 03 إلى 07 سنوات.
- قرض طويل المدى : يتم في فترة زمنية تتعدى 07 سنوات.

1- www.bdl.dz تم الإطلاع عليه بتاريخ 2021/05/07 على الساعة 12.36.

مبلغ القرض يتم تحديده وفقا لقدرة السداد للمشروع والتدفقات النقدية المتولدة.

2- قروض الاستغلال: يرافق البنك المؤسسات والمستثمرين من أجل مساعدتهم على تسيير الخزينة مع قروض الاستغلال.

- تسهيلات في الدفع عن طريق تغطية مبلغ المعاملات التجارية، التكفل الجزئي بالقيمة المادية للسلعة المراد شرائها.
- قروض بالتوقيع : اعتماد مستندي خاص بالتجارة الخارجية، ضمانات جبائية.

مدة القرض 24 شهر، أما مبلغ القرض فيتم تحديده على حسب احتياجات المؤسسة، وعلى حسب قدرة تسديد القرض و أيضا على حسب القدرات التجارية للمؤسسة.

❖ **بنك البركة الجزائري[1]**

أولا : تقديم البنك

بنك البركة الجزائري هو أول مصرف برأس مال مختلط (عام وخاص)، تم إنشائه في 20 ماي 1991 برأس مال 500.000.000 دج، وبدأ بمزاولة نشاطاته بصفة فعلية خلال شهر سبتمبر1991. قدر رأسماله في سنة 2017 15 مليار دينار جزائري، يود مقره في حي بوثلجة هويدف فيلا رقم 03 بن عكنون الجزائر العاصمة، لديه العديد من الوكالات عبر التراب الوطني.

ثانيا : صيغ تمويل بنك البركة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

⇦ **تمويل الاستثمار** : صيغ التمويل (المرابحة، الإستصناع، المشاركة المتناقصة).

⇦ **تمويل المنتجات النصف المصنعة:** صيغ التمويل (المرابحة، السلم).

⇦ **تمويل المنتجات النهائية:** صيغ التمويل (المرابحة، السلم).

⇦ **الإجارة** : صيغ التمويل (الإجارة أو الاعتماد الايجاري).

⇦ **التمويل المسبق للصادرات:** صيغ التمويل (المرابحة، السلم).

[1] – **www.albaraka-bank.com** تم الإطلاع عليه بتاريخ 2021/05/07 على الساعة 14.55.

⇦ **تمويل الصفقات المرهونة للبنك:** صيغ التمويل (المرابحة، السلم).

❖ **مصرف السلام – الجزائر**[1]

أولا: تقديم المصرف

مصرف السلام– الجزائر، بنك شمولي يعمل طبقا للقوانين الجزائرية، ووفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاته.

كثمرة للتعاون الجزائري الخليجي، تم اعتماد المصرف من قبل بنك الجزائر في سبتمبر 2008، ليبدأ مزاولة نشاطه مستهدفا تقديم خدمات مصرفية مبتكرة، يعمل وفق إستراتيجية واضحة تتماشى ومتطلبات التنمية الاقتصادية في جميع المرافق الحيوية بالجزائر، من خلال تقديم خدمات مصرفية عصرية تنبع من المبادئ والقيم الأصلية الراسخة لدى الشعب الجزائري، بغية تلبية حاجيات السوق، والمتعاملين، والمستثمرين، وتضبط معاملاته هيئة شرعية تتكون من كبار العلماء في الشريعة و الاقتصاد.

ثانيا : صيغ تمويل مصرف السلام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

⇦ **تمويل أشغال هندسية مدنية** : الصيغة الشرعية (المرابحة للواعد بالشراء أو المرابحة المصرفية، الإستصناع و الإستصناع الموازي في المباني، المضاربة، المشاركة المنتهية بالتمليك).

⇦ **تمويل معدات مهنية:** الصيغة الشريعة (المرابحة للواعد بالشراء أو المرابحة المصرفية، الإجارة المنتهية بالتمليك).

⇦ **تمويل الاستغلال:** الصيغة الشرعية (المرابحة قصيرة الأجل، السلم).

⇦ **تمويل العقارات:** الصيغة الشرعية (الإجارة الموصوفة في الذمة، الإستصناع و الإستصناع الموازي في المباني).

⇦ **تمويل معدات النقل:** الصيغة الشرعية (المرابحة للواعد بالشراء أو المرابحة المصرفية، الإجارة المنتهية بالتمليك).

ثالثا: دور مصرف السلام الجزائر في تقديم الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

على اعتبار مصرف السلام الجزائر، من البنوك الناشئة والحديثة في الجزائر والذي يعتبر البنك الإسلامي الثاني بعد بنك البركة، وعلى اعتبار أنه أسرع بنك نموا ارتأينا أن ندرس دراسة تحليلة على تمويلاته تجاه الزبائن من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومع العلم أن جل زبائن المصرف من الأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وعلى اعتبار أنها أطلقت عديد المنتوجات الإسلامية في هذا المجال.

[1] – www.alsalamalgeria.com تم الإطلاع عليه بتاريخ 2021/05/07 على الساعة 18.12.

الجدول رقم (03-13) نسب تطور إجمالي التمويلات المقدمة من طرف مصرف السلام الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفترة بين 2011 إلى غاية 2019.

السنة	إجمالي التمويلات (مليون دينار)	التغير في التمويل (مليون دينار)	نسبة التغير%
2011	13905	0	0
2012	20659	6754	48.57
2013	28774	8115	39.28
2014	23939	-4835	-16.80
2015	23130	-809	-3.38
2016	29377	6247	27.01
2017	45454	16077	54.73
2018	13700	-31754	69.86
2019	19800	6100	44.53

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف السلام الجزائر.

الشكل رقم (03-12) : تطور إجمالي التمويلات المقدمة من مصرف السلام الجزائر في الفترة بين 2011 إلى 2019.

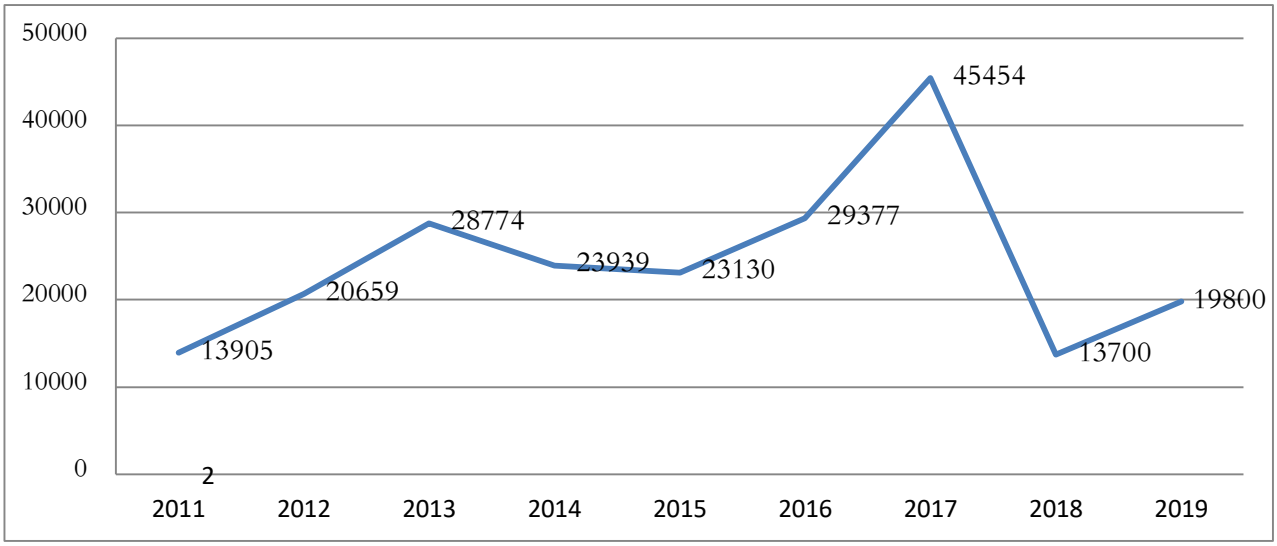

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (03-13).

من خلال قراءتنا للشكل أعلاه الذي يمثل تطور إجمالي التمويلات المقدمة من طرف مصرف السلام الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفترة بين 2011 إلى غاية السداسي الأول من سنة 2019. نلاحظ تطور إجمالي التمويلات خلال الثلاث سنوات الأولى أي من 2011 إلى 2013 حيث بلغ إجمالي التمويلات خلال سنة 2013 28774 مليون دينار بزيادة قيمتها 8115 مليون دينار بالمقارنة مع سنة 2012، وعرف تمويل المصرف خلال سنة 2014 تراجع كبير وهذا راجع لتأثر الجزائر بالأزمة العالمية 2016 جراء انخفاض أسعار البترول حيث بلغ التراجع في التمويل 4835 مليون دينار بالمقارنة مع سنة 2013 و إجمالي التمويلات 23939 مليون دينار، واستمر التراجع خلال سنة 2015 ليبلغ 23130 مليون دينار بتراجع قدره 809 مليون دينار بالمقارنة مع سنة 2014 وهذا راجع لاستمرار آثار الأزمة المالية على الجزائر.

أما خلال الفترة الممتدة بين 2016-2017 عرفت التمويلات في مصرف السلام تحسن كبيرا مع الفترة السابقة بحيث بلغ إجمالي التمويلات أواخر 2017 ما قيمته 45454 مليون دينار وبزيادة قدرها 16077 مليون دينار بالمقارنة مع 2016.

استمر مصرف السلام في تقديم التمويلات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفترة 2018 إلى غاية السداسي الأول من 2019 بتراجع بلغ قدره سنة 2018 31754 مليون دينار بالمقارنة مع السنة السابقة وهذا راجع للظروف العامة التي عرفتها البلاد واستمرار العجز في الميزانية العامة وأثر التمويل غير تقليدي الذي ساهم بشكل كبير في تراجع التمويلات، أما عن سنة 2019 عرفت تحسن ملحوظ ليبلغ مستوى التمويلات 19800 مليون دينار رغم الظروف التي عرفتها الجزائر والعالم كله بسبب تفشي فيروس كورونا خلال هذه السنة.

2- آفاق تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

في ظل وجود إرادة سياسية نحو إنشاء حوالي 1500 مؤسسة ناشئة ومبتكرة مع نهاية سنة 2021 وذلك بتسهيلات ومرافقة من طرف الدولة، فهذا يتطلب إصلاح النظام البنكي لتفعيل دوره في تمويل هذا القطاع ومحاولة الاستفادة من الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع البنكي، وتخفيض الفوائد على القروض البنكية.

⇦ **استمرار الإصلاحات المصرفية :**

إن النظام البنكي الجزائري يتطور من سنة لأخرى ويتكيف مع معايير الأداء العالمية، ومنها معايير لجنة بازل، وفي مسعى الإصلاح تم فتح رأسمال بعض البنوك العمومية أمام المتعاملين الأجانب مثل القرض الشعبي الجزائري والتي أتاحت عملية خوصصته تحويل نسبة 13 % من السوق إلى القطاع الخاص، في حين قررت الحكومة سنة 2020 اعتماد نظام بنكي جديد أكثر مرونة واستقطابا للأموال بشكل يخدم الاقتصاد الوطني وتوفير السيولة المالية ،إما عبر فتح رأسمال البنوك العمومية، حيث تدرس الحكومة ملفات خوصصة بنك التنمية المحلية وبنك الفلاحة والتنمية الريفية ، أو منح اعتمادات وتراخيص لتأسيس بنوك خاصة جديدة، وحتى اعتماد بنوك إسلامية بنسبة 100% وفتح فروع لبنوك جزائرية بالخارج. [1]

⇦ الاستثمار الأجنبي في القطاع البنكي :

إن إنشاء بنوك تجارية أجنبية تعمل على تقديم خدمات مصرفية متطورة من شأنه سد الفراغ في البنوك التجارية، وتساهم بدرجة كبيرة في التخفيف من تكلفة التمويل بسبب المنافسة بين الوكلاء الإقتصاديين وهذا ما يلائم محدودية إمكانيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كذلك فإن الاستثمار في القطاع البنكي يوفر فرص عوائد كبيرة تغري المستثمرين الأجانب على القدوم للاستثمار في الجزائر.

وفي هذا الصدد تم إلغاء القاعدة 51/49 % التي تحكم الاستثمار الأجنبي في الجزائر، في إطار مشروع قانون المالية 2020.[2]

⇦ تخفيض الفوائد على القروض البنكية [3]

لزيادة التمويل البنكي تجاه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تكفلت الخزينة العمومية بـ :

- تخفيض نسبة الفائدة المطبقة على القروض البنكية الممنوحة لاستثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بـ2% .
- الفوائد المضافة خلال مراحل إعفاء السداد بالنسبة للقروض البنكية الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حصريا في إطار الاستثمار.

---

[1] – جريدة الشروق، **خوصصة بنكين عموميين وهيكلة جديدة للتسيير**،الجزائر،2021/01/30 متاح على الموقع www.echoroukonline.com تم الإطلاع عليه بتاريخ 2021/05/08 على الساعة 14.20.

[2] – وكالة الأنباء الجزائرية،2019/10/1، متاح على الموقع www.aps.dz تم الإطلاع عليه بتاريخ 2021/05/08 على الساعة 14.36.

[3] – وزارة المالية، **تعزيز عروض تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**،2020/11/2 متاح على الموقع www.mf.gov.dz تم الإطلاع عليه بتاريخ 2021/05/08 على الساعة 14.52.

- الفوائد خلال مرحلة إعفاء السداد بالنسبة لديون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تواجه صعوبات.

⇦ اتفاقيات البنوك العمومية مع هيئات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- اتفاقية بن بنك الجزائر الخارجي وصندوق ضمان القروض حيث يتدخل الصندوق باعتباره مساهما في تحمل المخاطر لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال ضمان القروض الاستثمارية الموجهة لخلق المؤسسات وتوسيع النشاطات وتجديد وتحديث التجهيزات ، ويمكن لتغطية الصندوق التي تتم من أمواله الخاصة أن تصل 80 % من مبلغ القرض البنكي الممنوح من بنك الجزائر الخارجي على ألا تتعدى هذه التغطية سقف 100 مليون دج من التمويل.

أما التغطية التي تتم انطلاقا من تمويلات "ميدا" في إطار اتفاق الشراكة بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي فتصل إلى 60 % من أصل التمويلات الممنوحة من بنك الجزائر الخارجي مع اعتماد 250 مليون دج كسقف لها.

- اتفاقية بين القرض الشعبي الجزائري وصندوق الاستثمار لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات المصغرة تقضي بتعزيز ودعم آلية التمويل الموجه لهذا النسيج من المؤسسات.[1]
- اتفاقية بين البنك الوطني الجزائري وصندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جرت هذه الاتفاقية مثلها مثل اتفاقية بنك الجزائر الخارجي وبنفس القرارات.[2]
- اتفاقية بين مصرف السلام وصندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جرت هذه الاتفاقية مثلها مثل الاتفاقيات السابقة وبنفس القرارات. [3]

[1] - وكالة الأنباء الجزائرية، **توقيع إتفاقية بين "BEA"و"FGAR"** "2، جانفي 2021 ، متاح على الموقع www.aps.dz تم الإطلاع عليه بتاريخ 2021/05/08 على الساعة 17.19.

[2] – نفس المرجع، **توقيع اتفاقية بين " BNA"و"FGAR"**،1 ديسمبر 2017، تم الإطلاع عليه بتاريخ 2021/05/08 على الساعة 18.01.

[3] – مصرف السلام–الجزائر، **اتفاقية بين "مصرف السلام" و "FGAR"**، 16 مارس2017، متاح على الموقع www.alsalamalgeria.com تم الإطلاع عليه بتاريخ 2021/05/09 على الساعة 09.15.

المبحث الثالث: دور هيئات التمويل في دعم وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وآفاقها المستقبلية.

في هذا المبحث سنحاول تسليط الضوء على الجهود المبذولة من طرف (الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية والصندوق الوطني للتأمين على البطالة)، في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال مجموعة من المؤشرات أهمها حصيلة نشاط هذه الهيئات في تمويل هذه المؤسسات وكذا أثر هذا التمويل على مؤشرات التنمية منها توزيع هذه المؤسسات على قطاعات النشاط وكذا مناصب العمل المستحدثة ضمن هذا الإطار.

المطلب الأول: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM

سنتناول في هذا المطلب الإحصائيات الخاصة بالوكالة التي تبين دور القرض المصغر في دعم وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1- المشاريع الممولة من طرف الوكالة لتسيير القرض المصغر حسب أسلوب التمويل

تقدم الوكالة نمطين من التمويل، يوضح الجدول الموالي القروض الممنوحة حسب نمط التمويل منذ بداية نشاط الوكالة وحتى 31 مارس 2021.

الجدول رقم (03-14) توزيع القروض الممنوحة حسب نمط التمويل

نمط التمويل	عدد القروض الممنوحة	النسبة (%)
عدد السلف بدون فوائد لشراء المادة الأولية	852984	%90.31
عدد السلف بدون فوائد لإنشاء مشروع	91574	%9.69
المجموع	944558	%100.00

المصدر : الموقع الرسمي للوكالة www.angem.dz (تاريخ الإطلاع عليه 2021/05/10)

الشكل رقم (03-13) : توزيع القروض الممنوحة حسب نمط التمويل

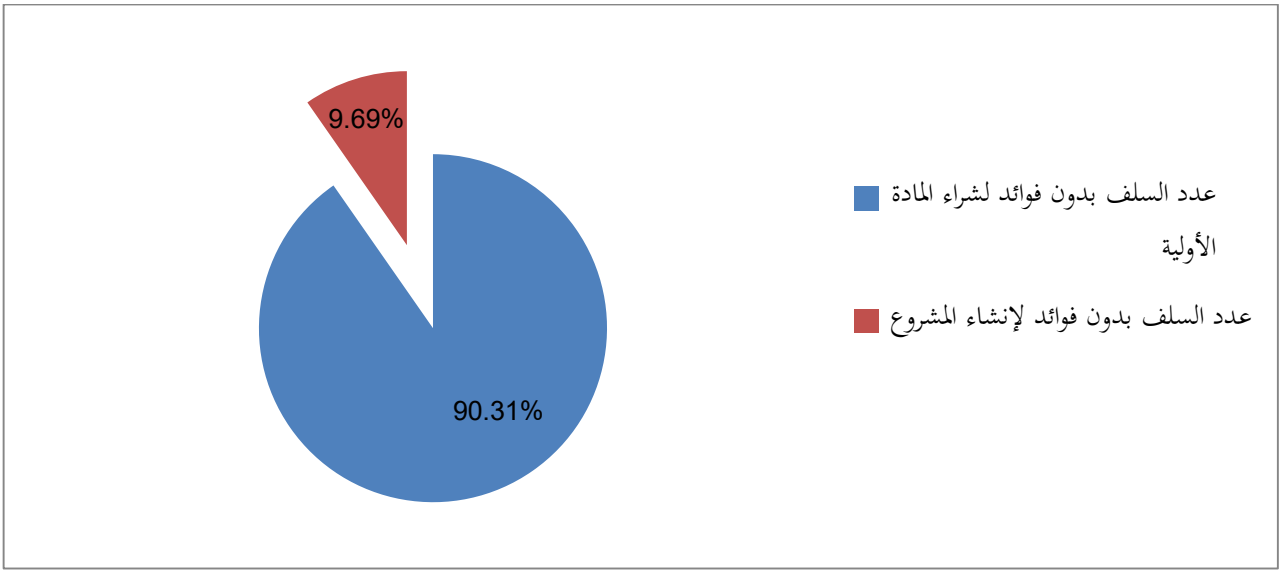

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الجدول رقم (03-14).

نلاحظ من الجدول رقم (03-14) والشكل أعلاه أن القروض الممنوحة حسب نمط التمويل فيأخذ نمط التمويل لشراء المادة الأولية وبدون فوائد نسبة 90.31 % و نمط التمويل لإنشاء مشروع بدون فوائد نسبة 9.69% ، نستنتج أن الوكالة تساهم بشكل كبير في تمويل المادة الأولية لهذه المؤسسات.

2- القطاعات المستفيدة من دعم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

الجدول رقم (03-15) : توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط

البيان / القطاعات	عدد القروض الممنوحة	النسبة (%)
الفلاحة	127719	%13.52
الصناعات الصغيرة	375499	%39.75
البناء والأشغال العمومية	82558	%8.74
الخدمات	186840	%19.78
الصناعات التقليدية	166061	%17.58
تجارة	4942	%0.52
الصيد البحري	939	%0.10
المجموع	**944558**	**%100.00**

المصدر : الموقع الرسمي للوكالة **www.angem.dz** (تاريخ الإطلاع عليه 2021/05/10)

الشكل رقم (03-14) : توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط

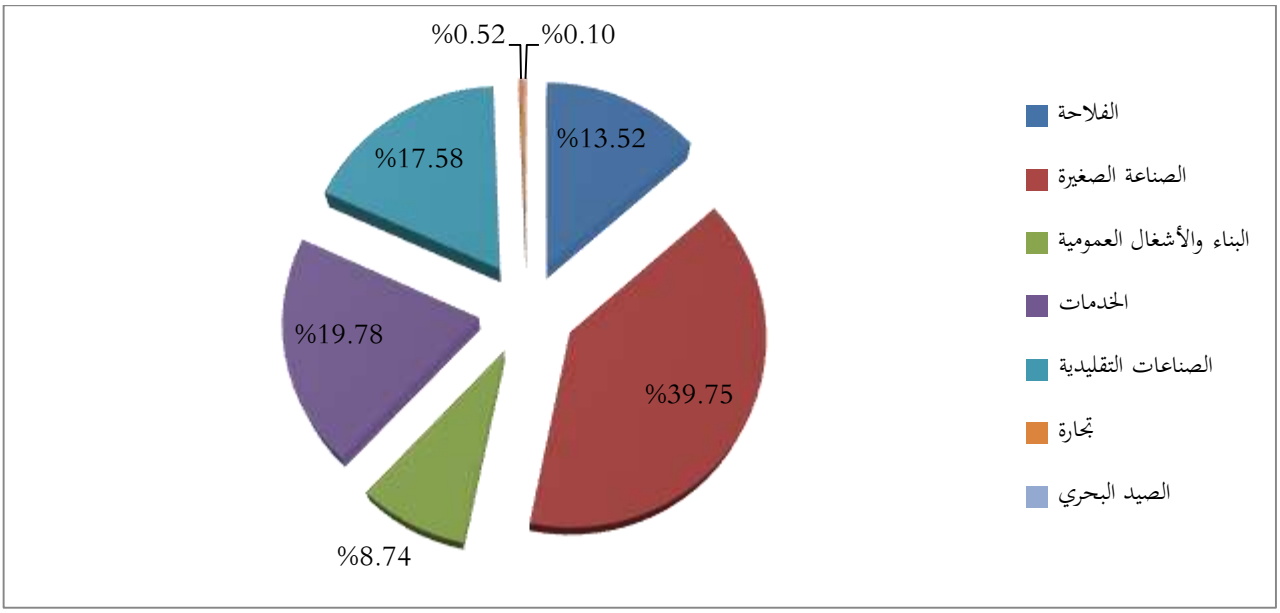

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (03-15).

نلاحظ من الجدول رقم (03-15) والشكل أعلاه أن القروض الموزعة حسب قطاع النشاط تأخذ الصناعات الصغيرة الحصة الأكثر في القطاعات حيث قدرت نسبتها بـ 39.75% وتليها الخدمات بنسبة 19.78 % ونسبة تمويل الصناعات التقليدية و الفلاحة و البناء والإشغال العمومية و التجارة والصيد البحري كانت على التوالي : 17.58% ، 13.52% ، 8.74% ، 0.52 ، 0.10، نستنتج أن الوكالة تساهم وبشكل كبير في تنمية هذه القطاعات.

3- القروض الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حسب الجنس

الجدول رقم (03-16) : توزيع القروض الممنوحة حسب الجنس

جنس المستفيد	العدد	النسبة (%)
نساء	601032	%63.63
رجال	343526	%36.37
المجموع	**944558**	**%100.00**

المصدر : الموقع الرسمي للوكالة **www.angem.dz** (تاريخ الإطلاع عليه 2021/05/10)

الشكل رقم (03-15) : توزيع القروض الممنوحة حسب الجنس

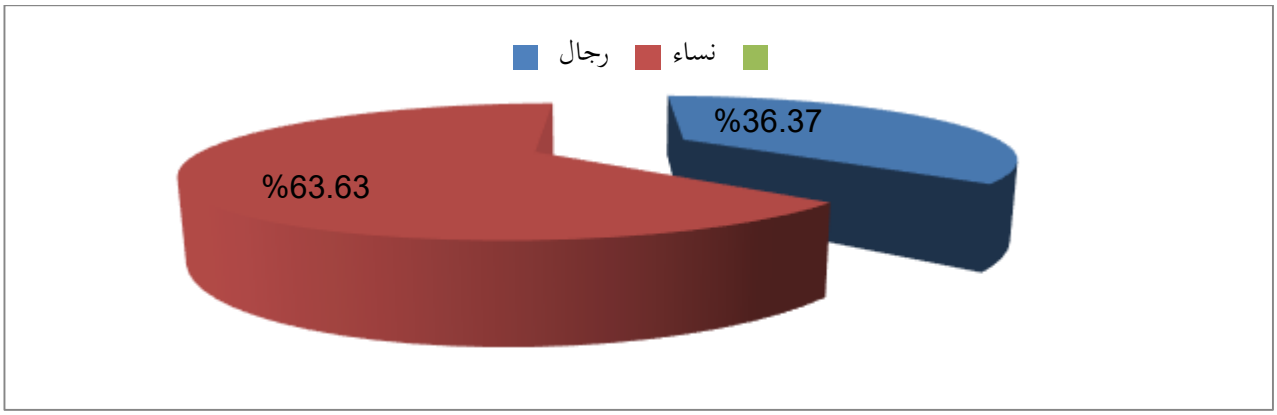

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (03-16).

ومما يوضحه الجدول رقم (03-16) والشكل أعلاه ، فإننا نستنتج أن أغلب تمويلات القرض المصغر تذهب لتمويل مشاريع المرأة حيث قدرت نسبة تمويل النساء 63.63% مقارنة بالنسبة للرجال التي تقدر بـ 36.37%، وهو ما يعد مكسبا مهما للمرأة، بخصوص مساهمتها في حركة التنمية على الصعيد الوطني.

4- القروض الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حسب الشريحة العمرية

الجدول رقم (03-17): توزيع القروض حسب الشريحة العمرية

الشريحة العمرية	العدد	النسبة (%)
18-29 سنة	337190	%37.70
30-39 سنة	295272	%31.26
40-49 سنة	174771	%18.50
50-59 سنة	98671	%10.45
فما فوق 60 سنة	38654	%4.09
المجموع	**944558**	**100.00**

المصدر : الموقع الرسمي للوكالة **www.angem.dz** (تاريخ الإطلاع عليه 2021/05/10)

يتضح من الجدول رقم (03-16) نلاحظ أن الشريحة العمرية بين 18-29 لها الأغلبية في الحصول على القروض وذلك بنسبة 37.70% بعدد 337190 مستفيد، تليها فئة 30-39 بعدد 295272 مستفيد وبنسبة 31.26% ، ثم تأتي فئة 40-49 وفئة 50-59 وفئة 60 فما فوق كانت على التوالي: 18.50% بـ 174771 مستفيد،10.45% بـ 98671 مستفيد، 4.09% بـ 38654 مستفيد.نستنتج أن الوكالة تساهم وبشكل كبير في دعم فئة الشباب .

5- مناصب الشغل المستحدثة بواسطة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

الجدول رقم (03-18): حصيلة مناصب الشغل المستحدثة إلى غاية 2021/03/31

صيغ التمويل	عدد المناصب المستحدثة	النسبة (%)
تمويل لشراء مواد أولية	1243214	%89.87
تمويل ثلاثي "الوكالة- البنك -المستفيد"	140094	%10.13
المجموع	**1383308**	**%100**

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على الموقع الرسمي للوكالة **www.angem.dz** (تاريخ الإطلاع عليه 2021/05/10)

من الجدول أعلاه لاحظنا أن تمويل شراء المواد الأولية له التأثير الأكبر في التشغيل خلال الفترة الزمنية الأخيرة بنسبة 89.87 % أي بعدد 1243214 منصب، بينما لم يتعدى التمويل الثلاثي نسبة 10.13% خلال نفس الفترة، ويرجع السبب في ذلك إلى أهمية الوكالة في تمويل المؤسسات المصغرة والتي تحتاج بالدرجة الأولى إلى تمويل بمبالغ صغيرة لبداية نشاطها وعادة ما تكون انطلاقتها بشراء المواد الأولية اللازمة لذلك، عكس التمويل الثلاثي الذي يمول المشروع بمبالغ أكبر مقارنة من التمويل الأول ولا يشترط توجيه الأموال إلى شراء المواد الأولية أي أن المشاريع الممولة من قبل التمويل الثلاثي عادة ما تكون مشاريع لا تقتصر على المواد الأولية وإنما تحتاج إلى آلات ومعدات.

المطلب الثاني : الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية "ANADE" ANSEJ سابقا "

نظرا لغياب الإحصائيات الوطنية حول الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ارتأينا لدراسة إحصائيات الوكالة الولائية المسيلة لسنة 2020.

الشكل رقم (03-16) : توزيع المؤسسات المحدثة خلال سنة 2020 حسب النشاطات

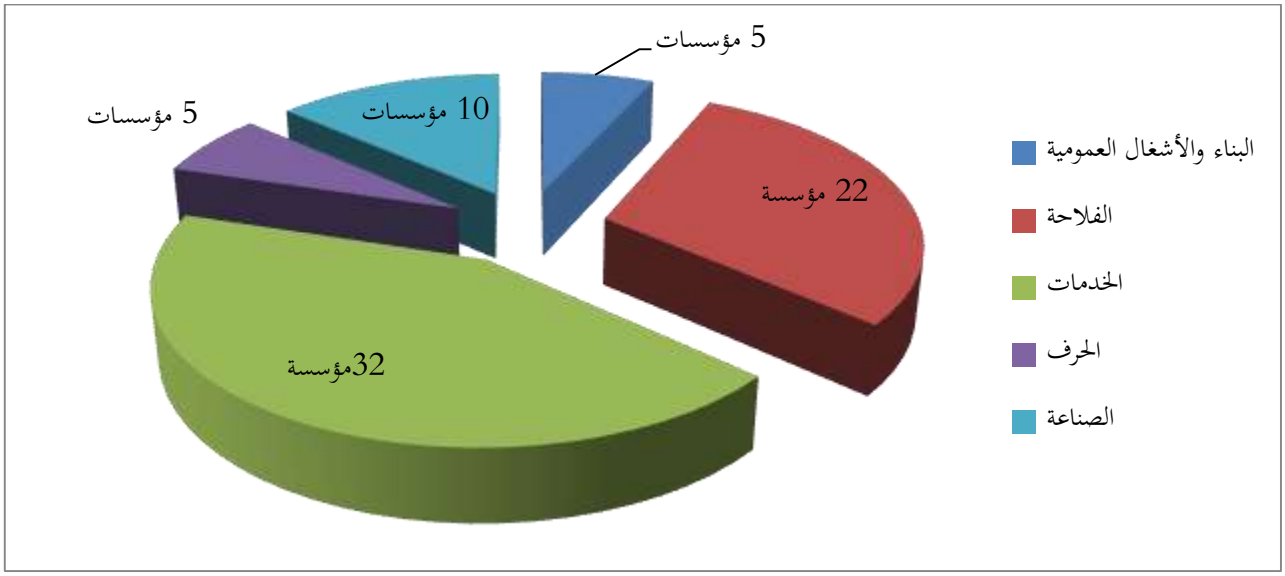

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الوكالة

نلاحظ أنه تم إنشاء 74 مشروع خلال سنة 2020 من طرف الوكالة، كانت 32 مؤسسة في جانب الخدمات تليها الفلاحة 22 مؤسسة، تليها الصناعة بـ 10 مؤسسات، والحرف والبناء والأشغال العمومية مناصفة 5 مؤسسات 5 مؤسسات.

الشكل رقم (03-17) : توزيع المؤسسات المحدثة خلال سنة 2020 حسب صيغة التمويل

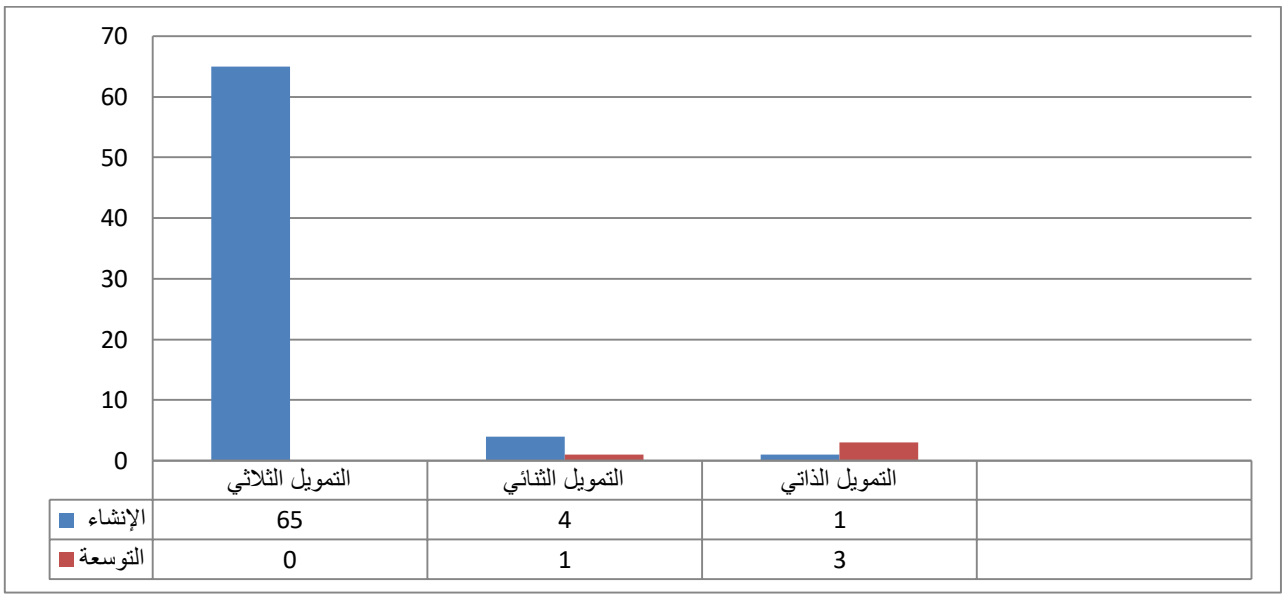

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الوكالة

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أنه توزيع المؤسسات حسب صيغة التمويل كانت حصة الأسد للتمويل الثلاثي بـ 65 مؤسسة في جانب الإنشاء يليها التمويل الثنائي 4 مؤسسات، ثم التمويل الذاتي بـ1 مؤسسة.

أما من جانب التوسعة نلاحظ أن حصة الأسد كانت للتمويل الذاتي في جانب التوسعة بـ 3 مؤسسات يليها التمويل الثنائي بـ 1مؤسسة.

الشكل رقم (03–18): توزيع المؤسسات المحدثة خلال سنة 2020 حسب الجنس والمستوى الدراسي

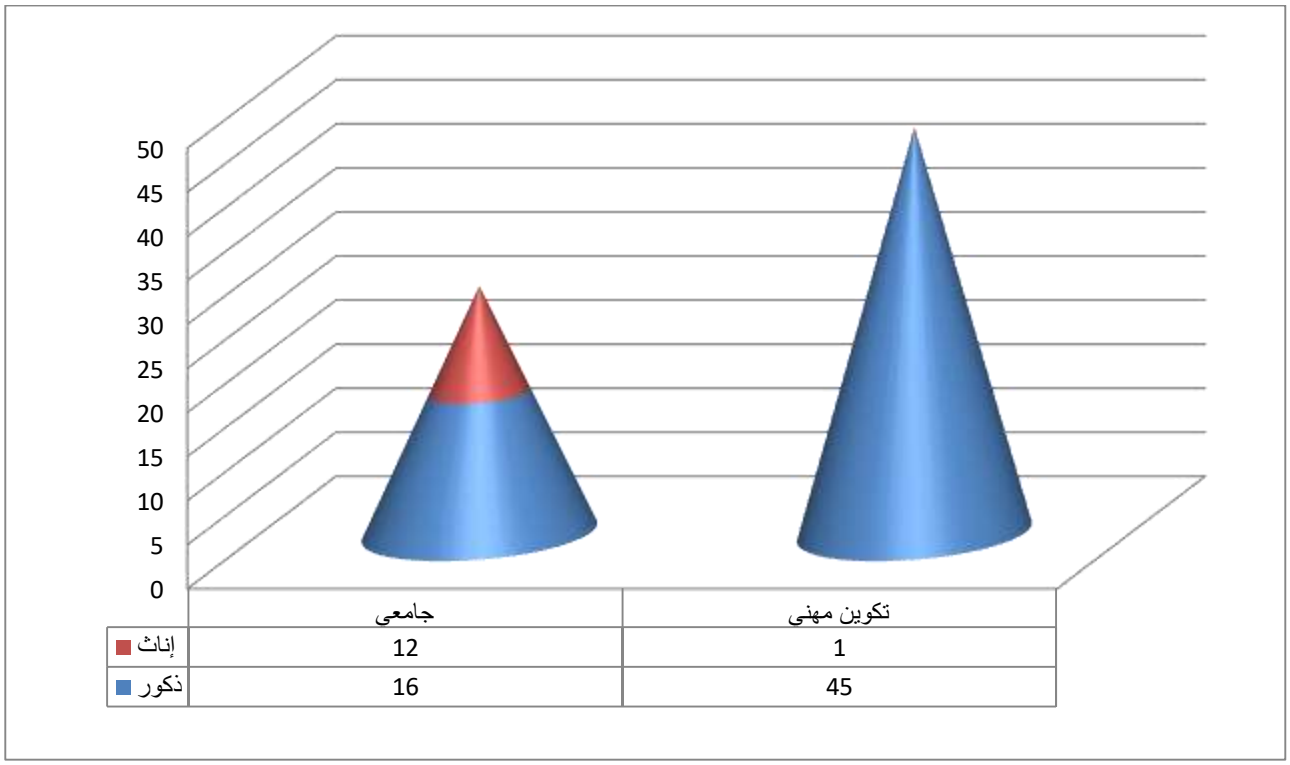

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الوكالة

نلاحظ من الشكل أعلاه أن توزيع المؤسسات حسب الجنس والمستوى الدراسي فقد لاحظنا أن أغلبيتها من التكوين المهني بحوالي 46 مؤسسة تليها 28 مؤسسة قاموا بإنشائها خريجي جامعات، فبالنسبة للذكور نلاحظ أنه نسبة الذكور هي الغالبة في التكوين المهني بـ 45 مقابل فتاة واحدة حاملة لشهادة تكوين مهني، عكس ما نلاحظه في المستوى الجامعي حيث نجد أن النسبة متساوية تقريبا 16 مؤسسة أنشئت من طرف ذكور و12 مؤسسة أنشئت من طرف الإناث.

الشكل رقم (03-19): توزيع منصب الشغل المحدثة خلال سنة 2020 حسب الجنس

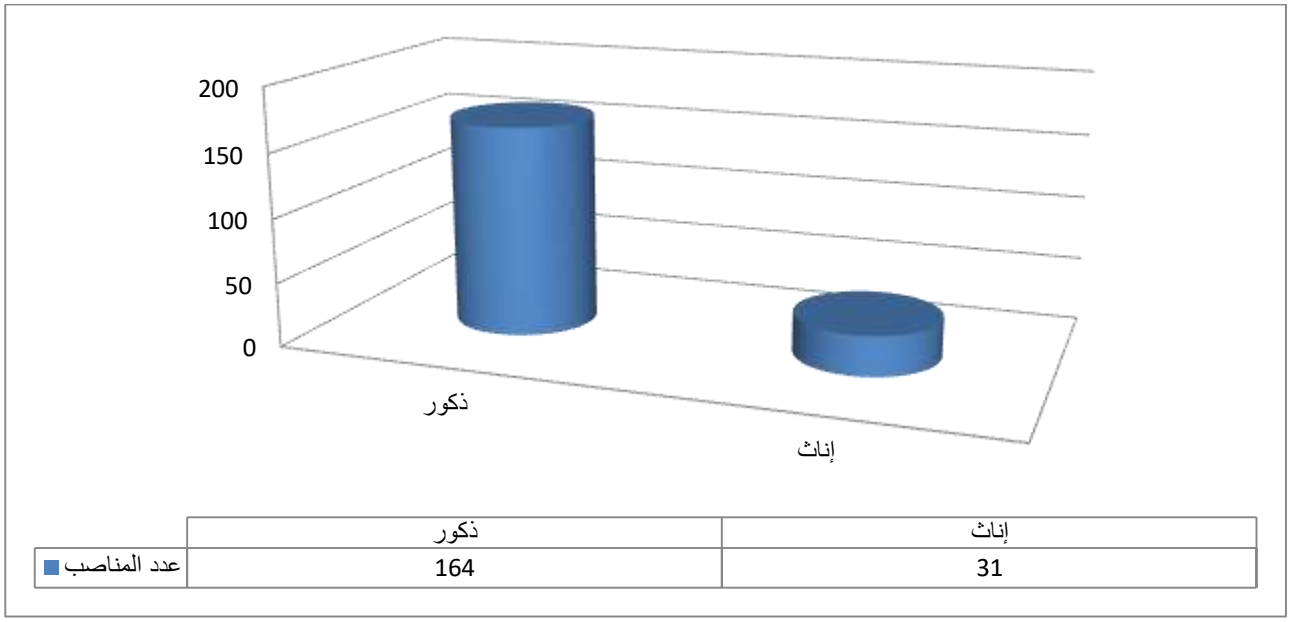

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الوكالة

نلاحظ من الشكل أعلاه الذي يمثل عدد مناصب الشغل المحدثة بواسطة الوكالة لسنة 2020 حسب الجنس، أنه تم استحداث 195 منصب شغل، أغلبيتها من فئة الذكور حيث حصلت هذه الفئة على حصة الأسد بـ 164 منصب و 31 منصب فئة الإناث.

المطلب الثالث: الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

الجدول رقم (03-19): عدد المشاريع الممولة من قبل الصندوق الوطني للتأمين على البطالة

السنوات	2011	2012	2013	2014
عدد المشاريع الممولة	18490	74130	95542	114365
السنوات	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**
عدد المشاريع الممولة	129814	138716	142056	145530

المصدر : بلهادي سفيان، **تقييم برامج دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مخرجات النشاط الاقتصادي" حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2018"**،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر،2019-2020، ص207.

الشكل رقم (03-20): عدد المشاريع الممولة من قبل الصندوق الوطني للتأمين على البطالة

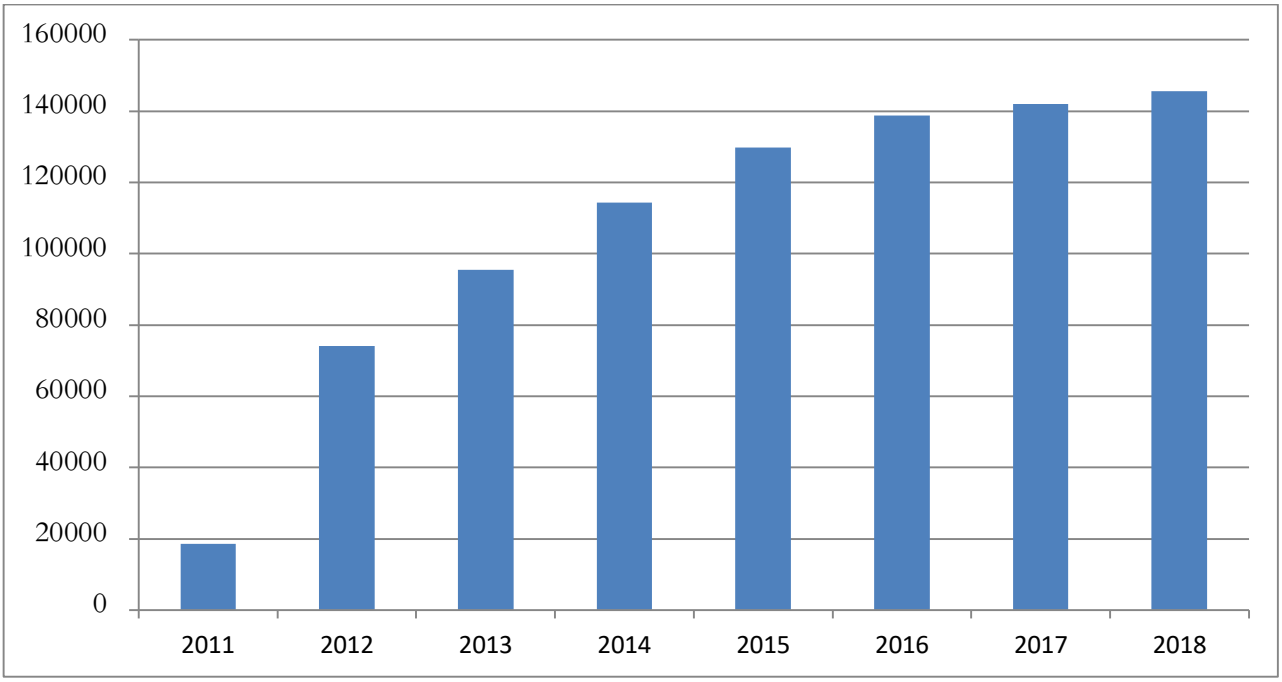

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (03-19).

يبين لنا الجدول والشكل أعلاه أن عدد المشاريع الممولة من قبل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة شهد عدة تطورات خلال الفترة من 2011 إلى غاية 2018، فنلاحظ أن الصندوق سنة 2011 سجل 18490 مشروع في حين أنه سجل 74130 مشروع أي بزيادة قدرت ب 55640 مشروع، فيما لاحظنا أنه خلال الفترة من 2012 إلى غاية 2015 كانت الزيادة في عدد المشاريع الممولة من قبل الصندوق سنوا تراوحت بين 15000 و21000 مشروع، تميزت المرحلة بعد 2015 بالزيادة البطيئة مقارنة بما سبقها حيث لم تتجاوز الزيادة السنوية 10000 مشروع، ويرجع السبب في هذا التقسيم إلى عدة مراحل إلى سببين أساسيين نمط التمويل من قبل الصندوق الذي يعتمد صيغة الإقراض بدون سعر فائدة مما يجعل منها بديل أقل تكلفة بالنسبة للمؤسسات، أم السبب الثاني فهو الوضعية العامة للاقتصاد وسياسة التقشف مما أثر على تراجع عدد المشاريع المسجلة من قبل الصندوق.

الجدول رقم (03-20): المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة من قبل الصندوق الوطني للتأمين على البطالة حسب النشاط خلال.

السنوات / قطاع النشاط	2011		2012		2013		2014	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
الزراعة	560	3.03	3398	4.58	5967	6.25	9536	8.34
الصناعة التقليدية	403	2.18	2511	3.39	4152	4.37	6782	5.93
البناء والأشغال العمومية	590	3.19	3647	4.92	5018	5.25	6532	5.71
الري	19	0.10	152	0.21	201	0.21	270	0.24
الصناعة	664	3.59	4346	5.86	6195	6.48	8067	7.05
الصيانة	50	0.27	406	0.55	518	0.54	630	0.55
الصيد	1	0.01	95	0.13	164	0.17	270	0.24
الأعمال الحرة	35	0.19	234	0.32	375	0.39	560	0.49
الخدمات	2973	16.08	13962	18.83	19144	20.04	24272	21.22
نقل السلع	10050	54.35	35662	48.11	42387	44.36	45357	39.66
نقل المسافرين	3145	17.01	9717	13.11	11401	11.93	12089	10.57
المجموع	184900	100	74130	100	95542	100	114365	100

السنوات / قطاع النشاط	2015		2016		2017		2018	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
الزراعة	14188	10.93	17513	12.63	19061	13.42	20859	14.33
الصناعة التقليدية	9870	7.60	11886	8.57	12586	868	13321	9.15
البناء والأشغال العمومية	7599	5.85	8080	5.82	8233	5.80	8365	5.75

الري	307	0.24	321	0.23	331	0.23	336	0.23
الصناعة	9821	7.57	10740	7.74	11083	7.80	11348	7.80
الصيانة	737	0.57	795	0.57	818	0.58	853	0.59
الصيد	355	0.27	404	0.29	432	0.30	463	0.32
الأعمال الحرة	711	0.55	831	0.60	923	0.65	1055	0.72
الخدمات	28252	21.76	30111	21.71	30550	21.51	30890	21.23
نقل السلع	45793	35.28	45844	33.05	45847	32.27	45848	31.50
نقل المسافرين	12181	9.38	12191	8.79	12192	5.58	12192	8.38
المجموع	129814	100	138716	100	142056	100	145530	100

المصدر : بلهادي سفيان، **تقييم برامج دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مخرجات النشاط الاقتصادي "حالة الجزائر خلال الفترة 2000–2018"**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر،2019-2020، ص 209.

صنفت المشاريع الممولة من قبل الصندوق الوطني لتأمين عن البطالة إلى إحدى عشر نشاط مقسمة بنسبة إجمالية خلال الفترة من 2011 إلى 2018 بالترتيب على النحو التالي نقل 39.82%، الخدمات 20.30 %، نقل المسافرين 10.97%، الزراعة 9.19%، الصناعة 6.74%، الصناعة التقليدية 6.26%، البناء والأشغال العمومية 5.29%، الصيانة 0.53%، الأعمال الحرة 0.49%، الصيد 0.22%، الري 0.21، ويرجع السبب في هذا الترتيب إلى طبيعة التمويل المقدم من قبل الصندوق الذي لا يغطي إلا نسبة 28% أو 29% على الأكثر مما يستوجب على الشباب المستثمر الاتجاه إلى المشاريع التي تتميز بانخفاض تمويلها مقارنة بمشاريع أخرى، بالإضافة إلى ذلك فإن الخبرة الميدانية تلعب دور في التوجهات الاستثمارية للشباب التي تضمن لهم تحقيق أرباح من شأنها تغطية مبالغ القروض، إلا أننا لاحظنا بمقارنة النسب بين سنة 2011 وسنة 2018 نجد هناك تراجع في مشاريع نقل المسافرين ومشاريع نقل السلع، بينما نجد ارتفاع في نسبة المشاريع الزراعية، مشاريع الصناعة التقليدية والمشاريع الصناعية ويرجع السبب في ذلك إلى تشبع مشاريع النقل مما يؤدي إلى انخفاض أرباحها من جهة ومن جهة أخرى الخبرة المتراكمة من تجارب المشاريع السابقة والتطور التكنولوجي الحاصل في وسائل الإنتاج مما يسهل الدخول في مشاريع متنوعة.

الجدول رقم (03-21): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة من قبل الصندوق في التشغيل

السنوات	الفئة التشغيلية	عدد عمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	عدد المؤسسات الممولة من قبل الصندوق		
			العدد	نسبة التشغيل%	نسبة المساهمة%
2011	9599000	1724197	35953	0.37	2.09
2012	10170000	1848117	144457	1.42	7.82
2013	10788000	2001892	186243	1.73	9.3
2014	10239000	2129232	228950	2.24	10.61
2015	10594000	2371020	266871	2.52	11.26
2016	10845000	2542698	288721	2.66	11.36
2017	10858000	2655470	297020	2.74	11.19
2018	11001000	2724264	305618	2.78	11.22

المصدر : بلهادي سفيان، **تقييم برامج دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مخرجات النشاط الاقتصادي "حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2018"**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر،2019-2020، ص211.

يوضح لنا الجدول رقم (03-20) نسبة مساهمة الصندوق الوطني لتأمين عن البطالة في التشغيل خلال الفترة من 2011 إلى غاية 2018، أولا بالنسبة لإجمالي عدد عمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تراوحت بين 2.09 % سنة 2011 و11.22 % سنة 2018 مما نلاحظه أن نسبة المساهمة أخذت بالزيادة من سنة 2011 إلى غاية 2014 بنسبة تتراوح بين 1.31% و 5.73%، بينما في الفترة من 2014 إلى غاية 2018 فقد عرفت نسبة المساهمة تذبذب بين الزيادة والنقصان تراوح بين – 0.17 % و0.65% وهي نسبة زيادة ضعيفة جدا، ثانيا بالنسبة للفئة التشغيلية والتي بلغت أقصاه سنة 2018 بـ 2.78 % وأدناها 0.37% سنة 2011، تعتبر نسبة المساهمة لصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في العموم دون المستوى وهذا راجع للأسباب المذكورة سابقا زد على ذلك النسبة الضعيفة لتمويل الصندوق مقابل التمويل البنكي.

المطلب الرابع: آفاق مستقبلية لدعم و تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر[1]

إن دخول الجزائر مرحلة جديدة بعد الانتخابات الرئاسية الماضية بقيادة الرئيس " عبد المجيد تبون " والذي أعلن أن الحكومة ستدعم مشروع المؤسسات الناشئة لتكون قاطرة النموذج الاقتصادي المنشود، بكل الإمكانيات المادية والبشرية باعتبارها سبل جديدة للاستثمار خارج المحروقات ومنح الفرصة للشباب على دخول هذا المجال، من خلال تأسيس وزارة متخصصة يقودها وزير شاب، وإطلاق صندوق لتمويل المؤسسات الناشئة القائمة على المعرفة والابتكار، وفي هذا السياق أعلن الوزير الأول عبد العزيز جراد عن اتخاذ قرارات لتجسيد هذه الإستراتيجية والتي تتمثل في ما يلي :

- إنشاء صندوق استثماري مخصص لتمويل ودعم المؤسسات الناشئة.
- وضع الإطار القانوني الذي يحدد مفاهيم المؤسسات الناشئة والحاضنات وكذا المصطلحات الخاصة بالنظام البيئي لاقتصاد المعرفة.
- تحويل الوكالة الوطنية لترقية الحظائر التكنولوجية وتطويرها (ANPT)، إلى وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة.
- تمكين حاملي المشاريع المبتكرة والمؤسسات الناشئة، من الاستفادة من المساحات المتاحة داخل المؤسسات التابعة لقطاعي الشباب والتكوين المهني على المستوى الوطني.
- تهيئة الجماعات المحلية لمساحات مخصصة للمؤسسات الناشئة مع إعطاء الأولوية للمناطق التي تتوفر فيها إمكانيات كبيرة من حاملي المشاريع المبتكرة.

[1] – سارة بوعدله، هديات خديجة بن طيب، **قدرات وتحديات المؤسسات الناشئة ومتطلبات نجاحها مع الإشارة لحالة الجزائر**، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 07، العدد 03، 2020، ص، ص 75-76.

خلاصة الفصل :

تمتلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قدرات عالية على النمو والتنمية لكنها تبقى ضعيفة في ظل غياب أو عدم كفاية الأشكال الملائمة لتمويلها ودعمها وترقيتها من قبل الدولة، فبالرغم من المجهودات التي بذلتها الدولة لترقيتها في إطار الوكالات والهيئات المختلفة كالوكالة الوطنية لدعم وترقية الاستثمار والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وغيرها، إلا أنه عند تقييم هذه الوكالات نجد أنها لم تبلغ المستوي المطلوب بالرغم من الإمكانيات المادية والبشرية التي رصدت لها، ونعتقد أن غياب تخطيط علمي لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعتبر عائقا كبيرا لتطورها، إذ أن التخطيط لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتطلب تحديد الأهداف والبرامج بدة، وكذلك طبيعة الخطة المنتهجة، فالآن وفي ظل الاقتصاد الحر لم تعد هناك مكانة للتخطيط المركزي، مما يتطلب الاعتماد على البرامج التحفيزية أو ما يعرف بالتخطيط التأشيري، وهذا من أجل جلب رؤوس الأموال نحو القطاعات الاقتصادية المراد تطويرها.

ورغم ذلك تبقى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محرك حقيقي للتنمية بحاجة إلى دعم أكبر للنهوض بها خاصة فيما يتعلق بالجانب التمويلي الذي يعتبر العمود الفقري مع عدم إهمال الجوانب التي لا تخلو من أهمية كالجانب التشريعي و إداري والتنظيمي ....الخ.

الخاتمة

الخاتمة:

من خلال دراستنا هذه والمتعلقة بطرق آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر – دراسة تحليلية- ولمحاولة الإجابة عن الإشكالية المطروحة والمتمثلة في "ما هي طرق وآليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ؟.

قمنا في البداية بمحاولة التعريف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا على ضوء تجارب بعض الدول والهيئات، ثم تطرقنا إلى خصائصها ومميزاتها حيث وجدنا أن هذه المؤسسات ذات مرونة وقدرة على التغيير السريع وذلك في ظل التحولات الاقتصادية، بالإضافة إلى فعاليتها وكفاءتها وكذلك قدرتها على الابتكار والتطوير.

ثم تطرقنا إلى إبراز أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية والمتقدمة نظرا لتأثيرها الايجابي على الاقتصاديات العالمية، بالإضافة إلى أنها من أفضل وسائل الإنعاش الاقتصادي.

وبعدها تطرقنا إلى المشاكل التي تعترضها والتي من بينها مشكل التمويل بالإضافة إلى المشاكل القانونية والإدارية وكذا تحدياتها المستقبلية.

ثم قمنا بالتعرف على آليات تمويل هذه المؤسسات التي نجد منها آليات التمويل التقليدية والحديثة وصيغ التمويل الإسلامية.

وفي الأخير ارتكزت دراستنا التطبيقية على واقع تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وذلك من خلال تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وكذا مساهمة هذا القطاع من أجل إبراز أهميته بالنسبة للاقتصاد الوطني، وذلك من خلال عرض مجموعة من الإحصائيات المتعلقة بمساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل، بالإضافة إلى مساهمتها في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات ومساهمتها في الصادرات وفي التنمية المحلية، بالإضافة إلى إبراز مختلف البرامج والاستراتيجيات التي انتهجتها الجزائر للنهوض بهذا القطاع وذلك بالتعرف أهم الهياكل والمؤسسات التي تعمل على دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1- اختبار فرضيات الدراسة:

- هنالك العديد من مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فمنها الكلاسيكية والمستحدثة وصيغ التمويل الإسلامية، ويشكل التمويل المصرفي أحد أهم هذه المصادر المتاحة أمام أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة وخاصة

في ظل ضعف القدرات التمويلية الذاتية لأصحاب هذه المؤسسات، وغير أن المشاكل المتعلقة بتمويله لم تقف عائقا أمام لجوئها إليه، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

- تحتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمبالغ المالية من أجل إدارة نشاط المؤسسة على المدى القصير، المتوسط والطويل، هذه الاحتياجات تتغير بحسب مرحلة النمو التي وصلت إليها المؤسسة وعلى هذا الأساس سيتم ذكر أهم الاحتياجات المالية خلال كل مرحلة:

– الاحتياجات المالية في طور التأسيس أو الإنشاء: تمتد هذه المرحلة من نشأة فكرة المشروع في ذهن صاحبه إلى أن يصبح واقعا مجسدا كما أنها قد تمتد حتى نموها الأولي، ولتمويل المؤسسة في هذه الوضعية الهشة فإنها تحتاج إلى رأس مال، حيث يمكن تقسيم هذه المرحلة إلى: رأس المال الأولي (التأسيسي)، تمويل الانطلاق الفعلي للمشروع، الاحتياجات المالية في مرحلة النمو.

– الاحتياجات المالية في مرحلة النمو الثانية للمؤسسة: من أجل الحفاظ على مستوى معين من المبيعات، تقوم المؤسسة بطلب تمويل إضافي قصد مجابهة البيع بأجل للزبائن.

– الاحتياجات المالية في مرحلة التوسع.

– الاحتياجات المالية في مرحلة النضج.

– الاحتياجات المالية في مرحلة الانحدار.

من خلال هذا يمكننا القول أن الاحتياجات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تختلف حسب كل مرحلة التي تمر بها وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

- يعتبر مشكل التمويل من أبرز المشاكل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من حيث نقص السيولة اللازمة لتمويل العمليات اليومية وكثرة الديون المتراكمة وضيق البدائل التمويلية، وهذا في ظل غياب المؤسسات المالية البنوك المتخصصة في تمويل هذا القطاع، والتي تجعل هناك نوع من الخيارات الحتمية للجوء للمدخرات الشخصية بالإضافة إلى صعوبات أخرى تمس هذا القطاع سواء على المستوى المحلي أو العالمي، ومنها ما هو داخلي كالمشاكل التي تتعلق بالإدارة والتنظيم، ومنها ما هو خارجي مثل مشكل صعوبة الحصول على العقار الصناعي أو عدم توفره، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.
- قامت الحكومة الجزائرية على إنشاء واستحداث مجموعة من الأجهزة والهيآت الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بينها " الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة....الخ " بغية تقديم التمويل والدعم اللازم لها وكذا تطويرها وترقيتها، وذلك من خلال

تبني عدة آليات وبرامج فعالة تزيد من مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق مناصب الشغل، بالإضافة إلى زيادة القيمة المضافة...الخ، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الرابعة.

- تعتبر الجزائر من بين إحدى الدول التي أعطت أهمية كبيرة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأمام إشكالية التمويل، سعت الجزائر إلى إنشاء عدة هيئات تمويلية واستحداث العديد من البرامج والآليات الداعمة لتلبية احتياجاتها، لذا تستفيد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الدعم الحكومي الموجه لها عن طريق مختلف هذه الهيئات التي بدورها المتفاوت إما من خلال توفير ضمانات وتحسين صورة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة أمام الدائنين، أو الاستفادة من الإعانات المالية والجبائية المختلفة، أو من خلال الدعم المالي والفني الموجه لهاته المؤسسات بواسطة تلك الهيئات، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأخيرة.

2- نتائج الدراسة:

توصلنا م خلال الدراسة التي قمنا بها إلى مجموعة من النتائج:

- على الرغم من اختلاف وتباين التعاريف المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبالرغم من اختلاف الدول والهيئات على إعطاء تعريف موحد لهذه المؤسسات إلا أنها تتفق في مجملها على أهمية هذا القطاع والدور التنموي الكبير الذي تؤديه على جميع الأصعدة.
- إن من أبرز مقومات ظهور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كون هذه المؤسسات لا تحتاج إلى رأس مال كبير ولا لتكنولوجيا عالية الجودة، بالإضافة إلى تشجيع الدولة للقطاع الخاص.
- تحظى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأهمية بالغة سواء في الدول النامية أو المتقدمة وذلك من خلال قدرتها على التجديد والابتكار، وكذا توفير العديد من فرص العمل والتخفيف من مشكلة البطالة، وخلق قيمة مضافة، وتحقيق ناتج محلي خام، مما يساهم في القضاء على مختلف المشاكل الاقتصادية والاجتماعية و إحداث تطور في بعض الدول النامية.
- تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجموعة من العراقيل التي تعيق عملها وفي مقدمتها مشكل التمويل، المشاكل الإدارية والمشاكل القانونية، بالإضافة إلى التحديات الكبيرة التي تواجهها خاصة أمام التحولات الاقتصادية التي يشهدها العالم اليوم في ظل العولمة والانفتاح الاقتصادي، ومن أهم هذه التحديات: ثورة المعلومات، التطور التكنولوجي، التصدير، عالمية الجودة، إجراءات الحد من التلوث.

- تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتمويل مشاريعها من المصادر الداخلية والمتمثلة في التمويل الذاتي، بالإضافة إلى المصادر الخارجية والمتمثلة في مصادر الاقتراض المختلفة: الاقتراض من الأهل والأقارب، الاقتراض من البنوك التجارية، قروض الهيئات والمؤسسات المتخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تتمثل أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في: أساليب التمويل التقليدية والمتمثلة في: التمويل طويل الأجل والتمويل متوسط الأجل والتمويل قصير الأجل، وكذا أساليب التمويل المستحدثة والمتمثلة في: التمويل التأجيري، نظام حاضنات الأعمال، مؤسسات رأس مال مخاطر، بالإضافة إلى صيغ التمويل الإسلامية والمتمثلة في: المشاركة، المضاربة، المرابحة، الإستصناع والبيع بالإجارة.
- عملت السلطات العمومية الجزائرية على تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال إستراتيجية تمثلت في مجموعة البرامج الوطنية والدولية أهمها برنامج ميدا لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى توفير مجموعة من الأجهزة التي تدعم هذا القطاع وتتمثل هذه الأجهزة في: " ANGEM. ANADE. CNAC. ANDI. FGAR... وغيرها "، فكل هذه الهيئات تسهر على توفير التمويل الذي تحتاجه هذه المؤسسات فهي تقوم بتشجيع إنشاء وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من العديد من المشاكل سواء تلك المتعلقة بالعقار والعقار الصناعي أو الحصول على التمويل بالإضافة إلى الإجراءات الإدارية التي تتميز بالتعقيد، ورغم ما تم سنه من قوانين وتشريعات خاصة بترقية الاستثمار وما تم استحداثه من هيئات تعمل على تسهيل عملية الاستثمار عامة وفي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة، إلا أن ذلك لم يغير كثيرا من الواقع الذي يشهده الاستثمار في الجزائر من عراقيل إذ نلتمس فجوة كبيرة ما بين القوانين والتشريعات وما يتم على أرض الواقع، وهذا ما تؤكده الوضعية الصعبة التي يعيشها القطاع في ظل المحيط الاقتصادي الحالي الذي لا يساعد على نجاح أي برنامج أو سياسة تنموية تهدف إلى ترقية وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تتزايد أهمية مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف المؤشرات الاقتصادية مثل التشغيل والتصدير والمساهمة في الناتج المحلي الخام والقيمة المضافة حيث استطاعت هذه المؤسسات أن تحتل مكانة هامة في النشاط الاقتصادي ذلك لأنها تتمتع بديناميكية وفعالية اقتصادية مقارنة بالمؤسسات الاقتصادية العمومية الكبيرة، غير أنه تجدر الإشارة إلى أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما تزال ضعيفة مقارنة بمساهمة هذه المؤسسات في الدول الأخرى.
- إن الاعتماد على خدمات ANADE. ANGEM. CNAC يلغي العديد من العوائق (تمويلية، تنظيمية، إدارية، تسويقية....) التي تحول دون نجاح أصحاب المشاريع في إنشاء مؤسساتهم الخاصة، لكن غياب

الفعالية والنجاعة الاقتصادية لدى هذه الهيئات على الرغم من أنها تحقق الأهداف والمساعي الجزئية الخاصة بكل وكالة، إلا أنها هذه الوكالات لا تحقق الأهداف الكلية التي تستجيب لمتطلبات المحيط الاقتصادي.

3- التوصيات:

من خلال ما جاء في هذه الدراسة، وبناءا على النتائج العامة المتوصل إليها، يمكننا تقديم بعض التوصيات التي نراها تتماشى مع ما تم التوصل إليه على النحو التالي:

- تشجيع إنشاء مؤسسات مالية متخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بحيث تقدم فرص تمويل مناسبة وبآليات مختلفة تتناسب مع مميزات وخصائص هذه المؤسسات وتطوير أساليب وأدوات التمويل وانتهاج سياسة ديناميكية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- الاهتمام الفعلي بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إدراج أيام ثقافية وتوعوية حول المقاولة وإنشاء المؤسسات سواء على مستوى الجامعات أو مراكز التكوين المهني أو على مستوى قطاعات الثقافة، من أجل توعية الشباب لوجود قطاعات أخرى بدل التفكير في الوظيفة.
- القضاء على المعوقات الإدارية والبيروقراطية التي تقف حاجزا أمام تحقيق المشاريع الصغيرة لطموحاتها واستدامتها.
- اعتماد بنوك إسلامية تتعامل وفق الشريعة الإسلامية في تمويلها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- إلغاء معدلات الفائدة المعتمدة من قبل الهيئات الداعمة ومختلف البنوك الممولة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وذلك وفق ما يتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية للمجتمع الجزائري.
- إعادة النظر في طبيعة الضمانات التي تطلبها البنوك الوطنية عند منح الائتمان لهذه المؤسسات.
- ضرورة تكثيف السياسات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ووجود تنسيق بين مختلف الهيئات المرافقة لها، وضرورة توفر مرونة في المحيط الإداري والمالي الذي يشكل دعما أمام الاستثمار.

4- آفاق الدراسة:

إن دراستنا هذه لموضوع البحث التي من خلالها نبين فيه طرق وآليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إذ يعتبر حقلا واسعا وحديثا وخصبا للبحث فيه أكثر لا يمكن حصره في هذه المذكرة، إذ تبنت لنا بعض النقاط التي لازالت مجهولة والتي يمكن ان تكون موضوع بحوث قادمة:

- تقييم أداء هياكل دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

- تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق البنوك الإسلامية.

- دراسة مقارنة لطرق تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومختلف دول العالم.

- مساهمة برامج وآليات الدعم الحكومي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

أ- الكتب

1- غول فرحات، **الوجيز في اقتصاد المؤسسة**، دار الخلدونية، الجزائر، ط1، 2008.

2- خوني رابح، حساني رقية، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها**، أتريك للنشر والتوزيع، مصر، ط1، 2008.

3- صفوت عبد السلام عوض الله، **اقتصاديات الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية**، دار النهضة العربية، مصر، ط1، 1953.

4- هيا جميل بشارات، **التمويل المصرفي الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، دار النفائس النشر والتوزيع**، عمان، الأردن، ط1، 2008.

5- عمر صخري، **مبادئ الاقتصاد الوحدوي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط7، 2006.

6- عبد الله خبابة، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية تحقيق التنمية المستدامة**، دار الجامعة الجديدة للنشر، ط1 ، الإسكندرية، 2013.

7- هالة محمد لبيب عنبة، إدارة **المشروعات الصغيرة في الوطن العربي، المنطقة العربية للتنمية الإدارية**، جامعة الدول العربية، مصر، ط1، 2004.

8- عمر صخري، **اقتصاد المؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط4، 2006.

9- عبود صمويل، **اقتصاد المؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 1982.

10- محمد السعيد أوكيل، وظائف ونشاطات المؤسسات الصناعية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط1، 1992.

11- أنور طلبية، **العقود الصغيرة الشركة والمقاولة والتزام المرافق العامة**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ط1، 2004.

12-طاهر محسن، منصور الغالبي، **إدارة وإستراتيجية منظمة الأعمال المتوسطة والصغيرة**، الأردن، ط1، 2009.

13- العميد الركن الدكتور نبيل جواد، **إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية**،ط2007،1 .

14- سمير علام، **إدارة المشروعات الصناعية الصغيرة**، مطبعة جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، القاهرة، ط1، 1993.

15- عبد الرحمان يسرى أحمد، **تنمية الصناعات الصغيرة ومشكلات تمويلها**، دار الجامعة الإسكندرية، ط1، 1996.

16- فتحي السيد عبده أبو أحمد، **الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ط1، 2005.

17- عبد الحليم كراجة وآخرون، **الإدارة والتحليل المالي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،ط2، 2002.

18- عبد المطلب عبد المجيد، **اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة**، دار الجامعة الإسكندرية، مصر، ط1، 2009.

19- عبد المعطي رضا أرشيد، محفوظ أحمد أبو جودة، **إدارة الائتمان**، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 1999.

20- فريدة بخراز يعدل، تقنيات **وسياسات التسيير المصرفي**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 2003.

21- عبد القادر عبد السلام وآخرون، **إدارة المشروعات الصغيرة**، دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2001.

22- هيثم محمد الزغبي، **الإدارة والتحليل المالي**، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، مصر ، ط1 ، 2000.

23- طاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 2010.

ب- الأطروحات والرسائل الجامعية

1- شيبان آسيا، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008-2009.

2- مشري محمد الناصر، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: إستراتيجية المؤسسة للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر،2011.

3- بن دغفل فريحة، **سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2014-2015.

4- فارس طارق، **دور ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل ترقية قدرتها التنافسية دراسة حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2017-2018.

5- عبد الله قروي، **معوقات تطيق الإيجار التمويلي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص: بنوك مالية ومحاسبة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2016-2017.

6- سليمة غدير، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للصناعة الخامة في الجزائر**، دراسة تقييمية لبرنامج ميدا، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2007.

7- ماجدة رحيم، **واقع ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني**، دراسة حالة الجزائر للفترة 2003-2017، مذكرة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2018.

8- لزهر العابد، **إشكالية تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، غير منشورة، جامعة قسنطينة2، الجزائر، 2012-2013.

9- عثمان لخلف، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها**، حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2003-2004.

10- يوسف قريشي، **سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005.

11- عثمان لخلف، **دور ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية**، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية الخروبة، الجزائر، 1994-1995.

12- الهواري السعيد، محددات **النمو للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة تطبيقية ونظرية**، مذكرة ماجستير في التسيير، جامعة بومرداس، الجزائر، 2007.

13- رضا زهواني، **تحسين تخطيط الإنتاج في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة مؤسسة رمال بلاستيك تقرت**، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2006-2007.

14- محمد صالح زويتة، **أثر التغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر،الجزائر، 2006-2007.

15- أحمد غبولي، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، رسالة ماجستير**، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2010-2011.

16- حكيم شبوطي، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية "دراسة حالة الجزائر"**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2007-2008.

17- أحميدة مالكية، **محاولة تقييم أدوات التحليل الإستراتيجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2008-2009.

18- بوريس سمية، خطوطي سعاد، **واقع تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مذكرة ماستر أكاديمي، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2016-2017.

19- بالبشير توفيق، دحو حنان، **إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015-2016.

20- حليمة الحاج علي، إشكالية **تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة ولاية قسنطينة**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2009.

21- مودع وردة، **آلية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دراسة حالة وكالة angem**، مذكرة ماستر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015-2016.

22- محمد بوشوشة، **مصادر التمويل وأثرها على الوضع المالي للمؤسسة، دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة الكوابل بسكرة**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص: اقتصاد وتسيير مؤسسة، جامعة بسكرة، الجزائر، 2006-2007.

23- بدرة مسعودة، بوضياف علاء الدين، ت**حليل مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، "دراسة تحليلية للفرة 2009-2015"**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2016-2017.

24- لعلي محمد، **ضويو محمد منير، دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، "دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدر وكالة مسيلة** "، مذكرة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2016-2017.

25- طيب صالح، **سبل ترقية حاضنات الأعمال في الجزائر على ضوء التجارب العلمية "دراسة حالة حاضنة ورقلة"**، غرداية، الأغواط، مذكرة ماستر أكاديمي تخصص: تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012- 2013.

26- بن ناصر دليلة، **دور الصيغ المصرفية الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "دراسة حالة بنك البركة الجزائري وكالة برج بوعريريج"**، مذكرة ماستر أكاديمي في المالية والمحاسبة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2017-2018.

27- سالمي ليلى، لخنش آمنة، **القرض التأجيري كآلية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، "دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة مسيلة"**، مذكرة ماستر أكاديمي، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2018-2019.

28- ياسين العايب، **إشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية، دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالي مالي، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2011.

29- حمادي فاطمة، نعيجي إبتسام، **دور رأس المال المخاطر في تمويل المشاريع المقاولاتية في الجزائر، "دراسة حالة الشركة المالية للاستثمارات والمساهمة والتوظيف sofinance"**، مذكرة ماستر أكاديمي، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2019-2020.

30- بلهادي سفيان، **تقييم برامج دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مخرجات النشاط الإقتصادي "حالة الجزائر خلال الفترة 2000- 2018 "**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في : العلوم الاقتصادية، تخصص علوم إقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2021/02/25.

31- عطا الله ياسين، **الآليات والأدوات الموجهة لتحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم التجارية، تخصص علوم تجارية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر،2019/2018.

32- برجي شهرزاد، **إشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة " دراسة حالة ولاية مستغانم"**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة تلمسان،2011.

31- محمدي أحلام، **دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، " دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية- وكالة بسكرة- خلال الفترة 2016-2019، مذكرة ماستر، جامعة حمد خيضر، بسكرة، 2019-2018.

ج- الدورات التدريبية والملتقيات العلمية

1- بوخاوة عبد القادر عطوي، **التجربة التنموية في الجزائر وإستراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مداخلة ضمن الدورة التدريبية حول تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 25-28 ماي 2003.

2- خوني رابح، حساني رقية، **آفاق تمويل وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في المؤسسات الاقتصادية المغاربية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 25-28 ماي 2003.

3- فريد لرقط، وآخرون، **دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات النامية ومعوقات تنميتها**، الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في المؤسسات الاقتصادية المغاربية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 25-28 ماي 2003.

4- منصور بن أعامرة، **المؤسسة المصغرة ودور البنوك في تمويلها**، الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في المؤسسات الاقتصادية المغاربية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 25-28 ماي 2003.

5- زوبير عياش، سعاد قوطي، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين إشكالية التنمية الاقتصادية ومتطلبات النهوض**، الملتقى الدولي حول: واقع آفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة الوادي، الجزائر، 5-6 ماي 2013.

6- السعيد بريش، عبد اللطيف بلغرسة، **إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين معوقات المعمول ومتطلبات المأمول**، الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 17-18 أفريل 2006.

7-كمال ديدة، لزهاري قسومة، **البيئة الجبائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، الملتقى الوطني حول: واقع وآفاق النظام المالي المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، الجزائر، 5-6 ماي 2013.

8- الأخضر بن عمر، علي باللموش، **معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطويرها**، الملتقى الدولي حول: واقع وآفاق النظام المالي المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، الجزائر، 5-6 ماي 2013.

9- عيسى دراجي، لخضر عدوكة، **الدور الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الشاملة**، الملتقى الوطني حول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية المستدامة، واقع وآفاق، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر، 13-14 نوفمبر 2012.

10- زايزي بلقاسم، **تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الملتقى الدولي حول: التسيير الجيد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر، 2003.

11- زغيب شهرزاد وعيساوي ليل، **مداخلة تحت عنوان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر "واقع وآفاق"**، الملتقى الوطني الأول حول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، 8-9 أفريل 2002.

12- سليمان ناصر، عوطف محسن، **مداخلة بعنوان تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية**، الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات المستقبل، المركز الجامعي غرداية، 02-04 فيفري 2010.

13- حياة براهمي، نبيلة جعيجع، **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق معدلات البطالة في الجزائر**، الملتقى العلمي الدولي حول: إستراتيجية الحوكمة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 15-16 نوفمبر 2011.

14-منصور محمد الشريف، **الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتأثيراتها على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الملتقى الوطني الأول حول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر،8-9 أفريل 2000.

15- رياض ريمي، عقبة ريمي، **تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها في الجزائر**، الملتقى الوطني حول: واقع وآفاق النظام المالي المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، الجزائر، 5-6 ماي 2003.

16- طارق رقاب وآخرون، **الائتمان الإيجاري كبديل لمصادر التمويل التقليدية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة "2000- 2016"**، الملتقى العلمي حول: النظام المالي وإشكالية تمويل الاقتصاديات النامية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 04- 05 فيفري 2019.

17- عوادي مصطفى،الملتقى الوطني حول " **إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**"،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر، يومي 07/06 ديسمبر 2017.

د- المجلات

1- بربيس السعيد، **مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية**، حالة الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 12، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، نوفمبر 2007.

2- أحمد بوسهمين، **الدور التنموي في الاستثمار في المؤسسة المصغرة في الجزائر**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد 1، 2010.

3- جيلالي بوشرف، فوزية بوخبزة، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بناء الاقتصاد الوطني**، مجلة الإستراتيجية والتنمية، العدد 4، رقم6.

4- مناور حداد، حازم الخطيب، **دور المشروعات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأردن**، مجلد أريد للبحوث والدراسات، المجلد 9، العدد 1، جامعة أريد للأهلية، الأردن، 2005.

5- صالح صالحي، **أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد 3، 2004.

6- أشرف محمد الدوابة، **إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية**، مجلة البحوث الادارية، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، العدد4، أكتوبر 2006.

7- قوراية بالبشير، هجيرة بالبشير، **التمويل الإسلامي والتقليدي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، المجلة المتوسطية للقانون والاقتصاد، المجلد 5، العدد 1، 2020.

8- سليم جابو، نوال بن أعمارة، **نماذج مقترحة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق شركات إدارة الاستثمار الإسلامية**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، أكاديمية السياسية، العدد7، صادرة عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2017.

9- حمزة غربي، غربي عمار فاروق، **دور الهياكل الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في استحداث مناصب الشغل**: قراءة إحصائية لتجربة دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 03، العدد 06، 2018.

10- مولاي أمينة، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة البحوث العلمية،المجلد السابع، العدد الأول، جوان 2020.

11- محمد لمين علون وآخرون، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية "دراسة حالة الجزائر"**، مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة، المجلد03، العدد03، الجزائر، جويلية 2020.

12- نوي نور الدين، **العقبات التي تحد من تفعيل الدور التنموي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد الخامس ، العدد الأول ، جوان 2018.

13- عايد مهدي، آيت محمد مراد، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية للتنويع الاقتصادي في الجزائر**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد03، الجزائر، أفريل 2020.

14- قاسمي كمال، **معوقات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر " دراسة تحليلية تقيمية"**، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، العدد 01، 2017.

15- وضح فواز وآخرون، **مدى مساهمة صندوق ضمان القروض في تسهيل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 04، العدد01، 2019.

16- لعمرية لعجال، **الإستراتيجية الصناعية ودور الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في الجزائر**، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي- جامعة المسيلة، العدد 04، 2018.

17- طرشي محمد وآخرون، **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية في الجزائر بين الواقع والمأمول**، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 04، العدد 01، 2019.

18- سارة بوعدله، هديات خديجة بن طيب، **قدرات وتحديات المؤسسات الناشئة ومتطلبات نجاحها مع الإشارة لحالة الجزائر**، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 07، العدد 03، 2020.

19- ياسر عبد الرحمان، براشن عماد الدين، **قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر" الواقع والتحديات "** ،مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد الثالث، جامعة جيجل، الجزائر، جوان 2018.

هـ- النصوص القانونية والجرائد الرسمية

1- المرسوم الرئاسي رقم 01 . 03 الموافق ل 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار.العدد الرابع.

2- المادة 1-2-3 من المرسوم الرئاسي رقم 14- 04 المؤرخ في 29 ذي القعدة عام 1424 الموافق لـ 22 يناير2004.

3- المادة 5 من المرسوم الرئاسي رقم 14-04 المؤرخ في 29 ذي القعدة عام 1424 الموافق لـ 22 يناير2004.

4- المادة 11 من القانون رقم 17-02 المؤرخ في 2017/01/10 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية، العدد 02، الصادرة بتاريخ 2017/01/11.

5- المواد 08، 09، 10 من القانون رقم 17-02 المؤرخ في 2017/1/10، المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية، العدد 02 الصادرة بتاريخ 2017/1/11.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1- OECD :Financing SMEs and Entrepreneurs 2016,Edition OECD

2- Taly et r.mose la petit industrie moderne et le développement .T1

3- René gelinas , yves bigras , les caractéristiques et les spécificité de PME , favorable ou défavorable a l'intégration logistique .

مواقع الأنترنت:

1 - www.angem.dz

2 - www.fegar.dz

3 - www.investdz.com

4 - www.mfdgi.gov.dz

5 - www.badrbanque.dz

6 - www.bna.dz

7- www.bdl.dz

8 - www.Elbaraka-bank.com

9 - www.alsalamalgeria.com

10 - www.echoroukonline.com

11 - www.aps.dz

12 – www.mf.gov.dz

13 - www.ansej.org.dz

قائمة الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Université Mohamed Boudiaf a M'sila

Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

Département: .....

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

امعة محمد بوضياف بالمسيلة

لية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

سم: العلوم الاقتصادية

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة)*: سعودي ياسين ..... المولود(ة) بتاريخ: 1995/10/21 ب: أقبو ولاية بجاية

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية(أو ر.س.) رقم: 190361143 الصادرة بتاريخ: 2016/04/25 عن: بلدية حمام الضلعة

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: علوم اقتصادية تخصص: نقدي وبنكي خلال السنة

الجامعية 2020/2021 والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان**:

طرق وآليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر - دراسة تحليلية

.....

.....

.....

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2021/06/13

التوقيع و البصمة

.....

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد .